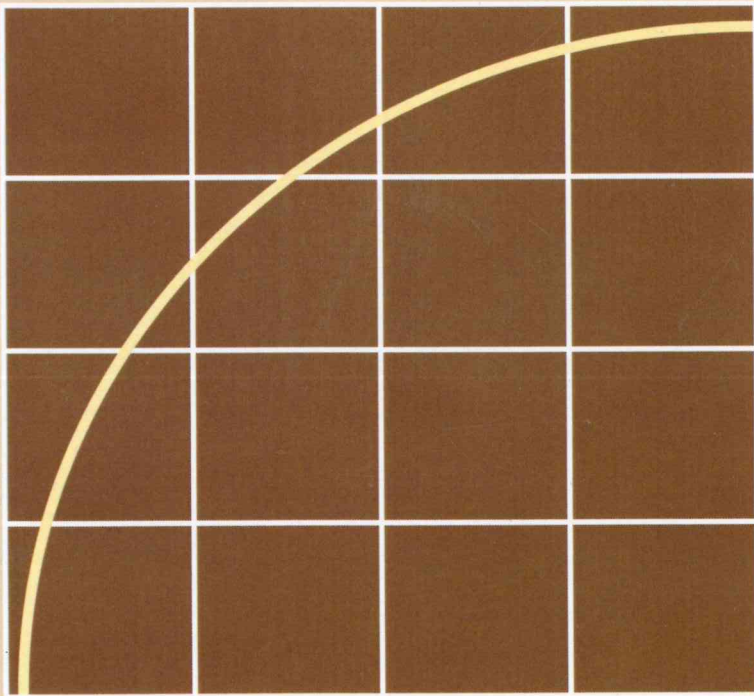


2011

المراقب الاقتصادي والاجتماعي



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ماس
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية

تم إنجاز العدد بمساهمات من كوادر وموظفي:

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المنسق : أمينة خصيب)
سلطة النقد الفلسطينية (المنسق: محمد عطا الله)

المحرر: د. نعمان كنفاني

المنسق العام: حنين غزاونة

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

حقوق الطبع

© 2011 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: +972-2-2987053/4

فاكس: +972-2-2987055

بريد إلكتروني: info@pal-econ.org

الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

© 2011 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص.ب. 1647، رام الله

تلفون: +972-2-2982700

فاكس: +972-2-2982710

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

© 2011 سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452، رام الله

هاتف: +972-2-2409920

فاكس: +972-2-2409922

بريد إلكتروني: info@pma-palestine.org

الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

للحصول على نسخ

الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تقديم

يغطي هذا العدد (23) من المراقب الاقتصادي والاجتماعي أبرز التحولات والمتغيرات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام 2010. ويتطرق العدد بشكل خاص إلى الحسابات القومية في الربع الثالث (النتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة) وإلى سوق العمل (قوة العمل والبطالة والأجور). ويعرض العدد أيضاً إلى أبرز نتائج مسح المؤسسات الاقتصادية (أعداد العاملين وقيمة الانتاج والقيمة المضافة). كما يحتوي على الأقسام التقليدية التي تتناول تطورات الموازنة العامة والقطاع المصرفي ومؤشرات الاستثمار والأسعار والقوة الشرائية خلال الربع الثالث. هذا إلى جانب مراجعة للبيئة القانونية والتشريعية وعرض للانتهاكات الإسرائيلية خلال ذات الفترة. أخيراً هناك عرض لنتائج مسح المؤسسات الثقافية في الأراضي الفلسطينية.

لا شك أن القارئ سيلاحظ، كما في العدد السابق، أن بعض الإحصاءات تقتصر على الضفة الغربية فحسب ولا تتضمن قطاع غزة. وهذه ظاهرة تحز في نفوسنا ونأمل أن تختفي بسرعة بحيث لا تظهر فجوات إحصائية كبيرة تحول دون التخطيط السليم وتكون عقبة كأداة في وجه التعامل مع جناحي الوطن ككيان واحد.

جديد هذا العدد هو جدول يعرض بشكل مختصر أبرز ملامح السياسة النقدية والسياسة المالية في الأراضي الفلسطينية. وسوف نسعى إلى تحديث هذا الجدول بشكل مستمر في الأعداد القادمة.

من ناحية ثانية يحتوي هذا العدد من المراقب على 6 صناديق مستقلة من النص تغطي بعض قضايا الساعة البارزة محلياً أو دولياً. يعرض الصندوق الأول أبرز نتائج تقرير صدر مؤخراً عن النشاط الاقتصادي في قطاع غزة. ويتطرق الصندوق الثاني إلى نتائج تقرير مرصد الريادة العالمي عن نشاط وظروف الريادة وإطلاق الأعمال التجارية في عدد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بما فيها الأراضي الفلسطينية. الصندوق الثالث يراجع التقرير الذي أصدرته إحدى مؤسسات البنك الدولي مؤخراً والذي يرمي إلى تقييم نشاطات البنك الدولي في الأراضي الفلسطينية خلال العقد الماضي. الصندوق الرابع يتناول مسح نشاطات البحث والتطوير في الأراضي الفلسطينية، بينما يتطرق الصندوق الخامس إلى نجاحات ومعضلات صناعات التقنية الرفيعة في إسرائيل. الصندوق الأخير يسعى لإلقاء الضوء على الجهود النظرية والعملية لصياغة معيار جديد للتطور، معيار "السعادة"، كمقياس أفضل للرفاه الاقتصادي والاجتماعي من المقياس التقليدي للنتائج المحلي الإجمالي.

جهاد الوزير
محافظ سلطة النقد الفلسطينية

علا عوض
رئيس الجهاز المركزي
للإحصاء الفلسطيني

سمير عبد الله
مدير عام معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني

المحتويات

1	1- النشاط الاقتصادي - لمحة سريعة
3	صندوق 1: النشاط الاقتصادي في قطاع غزة
4	2- سوق العمل
4	1-2 القوى العاملة ونسبة المشاركة
7	2-2 البطالة
9	3-2 الأجور وساعات العمل
11	4-2 إعلانات الوظائف الشاغرة
14	صندوق 2: مرصد الريادة العالمي: التقرير الإقليمي لعام 2009 (منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)
16	3- المؤسسات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية (مسح 2009)
17	1-3 أعداد العاملين
17	2-3 إجمالي الإنتاج
18	3-3 إجمالي القيمة المضافة
19	4- المالية العامة
19	1-4 خلاصة الموازنة العامة
21	2-4 تحليل بنود الإيرادات والمنح
23	3-4 تحليل بنود النفقات العامة
25	4-4 الفائض (العجز) المالي
26	5-4 الدين العام
28	صندوق 3: البنك الدولي: "لم ننجح ولكن لسنا مسؤولين عن الفشل!"
29	5- القطاع المصرفي
29	1-5 التطورات الرئيسية في الميزانية المجمعة للمصارف
37	2-5 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي
38	3-5 نشاط غرف المقاصة
38	4-5 بورصة فلسطين
42	6- مؤشرات الاستثمار
42	1-6 تسجيل الشركات
45	2-6 رخص الأبنية
46	3-6 استيراد الأسمنت
46	4-6 النشاط الفندقية
48	صندوق 4: البحث والتطوير في فلسطين

50	7- الأسعار والقوة الشرائية
50	1-7 أسعار المستهلك
51	2-7 أسعار المنتج والجملة
52	3-7 أسعار تكاليف البناء والطرق
53	4-7 أسعار العملات والقوة الشرائية
55	صندوق 5: نجاحات واخفاقات نشاطات التقانة الرفيعة في اسرائيل
56	8- البيئة القانونية والتشريعية
57	9- الاجراءات الإسرائيلية
57	1-9 الشهداء والجرحى والمعتقلون
57	2-9 عوائق الحركة والتنقل
58	3-9 الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة
58	4-9 الاعتداءات على المنازل في الضفة الغربية باستثناء القدس
59	5-9 الاعتداءات في القدس
59	10- مسح المؤسسات الثقافية في الأراضي الفلسطينية (2010)
61	صندوق 6: مؤشر السعادة
63	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 1994 - 2009
65	السياسات النقدية والمالية في الأراضي الفلسطينية

قائمة الجداول

1	المؤشرات الاقتصادية الربعية الرئيسية في الأراضي الفلسطينية (باستثناء القدس)	جدول 1:
2	التوزيع المئوي للمساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي - باستثناء القدس (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)	جدول 2:
2	نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس للأربعاء: الأول 2009 - الربع الثالث 2010	جدول 3:
5	التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة لأربعاء الأعوام 2008 و 2009 و 2010	جدول 4:
5	توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة لأربعاء العامين 2008 و 2009 و 2010	جدول 5:
6	الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل: أرباع الأعوام 2008 و 2009 و 2010	جدول 6:
7	معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: أرباع الأعوام 2008 و 2009 و 2010	جدول 7:
7	معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية لأربعاء الأعوام 2008 و 2009 و 2010	جدول 8:
8	معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية لأربعاء الأعوام 2008 و 2009 و 2010	جدول 9:
9	معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل أرباع 2008 و 2009 و 2010	جدول 10:
10	إعلانات الوظائف الشاغرة في الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث 2010، والربع السابق	جدول 11:
11	عدد الوظائف الشاغرة المعلنة في الصحف اليومية موزعة حسب المؤهل العلمي والقطاعات خلال الربع الثالث 2010، والربع السابق	جدول 12:
13	عدد الوظائف الشاغرة موزعة حسب التخصص المطلوب والقطاعات خلال الربع الثالث 2010	جدول 13:
17	أعداد العاملين في المؤسسات الاقتصادية المختلفة موزعة على الضفة والقطاع، 2009	جدول 14:
18	قيمة الانتاج في المؤسسات الاقتصادية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة للعامين 2008 و 2009	جدول 15:
18	إجمالي القيمة المضافة للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة للعامين 2008 و 2009	جدول 16:
19	خلاصة الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الربع الثالث من 2010	جدول 17:
20	مؤشرات الإيرادات العامة والمنح خلال الربع الثالث من 2010	جدول 18:
22	المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية خلال الربع الثالث من 2010	جدول 19:
23	مؤشرات النفقات العامة وصافي الإقراض خلال الربع الأول والثاني من 2010	جدول 20:
24	مؤشرات العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الاسمي خلال الربع الثالث - 2010	جدول 21:
26	الدين العام خلال العام 2010	جدول 22:

33	جدول 23: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة للفترة الربع الثالث 2008-الربع الثالث 2010
36	جدول 24: الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي الفلسطيني للفترة من الربع الثاني 2008-الربع الثالث 2010
37	جدول 25: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي للفترة 2008-الربع الثالث 2010
38	جدول 26: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة منها للفترة من 2008-الربع الأول 2010
43	جدول 27: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال العامين 2008-2010
44	جدول 28: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني خلال أرباع العام 2009 والربع الثاني من العام 2010 (دينار أردني)
44	جدول 29: توزيع عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظات خلال أرباع العام 2009 والربع الثاني من عام 2010
45	جدول 30: بعض المؤشرات المتعلقة برخص الأبنية والمساحات المرخصة في الضفة الغربية خلال الأرباع: الأول 2009-الربع الثالث 2010
46	جدول 31: كمية الاسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية للأرباع: الأول 2009 - الثالث 2010
48	جدول 32: نسبة التغير في المؤشرات الفندقية خلال الربع الثالث 2010 مقارنة مع الربع الثاني 2010، والربع الثالث 2009
50	جدول 33: نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام 2010 مقارنة مع الربع الثاني من العام 2010 والربع المناظر من العام السابق (سنة الأساس 2004 = 100)
51	جدول 34: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية خلال الربع الثالث 2010 مقارنة بالربع السابق
53	جدول 35: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار تكاليف البناء في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2010 والربع الثالث من العام 2010 (شهر الأساس كانون أول 2007 = 100)
53	جدول 36: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار تكاليف الطرق في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2010 والربع الثالث من العام 2010 (شهر الأساس كانون أول 2008 = 100)
54	جدول 37: المتوسط الشهري لأسعار صرف الدولار الأمريكي والدينار الأردني مقابل الشيك الإسرائيلي والتغير في القوة الشرائية
57	جدول 38: الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث 2010
58	جدول 39: الإغلاق الكلي للمنافذ والمعابر مع إسرائيل خلال الربع الثالث 2010
58	جدول 40: الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة في الضفة الغربية خلال الربع الثالث 2010
59	جدول 41: الاعتداءات على المنازل في الضفة الغربية باستثناء القدس
59	جدول 42: الاعتداءات في مدينة القدس في العام 2010
60	جدول 43: توزيع المؤسسات الثقافية العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النوع والمحافظة 2010

قائمة الأشكال البيانية

شكل 1:	التوزيع النسبي للوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف حسب المنطقة الجغرافية خلال الربع الثالث عام 2010	12
شكل 2:	التوزيع النسبي للمؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية وفقاً للنشاط الاقتصادي، 2009	16
شكل 3:	هيكل الإيرادات المحلية	21
شكل 4:	هيكل النفقات الجارية	25
شكل 5:	صافي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة من الربع الأول 2009 - الربع الثالث 2010	30
شكل 6:	هيكل موجودات المصارف نهاية الربع الثالث 2010	30
شكل 7:	التطور في كل من التسهيلات الائتمانية المباشرة والأرصدة الخارجية كنسبة من إجمالي الموجودات للمصارف للفترة من الربع الأول 2008 - الربع الثالث 2010	31
شكل 8:	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل نهاية الربع الثالث 2010	32
شكل 9:	توزيع التسهيلات الائتمانية تبعاً للقطاع المستفيد نهاية الربع الثالث 2010	32
شكل 10:	حصة كل من الضفة الغربية وغزة من إجمالي التسهيلات للفترة من الربع الأول 2008 - الربع الثالث 2010	32
شكل 11:	تطورات النمو في ودائع الجمهور خلال الفترة من الربع الأول 2008 - الربع الثالث 2010	34
شكل 12:	التسهيلات الائتمانية وودائع الجمهور في الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية الربع الثالث 2010	34
شكل 13:	توزيع ودائع الجمهور بحسب نوع الوديعة نهاية الربع الثالث 2010	35
شكل 14:	توزيع ودائع الجمهور حسب نوع عملة الإيداع نهاية الربع الثالث 2010	35
شكل 15:	التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي ودائع الجمهور للفترة من الربع الأول 2008 - الربع الثالث 2010	35
شكل 16:	هيكل مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نهاية الربع الثاني 2010	36
شكل 17:	عدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال أشهر الربع الثاني والثالث من العام 2010	39
شكل 18:	قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال أشهر الربع الثاني والثالث 2010	40
شكل 19:	متوسط سعر السهم في بورصة فلسطين في الربع الثالث 2010 وأرباع سابقة	40
شكل 20:	مؤشر القدس للأرباع الثلاث الأولى من العام 2010	41
شكل 21:	قيمة الأسهم المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع للربع الثالث للعام 2010	41
شكل 22:	قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين حسب القطاع للربع الثالث للعام 2010	42
شكل 23:	توزيع رأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثالث من العام 2010 (%)	43
شكل 24:	التوزيع النسبي لرؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظة خلال الربع الأول لعام 2010 (%)	45
شكل 25:	عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الربع الثالث، 2007-2010	47
شكل 26:	نسبة إشغال الغرف الفندقية خلال الربع الثالث، 2007-2010	47
شكل 27:	الاتجاه العام لحركة الأرقام القياسية لأسعار المنتج في الأراضي الفلسطينية للأرباع: الثالث 2009 - الثالث 2010 (سنة الأساس 2007=100)	52
شكل 28:	الاتجاه العام لحركة الأرقام القياسية لأسعار الجملة في الأراضي الفلسطينية للأرباع: الثالث 2009 - الثالث 2010 (سنة الأساس 2007=100)	52
شكل 29:	التغير الشهري في القوة الشرائية للدولار والدينار في الأراضي الفلسطينية	55

قائمة الصناديق

3	صندوق 1: النشاط الاقتصادي في قطاع غزة
14	صندوق 2: مرصد الريادة العالمي: التقرير الإقليمي لعام 2009 (منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا)
28	صندوق 3: البنك الدولي: "لم ننجح ولكن لسنا مسؤولين عن الفشل!"
48	صندوق 4: البحث والتطوير في فلسطين
55	صندوق 5: نجاحات واخفاقات نشاطات التقانة الرفيعة في اسرائيل
61	صندوق 6: مؤشر السعادة

الملخص التنفيذي

مؤسسة في الضفة). وبلغ عدد العاملين في هذه المؤسسات 292,609 عاملاً؛ بارتفاع نسبته 13.4% مقارنة مع العام 2008. كما بلغت قيمة إجمالي الانتاج للأنشطة الاقتصادية في المؤسسات الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية 5,717.2 مليون دولار امريكي، بارتفاع نسبته 10% مقارنة مع عام 2008.

المالية العامة: ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الربع الثالث بمقدار ملحوظ عن مستواها في الربع الثاني، الى 504.2 مليون دولار بزيادة 10.69%. كما تراجعت النفقات العامة الجارية في الربع الثالث بنسبة 5%، ووصلت الى 768 مليون. وقد أدى تراجع النفقات الجارية وزيادة الإيرادات الجارية الى تراجع العجز الجاري خلال الربع الثالث، الى 169.7 مليون دولار مقارنة مع عجز بحوالي 300.1 مليون دولار في الربع الثاني.

القطاع المصرفي: شهد صافي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً نهاية الربع الثالث من العام 2010 بنسبة 5.2% مقارنة مع نهاية الربع الثاني من العام نفسه. وقد بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية في الربع الثالث 2010 نحو 2782.7 مليون دولار، بزيادة 7.5% مقارنة بالربع السابق. كما ارتفعت عدد الشيكات المقدمة للنقاص بنسبة 6.5%، وارتفعت قيمتها بنسبة 1.4% بين الربعين. وقابل هذا الارتفاع (في عدد وقيمة الشيكات المقدمة للنقاص) ارتفاع أيضاً في الشيكات المعادة من حيث العدد والقيمة، حيث ارتفع عددها بنحو 1.2 نقطة مئوية، وكذلك قيمتها بنقطة مئوية واحدة مقارنة بالربع السابق.

بورصة فلسطين: انخفضت أعداد الاسهم المتداولة في السوق للربع الثالث بنسبة 57.6% لتصل الى 36.3 مليون سهم. هذا الانخفاض في أعداد الاسهم المتداولة كان مصحوباً بانخفاض قيمة الاسهم المتداولة خلال شهري تموز وأب بشكل حاد، ومسجلة بذلك انخفاض قيمته 53.7% بين نهاية الربع الثالث والربع الثاني 2010. أما

النشاط الاقتصادي: شهد الناتج المحلي الإجمالي استقراراً بين الربعين الثاني والثالث من العام 2010، مع انخفاض طفيف في حصة الفرد تبلغ 1.3%. ولكن الناتج المحلي نما بمقدار 7.8% في الربع الثالث 2010 مقارنة مع الربع المناظر في العام الذي سبقه. وترافق هذا مع نمو بمقدار 4.7% في نصيب الفرد، ليصل إلى 368.4 دولار بالسنة. أما بالنسبة لمساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي، فقد سجلت نسبة مساهمة قطاع الانشاءات أعلى ارتفاعاً وصل إلى 14% مقارنة بالربع الثاني 2010.

سوق العمل: سجلت البيانات الربعية انخفاضاً في أعداد العاملين، من 755.9 ألف في الربع الثاني من العام 2010 الى 709.5 ألف في الربع الثالث 2010. توزع العاملون حسب مكان العمل على 63.5% في الضفة الغربية، و26% في قطاع غزة و10.5% في اسرائيل والمستوطنات. ارتفعت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى 26.6% خلال الربع الثالث مقارنة مع 22.9% في الربع الثاني. أما فيما يخص معدل الاجر اليومي، تشير البيانات أن معدل الأجر اليومي في قطاع غزة في الربع الثالث من العام 2010 يبلغ نحو 67% من معدل الأجر في الضفة الغربية، و37.5% فقط من معدل أجر الذين يعملون في إسرائيل. ويمثل هذا بعض التراجع في غزة عن الربع السابق. كما بلغ عدد اعلانات الوظائف الشاغرة 1,724 اعلاناً، ويمثل هذا ارتفاعاً بمقدار 30.3% مقارنة مع الربع الثاني.

المؤسسات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية (مسح 2009): قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تشرين الثاني، 2010 باصدار المسح السنوي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية للعام 2009. بلغ عدد المؤسسات الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية ضمن الأنشطة الاقتصادية المشمولة بالمسح 102,483 مؤسسة (29,759 مؤسسة في غزة و72,724

1.7%، وبالمقارنة مع الربع الثالث 2009 فقد ارتفع عدد النزلاء بنسبة 1.3%.

الأسعار والقوة الشرائية: سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً بنسبة 1.32% خلال الربع الثالث من العام 2010 مقارنة بالربع السابق. وعلى مستوى أسعار بعض السلع الاستهلاكية الأساسية، سجلت أسعار المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات أعلى نسبة انخفاض خلال الربع الثالث وصلت إلى 0.02%. وسجل السكر ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 8.52% مقارنة مع الربع السابق. كما سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج ارتفاعاً بنسبة 0.58% خلال الربع الثالث مقارنة مع الربع الثاني. كذلك شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام 2010 ارتفاعاً بنسبة 0.42% مقارنة مع الربع الثاني. أما بالنسبة للقوة الشرائية، فقد شهد الربع الثالث من 2010 تراجع نسبياً في القوة الشرائية للدولار الأمريكي بنحو 5.3%، كما طرأ تراجع نسبي أيضاً على القوة الشرائية للدولار الأردني بحوالي 5.5%، وهذا يعني أن الشهور التسعة الأولى من العام 2010 شهدت تراجعاً نسبياً في القدرة لشرائية لكل من الدولار الأمريكي والدولار الأردني بما يعادل 3.7% للدولار، وحوالي 3.8% للدولار الأردني.

البيئة القانونية والتشريعية: لم يصدر عن رئيس السلطة الفلسطينية خلال فترة الربع الثالث أي قرارات بقوانين لها صلة بالوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية. أما على صعيد القرارات التي صدرت عن الرئيس خلال الربع الثاني، فهناك تقدم ملحوظ على صعيد تطبيق قرار مقاطعة بضائع المستوطنات واستبدالها بالمنتجات المحلية. أما ما يخص مجلس الوزارة، فقد قرر في جلسته المنعقدة بتاريخ 2010/08/23 سحب السيارات الحكومية من الموظفين، وتحويلها إلى مركبات حركة تدار مركزياً من الوزارات والمؤسسات المختلفة. وذلك في إطار خطة ترشيد الإنفاق الحكومي التي تتبعها الحكومة.

الاجراءات الاسرائيلية: بلغ عدد الشهداء في الربع الثالث من العام 2010 22 شهيداً، منهم 17 شهيد في قطاع غزة،

بالنسبة لمؤشر القدس، فقد أغلق في نهاية الربع الثالث عند 503.74 نقطة، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 2.4% مقارنة بالربع السابق.

تسجيل الشركات: شهد عدد الشركات المسجلة في الضفة الغربية في الربع الثالث من العام انخفاضاً ملموساً بحوالي 62% مقارنة بالربع السابق. ويعود سبب الانخفاض في عدد الشركات الجديدة المسجلة إلى الإجراءات الجديدة في تسجيل الشركات، حيث أصبحت معاملة التسجيل تدقق من قبل نقابة المحامين بكلفة 500 دينار أردني للشركة العادية العامة و 700 دينار أردني للشركة المساهمة الخصوصية علاوة على الرسوم الأصلية. وبلغ مجموع رأسمال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حوالي 23 مليون دينار اردني بانخفاض قدره 68.7% عن الربع السابق. أما فيما يتعلق بتوزيع الشركات المسجلة على المحافظات فقد اشارت بيانات الربع الثالث 2010 أن النسبة الأكبر من الشركات المسجلة- كما في الارباع الماضية- كانت في محافظات رام الله والبييرة والخليل ونابلس وبيت لحم، وبنسبة 29.3%، و13.4% و11.6% على التوالي.

رخص الابنية واستيراد الاسمنت: تتشابه العوامل التي تؤثر في رخص الابنية مع تلك التي تتعلق بكمية الاسمنت المستوردة، لذا فان ما ينطبق على احصاءات رخص الابنية ينطبق الى حد ما على احصاءات الاسمنت. ارتفع عدد رخص البناء خلال الربع الثالث من العام 2010 مقارنة بالربع المناظر له من العام 2009 بنسبة 12% في الضفة الغربية. كما وارتفع عدد الوحدات السكنية القائمة المرخصة الى 610 وحدة من الربع المناظر من العام 2009. كذلك ارتفعت كمية الاسمنت المستوردة الى الضفة الغربية خلال الربع الثالث من عام 2010 بنسبة 9% مقارنة بالربع الثالث من العام 2009. ولا تتوفر بيانات حول رخص البناء واستيراد الاسمنت في غزة.

النشاط الفندقية: بلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث 2010 ما مجموعه 137,733 نزلاً، منهم 11.1% من الفلسطينيين، و35.1% من دول الاتحاد الأوروبي. وبالمقارنة مع الربع الثاني من العام 2010 يتبين أن هناك انخفاضاً في عدد النزلاء بنسبة

2006 إلى 70% في 2010. وأكد التقرير أنه على الرغم من النمو الذي شهده القطاع في العام المنصرم (16%)، ومن التفاؤل الذي ساد عقب إعلان إسرائيل في حزيران الماضي تخفيف الحصار، إلا أن الأوضاع على الأرض لم تشهد تحسناً كبيراً.

مرصد الريادة العالمي: التقرير الإقليمي لعام 2009 (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا): مرصد الريادة العالمي هو عبارة عن كونسورتيوم من المؤسسات البحثية هدفها توفير معلومات ذات جودة عالية عن مستوى النشاط الريادي في العالم. صدر في كانون أول 2010، التقرير الإقليمي لمرصد الريادة العالمي لعام 2009. وقد وصل عدد البلدان المشاركة في الكونسورتيوم عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 13 بلداً. تركز النتائج التي يعرضها التقرير على مقارنات بين الحين والآخرى من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستعرض التقرير مستوى النشاط الريادي في الأراضي الفلسطينية. وأشارت نتائج المسح أن معدلات انتشار الرياديين الناشئون في الأراضي الفلسطينية تبلغ 3% فقط (الأدنى بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا). هذه النسب المتدنية لمعدلات الريادة في الأراضي الفلسطينية مقارنة مع الدول الأخرى بشكل عام، ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل خاص، دفعت معدي التقرير إلى صياغة مجموعة من التوصيات من شأنها زيادة معدلات الريادة في أوساط الفلسطينيين.

البنك الدولي: "لم ننجح ولكن لسنا مسؤولين عن الفشل!": أصدر البنك الدولي في شهر تشرين الأول الماضي تقريراً يقيم فيه أداء مؤسسات مجموعة البنك الدولي في الأراضي الفلسطينية خلال العقد الماضي 2001-2009. وعلى العكس من التقرير الذي صدر في العام 2002، والذي قِيم أداء مجموعة البنك الدولي في الضفة والقطاع خلال 1993-2000، تميّز التقرير الحالي بتوفير تغطية أشمل وتحليل أعمق لنشاطات المجموعة. كذلك قدّم التقرير الحالي تقييماً أكثر أمانة وواقعية وجرأة لأعمال البنك الدولي في الأراضي الفلسطينية. وتوصل التقرير إلى نتيجة رئيسية تقول: "إن الأهداف الأساسية التي عملت مجموعة البنك على تحقيقها تبدو الآن على أنها أكثر نأياً وأكثر صعوبة

و5 في الضفة الغربية. أما الجرحى فقد بلغ عددهم 158 خلال الربع الثالث، فيما بلغ عدد المعتقلين 673، معظمهم في الضفة الغربية واثنين في قطاع غزة. وبلغ عدد الحواجز المفاجئة في الضفة الغربية 613 حاجزاً في شهر تموز، و484 حاجزاً في شهر آب و979 حاجزاً في شهر أيلول. كما قامت قوات الاحتلال بإغلاق المعابر بين غزة وإسرائيل بمجموع 300 مرة في الربع الثالث، و95 مرة مع مصر خلال نفس الفترة.

مسح المؤسسات الثقافية في الأراضي الفلسطينية، 2010: قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تشرين الأول 2010 بإصدار نتائج مسح المؤسسات الثقافية العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال العام. بلغ عدد المؤسسات الثقافية العاملة في الأراضي الفلسطينية 611 مؤسسة، موزعة بين 475 مؤسسة في الضفة الغربية و136 مؤسسة في قطاع غزة. وتم تصنيف المؤسسات الثقافية إلى ستة أنواع، هي: المراكز الثقافية ولها حصة الاعلى من مجموعة المؤسسات الثقافية العاملة، حيث بلغ عددها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة 350 و121 مركزاً على التوالي. والمتاحف وبلغ عددها ستة متاحف جميعها في الضفة الغربية. والمحطات الإذاعية والتلفزيونية وبلغ عددها 45 محطة في الضفة الغربية، مقابل 11 محطة في قطاع غزة. والمكتبات العامة وبلغ عددها 65 مكتبة عامة (52 مكتبة في الضفة الغربية، و13 مكتبة في قطاع غزة). والمسارح وبلغ عددها 15 مسرحاً. ودور النشر والتوزيع وبلغ عددها تسعة دور.

مواضيع الصناديق في هذا العدد:

تم في هذا العدد من المراقب مناقشة ستة مواضيع مختلفة كل في صندوق مستقل هي:

النشاط الاقتصادي في قطاع غزة: أصدرت مؤسسة "بورتلاند ترست" في شهر كانون أول 2010 تقريراً مختصراً عن الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة. بدأ التقرير بعرض تطور أوضاع قوة العمل والتشغيل بين عامي 2006 و2010. بين التقرير أن مستوى التشغيل في القطاع ظل على حاله (160 ألف) بين العامين، إلا أن توزيع هذا التشغيل بين القطاعات شهد تحولاً كبيراً. إذ ارتفعت حصة القطاع العام في التشغيل الكلي من 28% في

للتحقق مما كانت عليه عند بدء المسار في التسعينات". وبناءً على هذه النتيجة يضع التقرير توصية رئيسية تقول: "على مجموعة البنك الدولي أن تعيد النظر بصلاحياتها ودورها ونطاق نشاطها في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى مجموعة البنك الدولي أن تعترف أن فعالية دعمها للأهداف التنموية بعيدة المدى تعتمد إلى حد كبير على الإطار السياسي للعلاقات الفلسطينية الإسرائيلية".

البحث والتطوير في فلسطين: قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تشرين الثاني، 2010 باصدار نتائج مسح لمؤشرات البحث والتطوير في الضفة الغربية خلال العام 2009. غطى المسح قطاعات التعليم العالي، والمؤسسات الأهلية، بالإضافة إلى المؤسسات الحكومية الفلسطينية. أشارت نتائج المسح أن إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير في الضفة الغربية بلغ 29 مليون دولار أي حوالي 0.54% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وتوزع الإنفاق على البحث والتطوير بنسبة 34.2% في القطاع الحكومي، 17.5% في المؤسسات الأهلية، و48.3% في مؤسسات التعليم العالي. يضاف إلى نسبة الإنفاق على البحث والتطوير مؤشر آخر يعنى برأس المال البشري، وهو عدد الباحثين والباحثات بمعادل وقت العمل التام لكل مليون نسمة. ارتفع هذا المؤشر من 150 إلى 232 باحث وباحثة لكل مليون نسمة في الضفة الغربية خلال عامي 2008 و2009 على التوالي. كما شهد عدد العاملين في البحث والتطوير ارتفاعاً ملحوظاً (90%) في عام 2009 مقارنة بالعام 2008.

نجاحات وإخفاقات نشاطات التقانة الرفيعة في إسرائيل: نشرت مجلة الايكونومست في عددها الأول لهذا العام مقالة عن نشاطات التقانة الرفيعة في إسرائيل. وذكرت المقالة ان إسرائيل تحولت خلال العقد الماضي من اقتصاد شبة اشتراكي راكد ومعزول الى "قوة عظمى" في التقانة العالية.

وأن إسرائيل هي الآن الدولة الأولى في مجال اطلاق شركات (start up) التقانة وفي حجم رأس المال المغامر. وتناولت المقالة أربع قضايا تلقي ظلالاً من الشك على ديمومة هذا الانجاز على المدى الطويل وهي ان اقتصاد التقانة يقوم على قاعدة ضيقة للغاية. ثانياً، أن إسرائيل تبدو رديئة للغاية في مجال تحويل المشاريع التي تطلقها الى مؤسسات محلية عملاقة. ثالثاً، أن نشاطات شركة التقانة الاسرائيلية في مجال الانترنت تقتصر على "الهاردوير" و"السوفت وير"، أما مساهمتها في مضامين ومحتويات الانترنت فانها معدومة عملياً. رابعاً، أن دولة "معجزة التقانة" هذه فيها واحد من أدنى معدلات المشاركة في قوة العمل بين الدول المتقدمة، 55% فقط. وتختتم المقالة تحليلها بالتحذير التالي: "أن العقبة كأداء في وجه نجاح إسرائيل الاقتصادي على المدى الطويل قد لا تكون في قدرتها على تأسيس الشركات ولكن في فشلها في أن تدمج كلاً من عرب إسرائيل واليهود الارثوذكس في ثقافة الاعمال فيها، وهما المجموعتان اللتان ستمثلان نحو 1/3 سكان إسرائيل مع حلول العام 2025".

مؤشر السعادة: يحتاج هذا الصندوق بأن المؤشرات الاقتصادية البحتة، مثل الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ليست مقاييساً كافية أو حقيقية للرفاه الاجتماعي. إذ ظل متوسط عدد الأشخاص الذين قالوا بأنهم سعداء في اليابان مثلاً على حاله بين 1958 و1987، على الرغم من أن دخل الفرد الياباني ازداد بمقدار خمسة أضعاف خلال الفترة ذاتها. كذلك فإن نسبة الأمريكيين الذين يقولون بأنهم "سعداء جداً" في حياتهم ظلت على مستوى ثابت، نحو 30%، منذ الخمسينات من القرن الماضي حتى الآن. يستعرض الصندوق توجه جديد في مجموعة من البلدان، مثل فرنسا، بريطانيا و كندا، يقوم باعطاء اهتمام أكبر للمؤشرات الانسانية في قياس مستوى السعادة، عوضاً عن استخدام المؤشرات التقليدية المستخدمة حالياً.

1- النشاط الاقتصادي - لمحة سريعة

شهد سوق العمل تراجعاً مؤسفاً خلال الربع الثالث 2010. إذ انخفضت نسبة المشاركة في قوة العمل بمقدار نقطة مئوية. وعلى الرغم من ذلك ارتفع معدل البطالة بأكثر من 3 نقاط مئوية ليصل إلى 26.6% وانخفض عدد العاملين بمقدار 46.400 شخص. كذلك حدث ارتفاع ملحوظ في معدل التضخم بين الربعين، من لا شيء تقريباً إلى 1.32%، وهذا أيضاً أمر ملفت للنظر بظل ازدياد البطالة.

شهد الناتج المحلي الإجمالي استقراراً بين الربعين الثاني والثالث من العام 2010، مع انخفاض طفيف في حصة الفرد تبلغ 1.3%. ولكن الناتج المحلي نما بمقدار 7.8% في الربع الثالث 2010 مقارنة مع الربع المناظر في العام الذي سبقه. وترافق هذا مع نمو بمقدار 4.7% في نصيب الفرد، ليصل إلى 368.4 دولار بالسنة. ومن الواضح أن النمو الإجمالي أعلى من النمو في نصيب الفرد بسبب من نمو عدد السكان خلال الفترة.

جدول 1: المؤشرات الاقتصادية الربعية الرئيسية في الأراضي الفلسطينية (باستثناء القدس)

مليون دولار

المؤشر	الربع الثاني 2009	الربع الثالث 2009	الربع الرابع 2009	الربع الأول 2010	الربع الثاني 2010	الربع الثالث 2010
الناتج المحلي الإجمالي	1,298.8	1,307.1	1,327.4	1,344.3	1,417.8	1409.5
ن.م.ج للفرد (دولار أمريكي)	352.1	351.8	354.6	356.6	373.4	368.4
المشاركة في القوى العاملة (%)	41.4	41.7	41.6	40.7	41.5	40.5
عدد العاملين (ألف)	738.7	709.2	724.2	743.7	755.9	709.5
معدل البطالة (%)	22.2	25.8	24.8	22.0	22.9	26.6
معدل التضخم (%)	0.86	1.90	1.30	0.46	0.06	1.32
إجمالي الإيرادات المحلية	355.3	453.8	397.3	447.1	455.5	504.2
إجمالي الإنفاق العام الجاري	644.4	952.2	597	708.1	755.5	673.8
عجز الموازنة الجارية قبل التمويل	(289.1)	(498.4)	(199.7)	(261)	(300.1)	(169.7)
تمويل خارجي للموازنة الجارية	148.3	663.4	284.2	207.6	317.6	177.9
عجز الموازنة الجارية بعد التمويل	(140.8)	165	84.5	(53.4)	17.5	8.2
النفقات التطويرية*	61.8	56.8	58.6	50.4	52.5	94.2
تمويل خارجي للنفقات التطويرية	12.7	5.1	9.9	2.2	22.2	16.9
عجز الموازنة الكلي قبل التمويل	(350.9)	(552.2)	(258.3)	(311.4)	(352.6)	(263.9)
عجز الموازنة الكلي بعد التمويل	(189.9)	(113.3)	35.8	(101.6)	(12.9)	(92.2)
ودائع الجمهور لدى المصارف	5,988.7	6,385.9	6,295.3	6,495.5	6,379.7	6,621.3
التسهيلات الائتمانية	2,099.7	2,261.2	2,233.9	2,586.5	2,587.7	2,782.7
إجمالي الدين العام			1,732	1,813	1,845	1,940
- للمصارف المحلية			561	630	677	767.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الحسابات القومية، الأسعار القياسية)، وسلطة النقد الفلسطينية (مؤشرات المالية العامة والمؤشرات المصرفية).

* أرقام الحسابات القومية بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004). أرقام أرباع 2009 هي منقحة أكثر من مرة وما تزال عرضة لمزيد من التنقيح. الربع الأول 2010 هو التنقيح الأول، وأرقام الربع الثاني هي الإصدار الأول وكلها عرضة للتنقيح.

** تم احتساب معدل التضخم للأرباع بمقارنة الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع مع الربع السابق.

*** جزء من النفقات التطويرية مدرج ضمن النفقات الرأسمالية الصغيرة في الأشهر من كانون ثاني إلى آذار 2009.

على أن الموازنة شهدت تحسناً مرموقاً. إذ على الرغم من الارتفاع في الإيرادات المحلية بمقدار نحو 50 مليون دولار، انخفض الإنفاق العام الجاري أيضاً بمقدار نحو 80 مليون تقريباً. وانعكس هذا بتوفر فائض في موازنة الإنفاق

بالتتويه أن المقارنة بين الأرباع المتناظرة أفضل من المقارنة بين الأرباع المتلاحقة عند تقييم المساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي. ويعود سبب هذا إلى وجود بعض التماوجات الموسمية في النشاط القطاعي، مثل انتعاش عمليات البناء والتشييد في أشهر الصيف. وعند المقارنة بين الربع الثالث 2010 والربع الثالث 2009، يلاحظ ارتفاع حصة الإنشاءات بمقدار 4 نقاط مئوية في الناتج المحلي الإجمالي، في حين انخفضت حصة قطاعات الخدمات بنحو نقطتين. على أن قطاع الخدمات ما زال المساهم الأكبر في الناتج المحلي بحصة تكاد تصل إلى الربع.

الجاري (بعد التمويل الأجنبي) بمقدار 8 مليون دولار. ولقد كان عجز الموازنة الجارية قبل التمويل الأجنبي في الربع الثالث على أدنى مستوى وصل إليه منذ أعوام. ولكن قصور التمويل الخارجي بالعلاقة مع الإنفاق التطويري أدى إلى ارتفاع عجز الموازنة الكلي (بعد التمويل الأجنبي) إلى 92 مليون دولار. ولقد تم تمويل هذا العجز بالاقتراض من المصادر المحلية والخارجية. وأدى هذا إلى ارتفاع الدين العام إلى 1.9 مليار دولار. وهذا يعادل نحو 37% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة قريبة جداً من السقف المسموح به للدين العام (40% من الناتج المحلي الإجمالي).

ولم يشهد التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي تغييرات جوهرية خلال الربع الثالث (انظر الجدول 2). ومن الجدير

جدول 2: التوزيع المئوي للمساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي -
باستثناء القدس (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

النشاط الاقتصادي							2010		2009		
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	المجموع العام	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	المجموع العام	الربع الرابع
3.9	5.5	5.0	4.8	5.2	4.1	5.1	3.9	5.5	5.0	4.8	5.2
11.5	12.4	14.5	14.6	14.4	14.4	14.5	11.5	12.4	14.5	14.6	14.4
11.1	9.7	7.5	7.4	6.9	7.6	8.2	11.1	9.7	7.5	7.4	6.9
11.1	10.7	10.7	10.7	10.9	10.6	10.2	11.1	10.7	10.7	10.7	10.9
8.8	8.6	8.5	8.7	8.7	8.5	8.4	8.8	8.6	8.5	8.7	8.7
5.6	5.5	5.8	5.5	5.8	5.7	5.3	5.6	5.5	5.8	5.5	5.8
21.6	22.3	22.8	23.7	22.8	23.4	24.3	21.6	22.3	22.8	23.7	22.8
7.2	8	8.0	8.9	7.8	8.7	9.6	7.2	8	8.0	8.9	7.8
1.7	1.9	1.9	1.8	1.7	1.9	1.9	1.7	1.9	1.9	1.8	1.7
1.7	1.7	1.5	1.3	1.5	1.5	1.2	1.7	1.7	1.5	1.3	1.5
8.4	8	8.7	8.8	8.9	8.5	8.7	8.4	8	8.7	8.8	8.9
2.6	2.7	2.7	2.9	2.9	2.8	2.9	2.6	2.7	2.7	2.9	2.9
14.5	14.2	14.7	14.5	14.7	14.3	14.0	14.5	14.2	14.7	14.5	14.7
0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
-5	-4.8	-5.1	-5.3	-5.4	-5.4	-5.2	-5	-4.8	-5.1	-5.3	-5.4
6.5	6	5.5	5.8	5.8	6.2	6.0	6.5	6	5.5	5.8	5.8
10.3	9.8	10.0	9.5	10.1	10.5	9.1	10.3	9.8	10.0	9.5	10.1
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
1,409.5	1,417.8	1,344.3	5,147.2	1,327.4	1,307.1	1,298.8	1,409.5	1,417.8	1,344.3	5,147.2	1,327.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.

تم توزيع قيمة الشركات المملوكة للقطاع العام على أنشطة تجارة الجملة، والتجزئة، والأنشطة العقارية، والإيجارية، والتجارية، والتعليم، والمطاعم، والفنادق.

صندوق 1: النشاط الاقتصادي في قطاع غزة

أصدرت مؤسسة 'بورتلاند ترست'، وهي منظمة غير حكومية بريطانية، في شهر كانون أول 2010 تقريراً مختصراً عن الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة. وركز التقرير على أوضاع القطاع الإنتاجي الخاص في القطاع معتمداً على مسح أجراه اتحاد الصناعات الفلسطينية هناك¹. بدأ التقرير بعرض تطور أوضاع قوة العمل والتشغيل في القطاع بين عامي 2006 و2010*. ويستدل من الجدول 1 أنه على الرغم من أن مستوى التشغيل في القطاع ظل على حاله (160 ألف) بين العامين، إلا أن توزيع هذا التشغيل بين القطاعات شهد تحولا كبيرا. إذ ارتفعت حصة القطاع العام في التشغيل الكلي من 28% في 2006 إلى 70% في 2010.

جدول 1: قوة العمل وتوزع التشغيل في قطاع غزة

2010		2006		
%	الإجمالي	%	الإجمالي	
	400,000		265,000	قوة العمل
	160,000		160,000	التشغيل
9	15,000	14	22,000	- في المنظمات الدولية
70	112,000	28	45,000	- في القطاع العام:
48	77,000	28	45,000	* السلطة الوطنية
22	35,000	0	0	* حماس
21	33,000	58	93,000	- في القطاع الخاص
6	10,000	11	18,000	* زراعة
1	1,150	3	4,900	* تشييد
4	6,546	21	33,150	* صناعة
9	15,000	24	38,000	* خدمات

المصدر: The Private Sector in Gaza, The Portland Trust, December, 2010

وترافق هذا بطبيعة الحال مع انخفاض في حصة القطاع الخاص من 58% إلى 21% فقط. ومن الواضح أيضاً أن بقاء مستوى التشغيل على حاله بين العامين مع ارتفاع عدد أفراد قوة العمل بمقدار 135 ألف شخص يعني أن معدل البطالة ارتفع من 39% إلى 60% بين 2006 و2010. وأكد التقرير أنه على الرغم من النمو الذي شهده القطاع في العام المنصرم (16%)، ومن التفاؤل الذي ساد عقب إعلان إسرائيل في حزيران الماضي تخفيف الحصار، إلا أن الأوضاع على الأرض لم تشهد تحسناً كبيراً. صحيح أن بعض السلع الاستهلاكية باتت أكثر توفراً إلا أن استيراد مواد البناء وغيرها من مستلزمات الإنتاج لم يطرأ عليها أي تحسن. كذلك فإن التصدير مازال معدوماً. ولقد أعلنت السلطات الإسرائيلية مؤخراً عن نيتها في السماح بتصدير ثلاث أنواع من البضائع من القطاع: المنتجات الزراعية والمفروشات والسلع الصناعية الخفيفة. ولكن الآثار الفعلية لهذا لم تظهر على الأرض بعد.

هناك نحو 13,000 منشأة أعمال مسجلة في الغرفة التجارية لقطاع غزة. ومعظم هذه بطبيعة الحال أعمال صغيرة (دكاكين). وليس من المعلوم كم عدد الأعمال التي أفلست وأغلقت وكم ما زال قائماً. وهناك أيضاً نحو 1,600 منشأة مسجلة لدى "اتحاد الصناعات الفلسطينية". وهذه تمثل على الأرجح القاعدة الاقتصادية الأساسية للقطاع الخاص في القطاع.

يعرض الجدول 2 مقارنة بين الشركات الصناعية والتشييد العاملة في قطاع غزة بين العامين 2006 و2010. ويستفاد من الجدول أن عدد الشركات العاملة انخفض من 2,577 إلى 836 شركة فقط، أي بمقدار الثلثين. بالمقابل فإن عدد العاملين في هذه الشركات انخفض بمعدل يقارب 80%. ولقد حدث الانخفاض النسبي الأكبر في عدد الشركات في قطاع الملابس والمعادن. أما بالنسبة للتشغيل مكان في قطاع الكيماويات والورق والصناعات اليدوية. بالمقابل فإن نحو 80-85% من أعداد مصانع البلاستيك وشركات إنتاج المواد الغذائية والمشروبات في 2006 ما زالت تعمل في 2010. هذا على الرغم من أن معظم الشركات لا تعمل بأكثر من 3/1 طاقتها الإنتاجية.

¹ The Private Sector in Gaza. Economic Feature. The Portland Trust. December 2010

* ملاحظة: كافة الأرقام في الصندوق مأخوذة من المصدر ولا يتحمل المراقب مسؤوليتها.

جدول 2: مقارنة بين الشركات الصناعية والتشييد العاملة في قطاع غزة في 2006 و2010

القطاع	2006		2010	
	عدد الشركات	عدد العاملين	عدد الشركات	عدد العاملين
الملايس	928	16000	200	1500
الخشب و المفروشات	600	6000	300	2200
التشييد	495	4900	161	1150
المعادن والهندسة	300	3500	45	200
البلاستيك	70	3500	60	1500
غذائية ومشروبات	40	1800	32	1000
كيميائية ومواد تجميل	44	300	9	18
ورق وتغليف	16	200	8	18
نسيج	20	250	5	20
جلود	32	300	6	80
صناعات يدوية	32	1300	10	10
المجموع	2577	38050	836	7696

المصدر: The Private Sector in Gaza, The Portland Trust, December, 2010

2- سوق العمل

هناك 3 مؤشرات رئيسية تؤثر على عدد العاملين في الاقتصاد: عدد السكان في سن العمل، ونسبة المشاركة في سوق العمل، ومعدل البطالة عن العمل. أما دور العمل في تحفيز النمو وتعزيز النشاط الاقتصادي فتحدده مؤشرات تخص رأس المال البشري الذي يملكه العمال، وكمية رأس المال المادي المتاح للعمال، وطبيعة المؤسسات التي لها تأثير مباشر وتأثير غير مباشر على العملية الإنتاجية.

تفاقت مشكلة عدم التوازن في سنوات الانتفاضة وما بعدها بسبب الانحدار الكبير الذي حصل في النشاط الاقتصادي. هذا على الرغم من أن قوة العمل (الأشخاص العاملين والعاطلين) كانت تزداد خلال سنوات الانتفاضة وما بعدها على معدل 3.5%، وهو معدل أقل بقليل من الزيادة في القوة البشرية (السكان في سن العمل) 3.6% سنوياً. وربما يعود هذا على عامل الاحباط الذي يحول دون أن يسعى الأفراد للدخول في سوق العمل.

2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة

يلاحظ استمرار التفاوت ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في نسبة المشاركة (أي نسبة قوة العمل إلى من هم في سن العمل). إذ بلغت نسبة المشاركة في الضفة 43.0% في الربع الثالث 2010، في حين أنها لم تتعد 36.0% في قطاع غزة. ويعود هذا بشكل خاص على انخفاض نسبة مشاركة الإناث في القطاع مقارنة بالضفة، 10% مقارنة مع 16.3%. ومن الملفت للنظر استمرار انخفاض نسبة مشاركة الإناث في القطاع من 13.5% في الربع الأول 2009 إلى 10% في الربع الثالث 2010، وهذه تمثل أقل نسبة مشاركة للإناث في القطاع منذ بداية العام 2009 (انظر جدول 3).

تعكس أوضاع سوق العمل الحالة التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام؛ فعلى الصعيد الكمي، نلاحظ ارتفاع في معدلات زيادة السكان في سن العمل وانخفاض في نسبة المشاركة وارتفاع معدل البطالة. ويعاني سوق العمل من عدم توازن يتمثل في عجز الطلب عن الوصول إلى مستوى العرض. وعند التدقيق في أسباب قصور الطلب على العمل، نجد أن السبب الرئيسي يعود على ضعف النشاط الاستثماري، وعدم قدرته على توليد التراكم الرأسمالي المناسب لخلق فرص عمل كافية لامتصاص الزيادة السنوية في الأيدي العاملة.

تلك 3 مؤشرات رئيسية تؤثر على عدد العاملين في الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام؛ فعلى الصعيد الكمي، نلاحظ ارتفاع في معدلات زيادة السكان في سن العمل وانخفاض في نسبة المشاركة وارتفاع معدل البطالة. ويعاني سوق العمل من عدم توازن يتمثل في عجز الطلب عن الوصول إلى مستوى العرض. وعند التدقيق في أسباب قصور الطلب على العمل، نجد أن السبب الرئيسي يعود على ضعف النشاط الاستثماري، وعدم قدرته على توليد التراكم الرأسمالي المناسب لخلق فرص عمل كافية لامتصاص الزيادة السنوية في الأيدي العاملة.

جدول 3: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية
حسب المنطقة والجنس للربع الأول 2009 - الربع الثالث 2010

(نسبة مئوية)

المنطقة والجنس	Q1/2009	Q2/2009	Q3/2009	Q4/2009	Q1/2010	Q2/2010	Q3/2010
كلا الجنسين							
الضفة الغربية	42.8	44.4	43.7	44.1	43.2	43.9	43.0
قطاع غزة	38.9	36.9	37.7	36.9	36.3	37.0	36.0
الأراضي الفلسطينية	41.4	41.7	41.6	41.5	40.7	41.5	40.5
ذكور							
الضفة الغربية	68.5	69.6	69.5	70.5	70.0	69.6	69.1
قطاع غزة	63.8	61.4	63.1	61.6	60.9	62.5	61.5
الأراضي الفلسطينية	66.9	66.7	67.2	67.3	66.7	67.1	66.4
إناث							
الضفة الغربية	16.5	18.7	17.3	17.1	15.8	17.6	16.3
قطاع غزة	13.5	11.8	11.9	11.6	11.2	11.0	10.0
الأراضي الفلسطينية	15.4	16.2	15.4	15.1	14.1	15.2	14.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

الثاني من نفس العام (من 66.8% إلى 68.6%). أما أصحاب الأعمال والعاملين بدون أجر داخل مشاريع الأسرة، فانخفضت نسبة مشاركتهم خلال الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني 2010 بـ 4% و 19% على التوالي (انظر جدول 4).

وتشير البيانات الربعية إلى انخفاض في أعداد العاملين، من 755.9 ألف في الربع الثاني من العام 2010 إلى 709.5 ألف في الربع الثالث 2010. أما بالنسبة للحالة الوظيفية للعاملين، فتشير البيانات الربعية إلى ارتفاع نسبة العاملين بأجر بـ 2.7% خلال الربع الثالث 2010 مقارنة بالربع

جدول 4: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة لأرباع الأعوام 2008 و 2009 و 2010

نسبة مئوية

المنطقة والحالة العملية	Q1/08	Q2/08	Q3/08	Q4/08	Q1/09	Q2/09	Q3/09	Q4/09	Q1/10	Q2/10	Q3/10
الضفة الغربية											
صاحب عمل	4.2	4.3	4.5	5.0	6.0	7.0	7.5	7.3	7.1	7.3	7.0
يعمل لحسابه	22.9	24.1	22.8	16.4	20.8	19.8	20.2	22.0	21.4	20.6	20.2
مستخدم بأجر	64.2	60.4	62.2	67.9	64.6	62.5	63.1	62.0	63.3	62.3	64.9
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	8.7	11.2	10.5	10.7	8.6	10.7	9.2	8.7	8.2	9.8	7.9
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
قطاع غزة											
صاحب عمل	2.9	3.3	4.6	3.5	5.3	3.9	3.6	4.8	4.3	4.7	4.7
يعمل لحسابه	27.3	16.9	15.7	12.0	14.9	13.2	15.4	16.3	17.1	13.6	14.0
مستخدم بأجر	58.5	71.3	73.3	79.0	73.7	79.5	78.2	74.2	75.0	80.0	79.1
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	11.3	8.5	6.4	5.5	6.1	3.4	2.8	4.7	3.6	1.7	2.2
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
الأراضي الفلسطينية											
صاحب عمل	3.8	4.0	4.5	4.6	5.8	6.2	6.5	6.6	4.8	6.6	6.4

Q3/10	Q2/10	Q1/10	Q4/09	Q3/09	Q2/09	Q1/09	Q4/08	Q3/08	Q2/08	Q1/08	المنطقة والحالة العملية
18.6	18.8	18.2	20.5	19.0	18.0	19.1	15.3	21.0	22.4	24.3	يعمل لحسابه
68.6	66.8	73.6	65.1	66.9	66.9	67.2	70.7	65.1	63.0	62.5	مستخدم بأجر
6.4	7.8	3.4	7.8	7.6	8.9	7.9	9.4	9.4	10.6	9.4	عضو أسرة غير مدفوع الأجر
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

الربع الثالث 2010. وفي قطاع غزة، طرأ ارتفاع طفيف على نسبة مشاركة العاملين في قطاع الزراعة، من 7.8% خلال الربع الثاني إلى 8% خلال الربع الثالث (انظر جدول 5). كما يلاحظ من الجدول حدوث ارتفاع طفيف في نسبة العاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى خلال الربع الثالث 2010.

وتشير البيانات الربعية إلى حدوث تغير في نسب توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية. سجل قطاع الزراعة أقل نسبة مشاركة خلال الربع الثالث من العام 2010 مقارنة بالقطاعات الأخرى، وخاصة في الضفة الغربية. إذ انخفضت نسبة العاملين في قطاع الزراعة في الضفة الغربية من 14.4% خلال الربع الثاني إلى 10.9% خلال

جدول 5: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة لأرباع العامين 2008 و2009 و2010

نسبة مئوية

Q3/10	Q2/10	Q1/10	Q4/09	Q3/09	Q2/09	Q1/09	Q4/08	Q3/08	Q2/08	Q1/08	النشاط الاقتصادي والمنطقة
الأراضي الفلسطينية											
10.2	12.7	11.8	12.4	10.7	12.3	11.7	13.0	12.7	14.9	12.9	الزراعة والصيد والحراجة
11.4	10.9	12.6	12.6	11.8	11.4	12.6	11.1	12.4	12.1	13.0	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية
13.8	13.4	12.7	11.4	12.2	12.3	11.1	10.8	12.7	10.8	9.4	البناء والتشييد
38.9	38.4	37.7	37.9	39.4	40.4	40.5	39.4	37.2	38.2	38.5	الخدمات والفروع الأخرى
الضفة الغربية											
10.9	14.4	12.5	14.2	12.6	14.9	13.1	15.0	13.5	15.7	13.0	الزراعة والصيد والحراجة
13.6	13.2	15.1	15.0	13.8	13.9	15.4	13.9	15.0	14.5	16.2	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية
17.2	17.1	17.0	15.1	16.0	16.5	15.1	14.2	16.8	14.1	12.7	البناء والتشييد
31.6	30.1	29.9	30.0	31.5	30.9	31.6	29.8	29.1	30.9	32.8	الخدمات والفروع الأخرى
قطاع غزة											
8.0	7.8	9.9	7.3	4.9	4.8	8.4	7.1	10.6	12.3	12.5	الزراعة والصيد والحراجة
5.1	3.8	6.0	5.7	6.0	4.2	5.6	2.7	4.8	4.6	5.5	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية
4.0	2.5	1.3	1.0	0.9	0.7	1.0	0.8	0.7	0.4	1.6	البناء والتشييد
59.9	63.0	58.2	60.1	63.2	67.0	16.9	67.9	60.7	61.4	52.0	الخدمات والفروع الأخرى

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

الضفة من عدد العاملين انخفضت بمقدار نقطة مئوية بين الربع الثاني والثالث، في حين ارتفعت حصة القطاع وإسرائيل بأقل من نقطة واحدة لكل منهما (انظر جدول 6).

توزع العاملون في الربع الثالث 2010 حسب مكان العمل على 63.5% في الضفة الغربية، و26% في قطاع غزة و10.5% في إسرائيل والمستوطنات. ويلاحظ أن حصة

جدول 6: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل:

أرباع الاعوام 2008 و2009 و2010

مكان العمل	Q1/ 08	Q2/ 08	Q3/ 08	Q4/ 08	Q1/ 09	Q2/ 09	Q3/ 09	Q4/ 09	Q1/ 10	Q2/ 10	Q3/ 10
القوة البشرية (ألف)	2,169.1	2,190.3	2,211.7	2,233.4	2,255.1	2,276.8	2,298.6	2,320.7	2,342.4	2,365.0	2,387.2
القوى العاملة	—	—	—	896.1	934.0	949.8	955.4	963.5	953.9	980.4	966.9
عدد العاملين (ألف)	675.8	666.7	665.4	664.2	697.1	738.7	709.2	724.2	743.7	755.9	709.5
الضفة الغربية (%)	59.0	65.3	62.4	62.9	61.6	63.7	63.9	64.2	61.7	64.6	63.5
قطاع غزة (%)	29.8	23.9	25.5	25.0	28.4	26.1	25.4	25.8	27.2	25.3	26.0
إسرائيل والمستوطنات (%)	11.2	10.8	12.1	12.1	10.0	10.2	10.7	10.0	11.1	10.1	10.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

2-2 البطالة

مشكلة البطالة هي مشكلة مزمنة في الاقتصاد الفلسطيني، وعلى الرغم من أن نسبها قبل انتفاضة الأقصى كانت أدنى من مستوياتها الحالية، إلا أنها كانت مرتفعة نسبياً. ومنذ العام 2008، استفحلت مشكلة البطالة في قطاع غزة تحديداً نتيجة للحصار الإسرائيلي. ولقد بلغ معدل البطالة في القطاع 40.5% في الربع الثالث 2010، وهي ربما أعلى نسبة بطالة في العالم. ويظهر الجدول 7 استفحال مشكلة

البطالة في الضفة الغربية أيضاً. ارتفعت نسبة البطالة في الضفة الغربية بأكثر من 32% خلال الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني 2010. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى أفواج الخريجين الجدد خلال الربع الثالث. كما سجلت نسبة البطالة بين الإناث في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث (32.6%) أعلى معدل بطالة منذ ثلاثة أعوام.

جدول 7: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر

في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: أرباع الاعوام 2008 و2009 و2010

نسبة مئوية

المنطقة والجنس	Q1/ 08	Q2/ 08	Q3/ 08	Q4/ 08	Q1/ 09	Q2/ 09	Q3/ 09	Q4/ 09	Q1/ 10	Q2/ 10	Q3/ 10
الأراضي الفلسطينية											
ذكور	22.7	26.5	27.3	29.1	25.7	21.6	24.9	24.3	21.1	22.4	25.4
إناث	21.7	22.7	28.2	22.5	23.8	24.7	29.8	27.3	26.8	25.0	32.6
المجموع	22.6	25.8	27.5	27.9	25.4	22.2	25.8	24.8	22.0	22.9	26.6
الضفة الغربية											
ذكور	19.9	16.6	20.5	21.0	20.1	15.1	17.2	17.9	15.9	14.9	18.9
إناث	15.0	15.2	21.6	14.9	16.8	18.8	20.3	19.1	19.1	16.4	25.3
المجموع	19.0	16.3	20.7	19.8	19.5	15.9	17.8	18.1	16.5	15.2	20.1
قطاع غزة											
ذكور	28.2	45.8	41.2	45.1	36.6	34.9	40.0	37.5	31.7	37.5	38.3
إناث	39.3	43.3	45.7	42.9	39.0	41.6	54.7	48.9	46.0	49.7	53.9
المجموع	29.8	45.5	41.9	44.8	37.0	36.0	42.3	39.3	33.9	39.3	40.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

ومن أهم مواصفات البطالة في الأراضي الفلسطينية في الوقت الحاضر ما يلي:

- ✧ أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة 42.5%.
- ووصل المعدل بين الإناث إلى 59.5%. هذا يعني أن نسبة كبيرة من عاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل (انظر جدول 8).
- ✧ أنها متمركزة في أوساط الأقل تأهيلاً بالنسبة للذكور: بالنسبة لسنوات التعليم، هناك فرق جوهري بين

الذكور والإناث عاطلين عن العمل. إذ يتضح من الجدول 9 أنه كلما قلَّت سنوات التعليم كان معدل البطالة أعلى عند الذكور. ولكن الصورة معكوسة تماماً عند الإناث. إذ يبلغ معدل بطالة الإناث ذوات تعليم 13 سنة فأكثر 41.6%. في حين لا تزيد بطالة غير المتعلّقات أبداً على 2.7%.

✧ أنها أعلى عند الإناث: يلاحظ أن معدل البطالة أعلى بين الإناث مما هو بين الذكور بشكل ملحوظ خلال الأرباع الأخيرة على عكس الربع الثاني 2008.

جدول 8: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية لأرباع الاعوام 2008 و 2009 و 2010

نسبة مئوية

الفئات العمرية والجنس	Q1/ 2008	Q2/ 2008	Q3/ 2008	Q4/ 2008	Q1/ 2009	Q2/ 2009	Q3/ 2009	Q4/ 2009	Q1/ 2010	Q2/ 2010	Q3/ 2010
كلا الجنسين											
24-15	37.0	39.7	42.1	41.7	39.1	35.7	40.9	39.7	35.3	37.4	42.5
34-25	21.9	25.6	27.8	26.7	25.1	23.2	26.9	24.6	22.4	23.8	28.0
44-35	16.6	20.5	18.7	22.0	19.5	14.7	16.8	16.7	15.5	14.2	16.6
54-45	15.7	18.2	19.7	19.7	17.0	15.1	17.3	18.0	14.7	14.8	18.2
+55	11.1	11.9	15.3	19.4	15.6	10.9	10.3	13.7	12.3	15.6	15.5
المجموع	22.6	25.8	27.5	27.9	25.4	22.2	25.8	24.8	22.0	22.9	26.6
ذكور											
24-15	35.0	38.6	39.4	41.7	38.0	33.1	38.7	38.8	33.7	35.6	39.2
34-25	21.4	25.4	26.5	27.1	24.0	21.0	23.9	22.1	19.0	21.6	24.9
44-35	17.6	22.6	20.7	23.9	21.4	15.6	17.8	17.6	15.4	14.6	17.2
54-45	18.2	20.4	22.1	22.5	19.4	17.5	19.7	19.6	16.9	17.2	20.6
+55	13.4	14.6	18.2	23.3	17.9	13.1	11.4	15.3	14.5	18.8	17.4
المجموع	22.7	26.5	27.3	29.1	25.7	21.6	24.9	24.3	21.1	22.4	25.4
إناث											
24-15	47.3	44.6	55.0	41.9	44.6	47.4	51.1	44.4	44.3	46.9	59.5
34-25	24.1	26.1	33.1	25.2	29.4	31.0	38.8	34.6	36.1	32.7	41.0
44-35	11.2	11.7	9.1	11.8	10.6	10.8	12.4	12.5	16.2	12.1	13.8
54-45	3.9	7.8	7.4	5.5	5.2	3.1	5.0	9.4	3.1	3.4	5.1
+55	2.9	1.7	2.3	3.0	6.0	0.9	4.6	5.0	1.5	1.7	2.1
المجموع	21.7	22.7	28.2	22.5	23.8	24.7	29.8	27.3	26.8	25.0	32.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

جدول 9: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية
حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية لأرباع الأعوام 2008 و 2009 و 2010

نسبة مئوية

عدد السنوات الدراسية والجنس	Q1/ 2008	Q2/ 2008	Q3/ 2008	Q4/ 2008	Q1/ 2009	Q2/ 2009	Q3/ 2009	Q4/ 2009	Q1/ 2010	Q2/ 2010	Q3/ 2010
كلا الجنسين											
0	7.8	11.9	16.9	11.9	14.5	13.1	14.8	16.9	10.5	14.4	15.9
6-1	23.7	28.9	30.1	33.9	29.2	23.8	27.8	26.6	24.5	24.9	28.0
9-7	22.4	27.5	29.1	29.8	27.2	22.0	26.8	25.9	23.2	23.9	27.7
12-10	23.8	25.2	25.4	29.5	26.3	22.6	25.1	24.1	20.8	22.9	24.9
+13	21.9	24.5	27.9	22.9	22.1	21.8	25.5	24.6	22.1	21.8	27.5
المجموع	22.6	25.8	27.5	27.9	25.4	22.2	25.8	24.8	22.0	22.9	26.6
ذكور											
0	16.0	25.3	27.5	21.6	25.8	23.9	22.7	32.0	20.7	27.2	24.4
6-1	26.3	32.9	34.4	38.1	32.8	27.2	31.2	29.3	27.2	28.4	30.6
9-7	23.8	29.0	31.1	31.7	28.3	23.4	28.4	27.2	24.1	25.3	29.1
12-10	25.4	26.5	26.6	30.6	27.1	23.3	26.0	25.1	21.5	23.9	25.2
+13	15.7	19.8	20.2	18.6	17.0	14.7	16.9	17.3	13.7	14.1	19.3
المجموع	22.7	26.5	27.3	29.1	25.7	21.6	24.9	24.3	21.1	22.4	25.4
إناث											
0	1.2	2.3	4.8	3.1	4.5	0.7	5.3	2.7	-	1.5	2.7
6-1	8.5	7.5	6.3	7.2	4.9	4.0	6.0	6.4	5.1	3.5	5.2
9-7	5.5	11.0	4.4	6.8	11.8	5.5	6.1	10.0	10.6	7.7	7.7
12-10	7.3	14.2	12.1	18.1	19.1	15.3	13.1	12.8	13.4	10.7	20.8
+13	33.8	33.1	41.8	30.5	31.0	33.7	40.2	37.5	37.2	35.3	41.6
المجموع	21.7	22.7	28.2	22.5	23.8	24.7	29.8	27.3	26.8	25.0	32.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

3-2 الأجر وساعات العمل

يعكس تفاوتاً أكبر بين الأجر في غزة والأجور في الضفة، إذ انه لم يتجاوز 65% من الأجر اليومي الوسيط في الضفة. هذا التفاوت المستمر في معدلات الأجر بين الضفة وقطاع غزة تعكس ظروف الطلب على العمالة في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض، علماً بأن الفجوة بين معدل الأجر في الضفة والقطاع ليس ظاهرة جديدة، فقد كانت موجودة قبل اندلاع الانتفاضة.

يبين جدول 10 أن معدل الأجر اليومي في قطاع غزة في الربع الثالث من العام 2010 يبلغ نحو 67% من معدل الأجر في الضفة الغربية، و37.5% فقط من معدل أجر الذين يعملون في إسرائيل. ويمثل هذا بعض التراجع في غزة عن الربع السابق حيث كان معدل الأجر هناك 69% من معدل الأجر في الضفة. ويلاحظ أن الأجر اليومي الوسيط في غزة (وهو الأجر الذي يتقاضاه معظم العاملين)

**جدول 10: معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين
معلوماتي الأجر في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل أرباع 2008 و 2009 و 2010**

مكان العمل	معدل الساعات الأسبوعية	معدل أيام العمل الشهرية	معدل الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الربع الرابع 2008				
الضفة الغربية	43.1	22.7	87.4	76.9
قطاع غزة	39.9	25.0	61.2	57.7
إسرائيل والمستوطنات	44.7	21.6	138.0	134.6
المجموع	42.7	23.0	90.6	76.9
العام 2008				
الضفة الغربية	42.5	22.4	85.5	76.9
قطاع غزة	40.8	24.7	60.9	57.7
إسرائيل والمستوطنات	43.6	20.9	139.7	146.2
المجموع	42.4	22.6	91.0	76.9
الربع الأول 2009				
الضفة الغربية	42.0	22.1	83.8	76.9
قطاع غزة	38.8	21.3	62.2	57.7
إسرائيل والمستوطنات	42.8	57.7	142.1	150.0
المجموع	41.5	62.2	89.5	76.9
الربع الثاني 2009				
الضفة الغربية	42.7	22.6	86.6	76.9
قطاع غزة	39.5	24.9	64.0	57.7
إسرائيل والمستوطنات	42.5	20.1	145.9	150.0
المجموع	41.9	22.7	76.9	90.7
الربع الثالث 2009				
الضفة الغربية	43.3	22.7	87.5	76.9
قطاع غزة	41.2	23.9	62.1	57.7
إسرائيل والمستوطنات	41.4	20.2	147.7	150.0
المجموع	42.5	22.5	93.2	76.9
الربع الرابع 2009				
الضفة الغربية	42.3	22.3	85.6	76.9
قطاع غزة	38.1	23.7	62.3	54.7
إسرائيل والمستوطنات	40.2	20.2	156.4	150.0
المجموع	41.0	22.3	91.8	76.9
العام 2009				
الضفة الغربية	42.5	22.4	85.9	76.9
قطاع غزة	39.4	23.6	62.7	57.7
إسرائيل والمستوطنات	41.7	20.3	148.1	150.0
المجموع	41.7	22.3	91.3	76.9
الربع الأول 2010				
الضفة الغربية	42.8	22.0	85.7	76.9
قطاع غزة	39.1	23.1	56.9	46.2
إسرائيل والمستوطنات	39.6	20.1	160.8	150.0
المجموع	41.3	21.9	92.5	76.9
الربع الثاني 2010				
الضفة الغربية	43.6	22.6	84.1	76.9

مكان العمل	معدل الساعات الأسبوعية	معدل أيام العمل الشهرية	معدل الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
قطاع غزة	38.8	23.7	58.1	50.0
إسرائيل والمستوطنات	39.4	20.5	155.5	150.0
لمجموع	41.8	22.3	89.8	76.9
الربع الثالث 2010				
الضفة الغربية	43.4	22.4	86.6	76.9
قطاع غزة	39.9	23.2	58.0	50.0
إسرائيل والمستوطنات	39.4	21.3	154.7	150.0
لمجموع	41.9	22.4	92.4	76.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

2-4 إعلانات الوظائف الشاغرة

عن الوظائف الحكومية الشاغرة وذلك بنص القانون، إذ تنص المادة (19) من قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م على التالي: "تقوم الدوائر الحكومية بالإعلان عن الوظائف الخالية بها التي يكون التعيين فيها بقرار من الجهة المختصة خلال أسبوعين من خلوها في صحتين يوميتين على الأقل، ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها".

يقوم المراقب برصد أعداد الوظائف الشاغرة التي يتم الاعلان عنها في الصحف اليومية المحلية، وذلك لإعطاء صورة عن الطلب المحلي على العمالة الفلسطينية. وبالرغم من أن الوظائف المعلن عنها في الصحف اليومية لا ترصد بالضرورة جميع فرص العمل المتوفرة، إلا أنها تقدّم صورة عن التخصصات والدرجات العلمية المطلوبة، بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي. وتجدر الإشارة إلى أنه يتوجب الإعلان

جدول 11: إعلانات الوظائف الشاغرة في الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث 2010، والربع السابق

الربع الثالث 2010				الربع الثاني 2010				
المجموع	أيلول	آب	تموز	المجموع	حزيران	أيار	نيسان	
حسب القطاع								
679	242	177	260	561	196	202	163	للقطاع الخاص
414	144	128	142	178	96	36	46	للقطاع العام
631	187	224	220	548	148	267	169	للمنظمات غير الحكومية
حسب المنطقة الجغرافية								
274	106	50	118	178	71	76	31	شمال الضفة
1,065	332	356	377	865	307	285	273	وسط الضفة
246	98	53	95	140	41	53	46	جنوب الضفة
139	37	70	32	140	21	91	28	قطاع غزة
حسب الدرجة العلمية								
17	0	13	4	36	8	11	17	دكتوراه
100	14	60	26	85	25	26	34	ماجستير
1,102	352	327	423	929	318	364	247	بكالوريوس
213	99	60	54	148	42	53	53	دبلوم
292	108	69	115	125	47	51	27	أقل من ذلك
المجموع								
1,724	573	529	622	1,323	440	505	378	

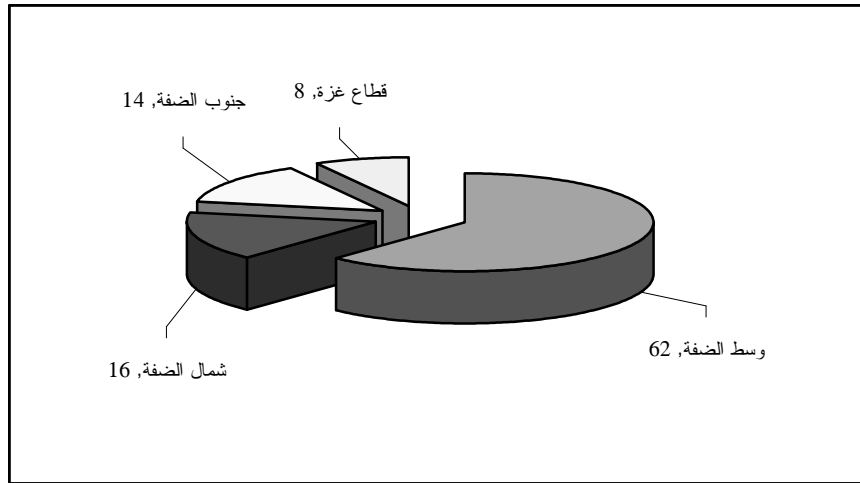
المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع

الالكتروني www.jobs.ps

يلاحظ أيضاً أن ارتفاع أعداد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الثالث 2010 شمل كافة مناطق الضفة الغربية. فقد ارتفعت نسبة إعلانات الشواغر الوظيفية في مناطق الشمال والجنوب والوسط بـ 53.9% و 75.7% و 23.1% على التوالي، أما في قطاع غزة فلم يحدث أي تغيير يذكر على عدد الوظائف المعلن عنها (140 اعلان في الربعين). ويوضح الشكل 1 التوزيع النسبي للإعلانات الشاغرة على المستوى الجغرافي في الربع الثالث من العام 2010.

بلغ عدد إعلانات الوظائف الشاغرة 1,724 إعلان في الربع الثالث من 2010². ويمثل هذا ارتفاعاً بمقدار 30.3% مقارنة مع الربع الثاني 2010 (انظر جدول 11). بلغ عدد الإعلانات التي لم يحدد عدد الشواغر فيها 117 إعلاناً. وهذا يمكن أن يُفسّر على أن عدد الوظائف الشاغرة هو على الأرجح أعلى من عدد الإعلانات. ارتفعت حصة كل من قطاع المنظمات الأهلية والقطاع الخاص بنسبة 15.1% و 21% على التوالي، بينما ارتفع نصيب القطاع العام بنسبة 132.6% مقارنة بالربع السابق.

شكل 1: التوزيع النسبي للوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف حسب المنطقة الجغرافية خلال الربع الثالث عام 2010



المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

الثانوية العامة فأقل نحو 17%. ولقد تركز نحو 75% من طلب المنظمات الأهلية على حملة درجة البكالوريوس، ونحو 9% من طلب هذه المنظمات على موظفين من حملة الماجستير (انظر جدول 12).

أما فيما يخص توزيع إعلانات الوظائف الشاغرة حسب المؤهل العلمي في الربع الثالث من العام 2010، فقد نالت درجة البكالوريوس الحصة الأكبر من إعلانات الشواغر بنسبة 63.9%، بينما بلغت نسبة الطلب على حاملي شهادة

² أعلنت وزارة التربية والتعليم في قطاع غزة في شهر آب من عام 2010 عن تعيين 1,206 معلم في كافة مناطق القطاع، ولم تعتمد هذه المعلومة ضمن تحليلنا لإعلانات الوظائف الشاغرة ضمن هذا الربع خوفاً من حدوث تضخم في الأرقام.

جدول 12: عدد الوظائف الشاغرة المعلنة في الصحف اليومية موزعة حسب المؤهل العلمي والقطاعات خلال الربع الثالث 2010، والربع السابق

الدرجة العلمية	الربع الثاني 2010			الربع الثالث 2010		
	القطاع العام	القطاع الخاص	المنظمات غير الحكومية	القطاع العام	القطاع الخاص	المنظمات غير الحكومية
دكتوراه	1	0	35	7	0	10
ماجستير	4	5	76	37	8	55
بكالوريوس	141	364	424	225	407	470
دبلوم	22	92	34	97	65	51
أقل من ذلك	10	100	15	48	199	45
المجموع	178	561	584	414	679	631

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

احتل الطلب على تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية الصدارة في الربع الثالث 2010، حيث بلغ إجمالي الطلب على هذه التخصصات ما نسبته 37.5% من إجمالي إعلانات الوظائف الشاغرة في ذلك الربع. يلي ذلك الطلب على تخصصات العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية بنسبة تقارب الـ 20% لكل منهما من إجمالي إعلانات الوظائف. ويلاحظ أن القطاع الخاص هو أكثر القطاعات طلباً على تخصصات العلوم الإدارية بنسبة 41% من إجمالي الطلب على هذه التخصصات. (انظر جدول 13).

جدول 13: عدد الوظائف الشاغرة موزعة حسب التخصص المطلوب والقطاعات خلال الربع الثالث 2010

التخصص	الضفة الغربية			قطاع غزة			المجموع
	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	
علوم طبية وصحية (طب، تمريض، صيدلة....الخ)	43	42	31	4	1	11	132
علوم إنسانية واجتماعية (علم اجتماع، علم نفس، إعلام، آداب....الخ)	73	64	162	0	4	43	346
علوم تطبيقية (هندسة، تكنولوجيا المعلومات، فيزياء، كيمياء....الخ)	107	138	75	0	4	16	340
علوم إدارية واقتصادية (إدارة، تسويق، محاسبة....الخ)	122	259	222	4	6	34	647
أخرى (حرفيين، فنيي صيانة، أعمال سكرتارية....الخ)	60	161	30	1	0	7	259
المجموع	405	664	520	9	15	111	1724

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

صندوق 2: مرصد الريادة العالمي: التقرير الإقليمي لعام 2009 (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)

صدر في كانون أول، 2010 التقرير الإقليمي (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) لمرصد الريادة العالمي لعام 2009. ومن المعلوم أن مرصد الريادة العالمي هو عبارة عن كونسورتيوم من المؤسسات البحثية هدفها توفير معلومات ذات جودة عالية عن مستوى النشاط الريادي في العالم. تجدر الإشارة إلى أن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) هو أحد المؤسسات الأعضاء في هذا الكونسورتيوم، وقد قام بوضع التقرير الإقليمي الصادر مؤخراً³.

وصل عدد البلدان المشاركة في الكونسورتيوم من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 13 بلداً. ولقد قام مركز البحوث للتنمية الدولية (كندا) بتمويل اشتراك سبعة من هذه البلدان هي: الجزائر، والأردن، ولبنان، والمغرب، وفلسطين، وسوريا، واليمن. ولقد قام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) بتحليل بيانات مرصد الريادة العالمي في هذه الدول السبعة. تركز النتائج التي يعرضها التقرير بشكل كبير على البلدان السبعة، مع عقد مقارنات بين الحين والآخر مع بلدان أخرى من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ومع الدول الخمس والخمسين المشاركة في التقرير العالمي لمرصد الريادة العالمي).

يشتمل التقرير على تسعة فصول. يعطي الفصل الأول لمحة عامة عن معدلات النشاط الريادي في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يُعرف الفصل الثاني رواد الأعمال في المنطقة قيد الدراسة، والدوافع وراء الانخراط في نشاط ريادي. أما الفصل الثالث فيناقش نوع المنشآت/النشاطات الريادية التي تم البدء بها. يعرض الفصل الرابع متطلبات بدء التشغيل الرأسمالية ومصادر التمويل والتدريب. الفصل الخامس يتناول الاستكشاف عن النشاط الريادي وأسبابه في بلدان المنطقة. ويستعرض الفصل السادس السياق الثقافي والاجتماعي لريادة الأعمال. يستكشف الفصل السابع أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على ريادة الأعمال. ويسعى الفصل الثامن إلى استخلاص سياسات وتوجهات من أجل دعم بقاء رواد الأعمال في مشاريعهم التجارية وتشجيع المزيد من الناس على الانخراط في خلق مشاريع جديدة. يلخص الفصل التاسع السمات الرئيسية للنشاط الريادي لكل من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا السبع.

نستعرض فيما يلي واقع النشاط الريادي الجديد في الأراضي الفلسطينية⁴. أشارت نتائج المسح أن معدلات انتشار الرياديون الناشئون في الأراضي الفلسطينية تبلغ 3% فقط (أي أن هناك نحو 56 ألف فرد تتراوح أعمارهم بين 18-64 سنة هم رياديون ناشئون يحاولون البدء بمشروع تجاري خلال العام 2009). أما أصحاب المشاريع الجديدة فتكاد تصل نسبتهم إلى 6% (أي أن هناك حوالي 111 ألف شخص آخر ممن هم بين 18-64 سنة يمتلكون مشاريع تجارية وليدة عمرها أقل من ثلاث سنوات ونصف السنة). ربما هذه النسب ليست مستغربة نظراً للظروف الصعبة وغير المستقرة التي يمر بها الشعب الفلسطيني (انظر الجدول).

جدول 1: انتشار النشاط الريادي الجديد وفقاً للعوامل الديمغرافية في الأراضي الفلسطينية

النشاط الريادي	نسبة الانتشار بين السكان من 18-64 (%)	الترتيب بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا السبع
مرحلة النشاط		
الرياديون الناشئون	3	7
أصحاب مشاريع جديدة	5.9	4
يتوقع أن يبدأ بمشروع في السنوات الثلاث القادمة	26.2	6
النوع الاجتماعي		
نشاط ريادي جديد - ذكور	13.6	7

³ مرصد الريادة العالمي: التقرير الإقليمي لعام 2009 (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا). مركز البحوث للتنمية الدولية ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، كانون أول، 2010.

⁴ تجدر الإشارة إلى تعدد مصطلحات مؤشرات مرصد الريادة العالمي. نقصد بالنشاط الريادي الجديد: النسبة المئوية من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 18-64 الذين هم رياديون ناشئون (منخراطون في إنشاز مشاريع تجارية سوف يمتلكونها أو يشاركون في ملكيتها ولا تكون هذه المشاريع قد دفعت لأصحابها رواتب أو أجور أو أية مدفوعات أخرى لمدة تزيد على ثلاثة أشهر)، أو أصحاب مشاريع جديدة (يمتلكون أو يديرون مشروعاً تجارياً عاملاً، ويدفع رواتب أو أجور أو أية مدفوعات أخرى للمالين لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ولكن ليس لأكثر من 42 شهراً. لمزيد من التفاصيل حول مؤشرات مرصد الريادة العالمي الأخرى راجع التقرير.

النشاط الريادي	نسبة الانتشار بين السكان من 18-64 (%)	الترتيب بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا السبع
نشاط ريادي جديد - إناث	3.4	6
الفئة العمرية		
18-24	5.2	7
25-34	10.5	7
35-44	10.2	6
45-54	7.9	5
55-64	10.4	3
المستوى التعليمي		
أمي	4.4	7
دون الثانوية العامة	6.7	7
الثانوية العامة	8.8	7
جامعي	14.7	5
دراسات عليا	25	1
فئة دخل السكان		
الثالث الأقل	6	5
الثالث الأوسط	7.1	7
الثالث الأعلى	10.4	7
المنطقة		
الحضر	7.7	7
الريف	11	5
القوى العاملة		
عمل كلي أو جزئي	17.7	6
يبحث عن عمل	6.8	3
طالب	4.5	4
متقاعد	4.5	5
ربة منزل	1.3	7

تقود دراسة الجدول إلى مجموعة من الملاحظات، أهمها:

- ✧ إن معدلات النشاط الريادي الجديد للرجال في الأراضي الفلسطينية تساوي أربعة أضعاف المعدل عند النساء (13.6% مقارنة بـ 3.4%). وهذه ثاني أكبر فجوة في النوع الاجتماعي بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بعد سوريا.
- ✧ إن معدلات النشاط الريادي الجديد هي الأدنى بين البالغين في الفئة العمرية 18-24 سنة (5.2%). وتصل هذه النسبة إلى 8% بين البالغين في الفئة العمرية 45-54 سنة، وهذه النسبة ثابتة (حوالي 10%) عند الفئات العمرية الأخرى.
- ✧ ترتفع معدلات النشاط الريادي الجديد بارتفاع مستوى التعليم: من 4.4% للمجموعات الأقل تعليماً إلى 25% لذوي التعليم العالي.
- ✧ ترتفع معدلات النشاط الريادي الجديد مع ارتفاع دخل الأسرة. ويتراوح معدل النشاط الريادي الجديد من 6% عند فئة ثلث الدخل الأدنى للأسرة إلى 10.4% لفئة الثلث الأعلى من الدخل.
- ✧ إن معدلات النشاط الريادي الجديد بين البالغين هي أعلى في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية (11% مقارنة بـ 7.7%).
- ✧ فيما يتعلق بالقوى العاملة، فإن معدلات النشاط الريادي الجديد أعلى بشكل كبير بين البالغين الذين يعملون بدوام كلي أو جزئي (17.7%) مقارنة بالمجموعات الأخرى.

ومن الجدير بالذكر أن معدلات الرياديون الناشئون في الأراضي الفلسطينية (3%) خلال العام 2009 كانت الأدنى بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا⁵. هذه النسب المتدنية لمعدلات الريادة في الأراضي الفلسطينية مقارنة مع الدول الأخرى بشكل عام، ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل خاص، دفعت معدي التقرير إلى صياغة مجموعة من التوصيات من شأنها زيادة معدلات الريادة في أوساط الفلسطينيين، أهمها:

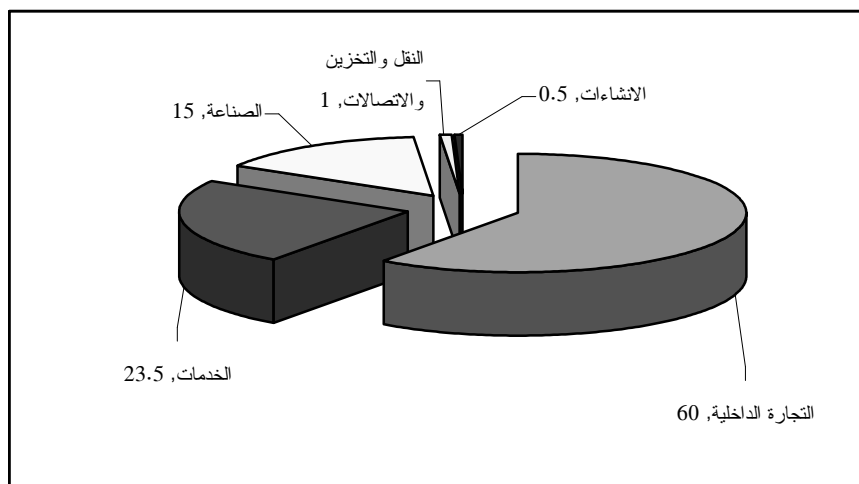
- ✧ إيلاء المزيد من الاهتمام لسد الفجوة الكبيرة بين مشاركة الذكور والإناث في النشاط الريادي. إذ على صانعي السياسات أن يبحثوا في تنفيذ الإجراءات التي ترمي إلى تعزيز الريادة بين النساء.
- ✧ أظهرت النتائج أن معدلات النشاط الريادي الجديد هي الأدنى بين البالغين في الفئة العمرية 18-24 سنة (5.2%)، لذا يتوجب على صانعي السياسة العمل على تعزيز الريادية بين الشباب لدعم جيل جديد من رواد الأعمال في المستقبل.
- ✧ إنشاء مركز دعم فني على مستوى المحافظات من أجل تقديم خدمات تطوير المشاريع التجارية من البداية وحتى دخولها السوق لضمان عدم فشلها المبكر قبل أن تثبت جدارتها فعلياً.

3- المؤسسات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية (مسح 2009)

وقيمة الانتاج، وتعويضات المستخدمين بأجر، وقيمة الاستهلاك الوسيط، والقيمة المضافة. تكمن قيمة هذا المسح في أنه يوفر قاعدة بيانات تفصيلية للأنشطة الاقتصادية المختلفة.

قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مؤخراً (تشرين الثاني، 2010) بإصدار المسح السنوي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية للعام 2009⁶. يوفر هذا المسح بيانات إحصائية عن أهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، كعدد المؤسسات، والعاملين،

شكل 2: التوزيع النسبي للمؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية وفقاً للنشاط الاقتصادي، 2009



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الاقتصادية 2009.

5 بلغت معدلات انتشار الرياديون الناشئون في اليمن على سبيل المثال أكثر من 22% خلال العام 2009.

6 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الاقتصادية، 2009. تشرين الثاني، 2010.

3-1 أعداد العاملين

بلغ عدد العاملين في المؤسسات الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية 292,609 عاملاً. وقد ارتفع عدد العاملين بنسبة 13.4% مقارنة مع العام 2008. على الرغم من انخفاض عدد المؤسسات العاملة في قطاع الانشاءات، إلا أن عدد العاملين في هذا القطاع خلال العام 2009 سجل أعلى ارتفاعاً مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى. ارتفع عدد العاملين في قطاع الانشاءات بنسبة 20% مقارنة بالعام 2008. كما ارتفع عدد العاملين في قطاع الخدمات خلال العام 2009 بنسبة 17% مقارنة مع العام 2008. يعرض الجدول 14 أعداد العاملين في المؤسسات الاقتصادية المختلفة موزعة على الضفة والقطاع. انعكس الحصار الاسرائيلي الفروض على قطاع غزة بشكل رئيسي على قطاعي الانشاءات والنقل والاتصالات. إذ لم يتجاوز أعداد العاملين في قطاع الانشاءات في غزة 14% من إجمالي العاملين في قطاع الانشاءات في الضفة الغربية خلال العام 2009.

بلغ عدد المؤسسات الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية ضمن الأنشطة الاقتصادية المشمولة 102,483 مؤسسة خلال عام 2009، بواقع 29,759 مؤسسة في غزة و72,724 مؤسسة في الضفة. تم تصنيف هذه المؤسسات إلى خمسة أصناف رئيسية وفقاً للنشاط الاقتصادي هي: مؤسسات أنشطة التجارة الداخلية التي استحوذت على 60% من مجموع المؤسسات الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية في العام 2009، إذ بلغت 61,340 مؤسسة. تلتها مؤسسات أنشطة الخدمات التي استحوذت على 24% من مجموع المؤسسات الاقتصادية العاملة. شكلت المؤسسات العاملة في مجال الأنشطة الصناعية 15%. أما المؤسسات العاملة في مجال النقل والتخزين والاتصالات، فبالكاد تجاوزت 1% من مجموع المؤسسات. النشاط الاقتصادي الخامس المشمول بالمسح هو قطاع الانشاءات، حيث شكلت المؤسسات الاقتصادية العاملة في قطاع الانشاءات 0.5% من مجموع المؤسسات (انظر شكل 2). ويندرج تحت كل واحدة من هذه النشاطات الاقتصادية الرئيسية الخمسة أنشطة اقتصادية فرعية.

جدول 14 : أعداد العاملين في المؤسسات الاقتصادية المختلفة موزعة على الضفة والقطاع، 2009

النشاط الاقتصادي	الضفة الغربية	قطاع غزة	النقل النسبي % (غزة إلى الضفة)
الصناعة	54.064	12.988	24
الإنشاءات	4.558	642	14
التجارة الداخلية	82.090	42.943	52
الخدمات	61.407	24.349	40
النقل والاتصالات	8.107	1.461	18
المجموع	210,226	82,383	39

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الاقتصادية 2009.

3-2 إجمالي الإنتاج

والقطاع، لم تتجاوز حصة القطاع 16% من إجمالي الإنتاج في الضفة الغربية خلال العام 2009 (انظر الجدول 15). وعند مقارنة قيمة الإنتاج للعام 2009 مع العام الذي سبقه يستدل على ما يلي⁷:

بلغت قيمة إجمالي الإنتاج خلال عام 2009 للأنشطة الاقتصادية في المؤسسات الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية 5,717.2 مليون دولار امريكي، بارتفاع نسبته 10% مقارنة مع عام 2008. وقد حققت أنشطة الانشاءات الارتفاع الأكبر بنسبة 40.9%، تلتها أنشطة التجارة الداخلية بنسبة 12.7%، فيما ارتفعت أنشطة الصناعة بنسبة 11.5%، بينما ارتفعت أنشطة الخدمات وأنشطة النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 2.7%، 2.6% على التوالي. وفيما يخص توزيع إجمالي قيمة الإنتاج بين الضفة

⁷ يُعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الإنتاج على أنه قيمة المنتجات النهائية من السلع والخدمات المنتجة من قبل مؤسسة ما والتي يتم استخدامها من قبل وحدات أخرى لأغراض الاستهلاك ذاتياً أو لغايات التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي الذاتي. ويشمل الإنتاج فئتين: السلع النهائية، والسلع التي تسمى "المنتجات تحت التشغيل". ويصنف الإنتاج إلى: مخرجات مسوقة، ومخرجات الإنتاج للحساب الخاص، والمخرجات غير المسوقة الأخرى.

قيمة الانتاج للعام 2009 من نصيب المؤسسات العاملة في الأنشطة الصناعية، حيث سجلت المؤسسات العاملة في الأنشطة الصناعية في قطاع غزة زيادة بنسبة 127% في قيمة الانتاج للعام 2009 مقارنة بالعام الذي سبقه.

✧ ما زال يحظر استيراد مواد البناء إلى قطاع غزة وبالتالي انعكس هذا على انخفاض قيمة الانتاج للمؤسسات العاملة في مجال الانشاءات. انخفضت قيمة الانتاج للمؤسسات العاملة في مجال الانشاءات في قطاع غزة إلى 7.9 مليون خلال العام 2009 مقارنة مع 8.4 مليون خلال العام 2008.

✧ ارتفاع قيمة الانتاج في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2009 مقارنة بالعام 2008. بينما شهدت الضفة الغربية زيادة في قيمة الانتاج بنحو 6% خلال العام 2009 مقارنة بالعام 2008، سجل قطاع غزة زيادة لا تقل عن 45% في قيمة الانتاج خلال العام 2009 مقارنة بالعام الذي سبقه. ويعزى ذلك إلى فتح المعابر بشكل جزئي خلال العام 2009 مقارنة بالعام 2008 الذي شهد اغلاقاً شبه تاماً.

✧ سجلت المؤسسات العاملة في مجال الانشاءات في الضفة الغربية أعلى نسبة زيادة في قيمة الانتاج في العام 2009 وصلت إلى ما يزيد عن 43% مقارنة بالعام 2008. وفي قطاع غزة كانت أعلى زيادة في

جدول 15: قيمة الانتاج في المؤسسات الاقتصادية العاملة

في الضفة الغربية وقطاع غزة للعامين 2008 و 2009

مليون دولار

النشاط الاقتصادي	2008		2009	
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة
الصناعة	1,893.8	162.4	1,925.5	368.1
الإنشاءات	156.3	8.4	224.1	7.9
التجارة الداخلية	1,124.8	219	1,253.5	260.4
الخدمات	752.4	142.8	775.7	143.6
النقل والاتصالات	730.8	8.4	749.8	8.5
المجموع	4,658.1	541	4,928.7	788.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الاقتصادية 2008،

2009.

3-3 إجمالي القيمة المضافة

وقطاع غزة للعامين 2008 و 2009. تقود دراسة الجدول إلى مجموعة من الملاحظات، أهمها:

✧ ارتفاع إجمالي القيمة المضافة في الضفة الغربية بمقدار 6.4% وفي قطاع غزة بمقدار 36% خلال العام 2009 مقارنة مع العام 2008.

✧ على الرغم من ارتفاع إجمالي القيمة المضافة في قطاع غزة خلال العام 2009، إلا أن نسبيتها من إجمالي الانتاج وصلت إلى 51% خلال العام 2009 مقارنة مع 55% في العام 2008. يعود ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع تكاليف الانتاج بشكل اكبر في القطاع نتيجة الحصار المفروض.

بلغت إجمالي القيمة المضافة في المؤسسات الاقتصادية العاملة في الاراضي الفلسطينية 3,692.0 مليون دولار امريكي خلال العام 2009 (ارتفاع بنسبة 9.1% مقارنة مع عام 2008). كما حققت أنشطة الانشاءات الارتفاع الاكبر بنسبة 82.1%، وجاءت أنشطة التجارة الداخلية في المرتبة الثانية بنسبة 15.3%، أما أنشطة الصناعة فقد ارتفعت بنسبة 8.1%، في حين ارتفعت القيمة المضافة في أنشطة الخدمات وأنشطة النقل والتخزين والاتصالات خلال عام 2009 مقارنة مع عام 2008 بنسبة 1.4%، 2.7% على التوالي. يعقد الجدول 16 مقارنة بين إجمالي القيمة المضافة للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الضفة الغربية

جدول 16: إجمالي القيمة المضافة للمؤسسات الاقتصادية العاملة
في الضفة الغربية وقطاع غزة للعامين 2008 و2009

مليون دولار

النشاط الاقتصادي	2008				2009			
	الضفة الغربية	نسبتها من إجمالي القطاع	قطاع غزة	نسبتها من إجمالي القطاع	الضفة الغربية	نسبتها من إجمالي القطاع	قطاع غزة	نسبتها من إجمالي القطاع
الصناعة	925.9	50	42.5	26	928	48	118.5	32
الإنشاءات	47.8	30	3.5	42	90.9	40	2.3	29
التجارة الداخلية	894.6	80	157.7	72	1,021.1	82	191.7	74
الخدمات	567.7	75	91.3	64	577.8	75	90.5	63
النقل والاتصالات	649.6	88	3.5	42	667.3	89	3.7	44
المجموع	3,085.6	66	298.5	55	3,285.1	66	406.9	51

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الاقتصادية 2008، 2009.

4- المالية العامة

- ✧ انخفاض العجز الجاري بأكثر من 43% (إلى 169.7 مليون دولار). ويمثل هذا نحو 9.3% من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✧ ارتفاع الرصيد القائم من الدين العام بنحو 5.1% (إلى 1940.3 مليون دولار). ويمثل هذا 36.2% من إجمالي الناتج المحلي نهاية أيلول من عام 2010.

4-1 خلاصة الموازنة العامة⁸

أظهرت البيانات الصادرة عن وزارة المالية أن إجمالي الإيرادات المحلية الصافية خلال الربع الثالث من العام 2010 قد بلغ 504.2 مليون دولار وفق الأساس النقدي، مقارنة بـ 455.5 مليون دولار في الربع الثاني من نفس العام، وحوالي 453.8 مليون دولار في الربع الثالث من عام 2009. وفي هذا إشارة إلى تحسن أداء نظام الجبائية وتحصيل الضرائب لدى السلطة الفلسطينية. أما فيما يخص المنح والمساعدات الخارجية التي بلغت خلال الربع الثالث حوالي 194.8 مليون دولار، فقد تراجعت بنحو 42.7% مقارنة بالربع الثاني، وحوالي 71% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2009، وهو ما يتفق مع توجه وزارة

شهد الربع الثالث من عام 2010 تحسناً ملحوظاً في أداء وزارة المالية وخصوصاً في مجال التحصيل الضريبي وترشيد النفقات العامة وصافي الإقراض. وبالرغم من ذلك فإنه لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لمواجهة الضغوط المختلفة لزيادة الإنفاق وشح الموارد المالية الذاتية. ونعرض فيما يلي ملخصاً لأهم تطورات العمليات المالية خلال الربع الثالث من عام 2010 مقارنة مع الربع الثاني من نفس العام.

- ✧ انخفاض إجمالي الإيرادات العامة والمنح بنسبة 12.1% (إلى 699.0 مليون دولار) على خلفية انخفاض المنح والمساعدات الخارجية.
- ✧ انخفاض إجمالي النفقات العامة بحوالي 5% (إلى 768.0 مليون دولار) جراء تراجع النفقات الجارية.
- ✧ استمرار سياسة التقشف المالي الواردة بخطة الإصلاح والتنمية، خاصة فيما يتعلق بالتوظيف وصافي الإقراض اللذان يعتبران من أكثر البنود استنزافاً للموارد المالية.

⁸ البيانات الواردة في هذا القسم هي بيانات أولية صادرة عن وزارة المالية وهي عرضة للتحديث والتقيح.

المالية في تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية ومحاولة إيجاد البدائل التمويلية المحلية لدعم الموازنة العامة. ونتيجة لتراجع المنح والمساعدات الخارجية فإن إجمالي الإيرادات العامة والمنح تكون قد تراجعت بحوالي 12.1% في الربع الثالث مقارنة بالربع، وبحوالي 37.7% مقارنة بالربع الثالث من عام 2009، لتصل بذلك إلى 699.0 مليون دولار.

جدول 17: خلاصة الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الربع الثالث من 2010

(مليون دولار)

2010			2009				البيان
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
699.0	795.3	656.9	691.4	1122.3	516.3	620.2	الإيرادات العامة والمنح (صافي)
504.2	455.5	447.1	397.3	453.8	355.3	342.1	إجمالي الإيرادات المحلية (صافي)
513.1	463.7	448.2	408.4	554.7	359.4	352.6	الإيرادات المحلية
115.7	101.9	116.6	85.4	84.1	60.8	71.2	الإيرادات الضريبية
91.5	59.9	43.7	45.2	158.6	39.6	40.2	الإيرادات غير الضريبية ⁽¹⁾
305.9	301.9	287.9	277.8	312	259	241.2	إيرادات مقاصة
8.9	8.2	1.1	11.1	100.9	4.1	10.5	ارجاعات ضريبية ⁽²⁾
194.8	339.8	209.8	294.1	668.5	161	278.1	الإيرادات الخارجية (منح ومساعدات)
177.9	317.6	207.6	284.2	663.4	148.3	259	لدعم الموازنة
16.9	22.2	2.2	9.9	5.1	12.7	19.1	لدعم المشاريع التطويرية
768.0	808.1	758.5	655.6	1009	706.2	734.7	إجمالي النفقات العامة وصافي الإقراض
673.8	755.5	708.1	597	952.2	644.4	726	النفقات الجارية، ومنها:
376.1	393.8	373.1	251.8	509	341.1	321.3	الأجور والرواتب ⁽³⁾
237.4	294.1	261.1	264	327.9	221.6	328.2	نفقات غير الأجور ⁽⁴⁾
60.3	67.7	73.9	81.2	115.3	81.7	76.5	صافي الإقراض
94.2	52.5	50.4	58.6	56.8	61.8	8.7	النفقات التطويرية ⁽⁵⁾
77.3	30.3	48.2	48.7	51.7	49.1	10.4-	ممولة من قبل الخزينة
16.9	22.2	2.2	9.9	5.1	12.7	19.1	ممولة من قبل الدول المانحة
169.7-	300.1-	261-	199.7-	498.4-	289.1-	383.9-	العجز (الفائض) الجاري
263.9-	352.6-	311.4-	258.3-	552.2-	350.9-	392.6-	العجز (الفائض) الكلي (قبل المنح والمساعدات)
92.2-	12.9-	101.6-	35.8	113.3-	189.9-	114.5-	العجز (الفائض) بعد المنح والمساعدات
92.2	12.9	101.6	35.8-	113.3-	189.9	114.5	التمويل
112.6	23.3	97.7	35.5	175.6-	225.3	90.6	صافي التمويل من المصارف المحلية
20.4-	10.4-	3.9	71.3-	62.3	35.4-	23.9	الرصيد المتبقي
0	0	0	0	0	0	0	الفجوة المالية

المصدر: جداول العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس نقدي)، وزارة المالية.

(1) يتضمن الربع الثالث من عام 2009 مبلغ 100 مليون دولار كخص موازنة المهنة، تم استلامها في شهر تموز، من شركة جوال (60 مليون دولار) ومن شركة زين للاتصالات (40 مليون دولار)، وذلك بمناسبة الدمج بينهما.

(2) تضمنت الإرجاعات الضريبية للربع الثالث من عام 2009 مبلغ 90 مليون دولار من الإرجاعات التراكمية، تم تحويلها إلى هيئة البترول في شهر تموز.

(3) تضمنت نفقات الأجور لشهر أيلول 2009، دفعيتين من المصروفات: مبلغ 131.4 مليون دولار لشهر أيلول 2009، ومبلغ 148.5 مليون دولار لشهر تشرين الأول، تم دفعها مقدماً. كما تضمنت نفقات الأجور لشهر تشرين الثاني دفعيتين: مبلغ 132 مليون دولار في شهر تشرين الثاني، ومبلغ 118.9 مليون دولار في شهر كانون الأول.

(4) تمت مراجعة سلسلة نفقات غير الأجور الشهرية للأشهر من كانون ثاني-أيلول لمعالجة مشكلة تكرار الاندخال. كما ازدادت ميزانية نفقات غير الأجور بمقدار 300 مليون دولار، وذلك بعد مصادقة مجلس الوزراء على ملحق قانون الموازنة في 2009/9/29.

(5) جزء من النفقات التطويرية مدرج ضمن النفقات الرأسمالية الصغيرة في الأشهر من كانون ثاني إلى آذار 2009

وقد غطت الإيرادات المحلية الصافية حوالي 65.7% من إجمالي النفقات العامة في الربع الثالث، مقارنة بحوالي 56.4% في الربع الثاني وحوالي 45% في الربع الثالث من عام 2009. وعند استعراض مكونات إجمالي الإيرادات المحلية الصافية تشير البيانات إلى استحواذ إيرادات المقاصة على حصة الأسد من إجمالي هذه الإيرادات خلال الربع الثالث بنسبة بلغت 60.7%، تليها الإيرادات الضريبية بنسبة 22.9% ومن ثم الإيرادات غير الضريبية بنسبة 18.1%. في حين بلغت نسبة الإرجاعات الضريبية حوالي 1.8% من إجمالي الإيرادات المحلية الصافية.

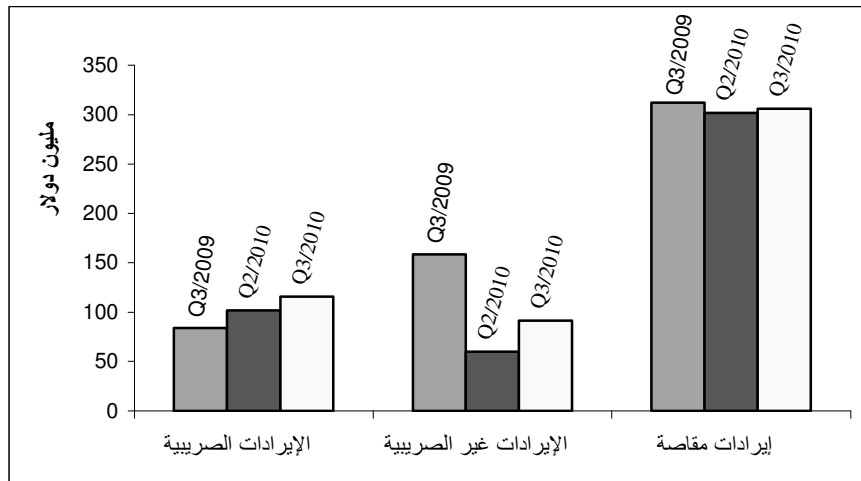
وعلى الرغم من زيادة إيرادات المقاصة في الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني، إلا أنها تراجعت مقارنة بالربع الثالث من عام 2009. فقد أظهرت البيانات أن إيرادات المقاصة بلغت حوالي 306 مليون دولار في الربع الثالث مقارنة بحوالي 302 مليون دولار في الربع الثاني، و312 مليون دولار في الربع الثالث من عام 2009. وبذلك فإن إيرادات المقاصة ارتفعت بحوالي 1.3% فيما بين الربعين الثاني والثالث من العام 2010، وانخفضت بحوالي 2% عند مقارنتها بالربع الثالث من العام 2009.

وعلى الصعيد الآخر، شهدت النفقات العامة تراجعاً بحوالي 5% خلال الربع الثالث مقارنة بالربع السابق، لتبلغ حوالي 768 مليون دولار. وقد أدى تراجع النفقات الجارية وزيادة الإيرادات الجارية إلى تراجع العجز الجاري خلال الربع الثالث، إلى 169.7 مليون دولار مقارنة مع عجز بحوالي 300.1 مليون دولار في الربع الثاني. وفي ذات السياق يشار إلى أنه مع تراجع المنح والمساعدات فقد ارتفع العجز الكلي بعد المنح والمساعدات إلى 92.2 مليون دولار في الربع الثالث مقارنة بـ 12.9 مليون دولار في الربع الثاني، إلا أن هذا العجز بقي أقل من مستواه في الربع المناظر من عام 2009 (113.3 مليون دولار). وفيما يلي تحليل لبنود الإيرادات والنفقات خلال الربع الثالث من عام 2010.

2-4 تحليل بنود الإيرادات والمنح

ارتفع إجمالي الإيرادات المحلية الصافية خلال الربع الثالث بحوالي 10.7% مقارنة بالربع الثاني، وبحوالي 11.1% مقارنة بالربع الثالث من العام 2009 ليبلغ بذلك 504.2 مليون دولار. ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى جهود الإصلاح الضريبي والإداري الذي تقوم به وزارة المالية خاصة فيما يتعلق بضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة.

شكل 3: هيكل الإيرادات المحلية



المصدر: جدول رقم (17).

بالربع الثاني وبحوالي 37.6% مقارنة بالربع الثالث من عام 2009، لتبلغ 115.7 مليون دولار. وتجدر الإشارة هنا إلى أن متوسط الإيرادات الضريبية خلال الأرباع الثلاثة

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني والربع الثالث من عام 2009. فقد أظهرت البيانات ارتفاع الإيرادات الضريبية بحوالي 13.5% مقارنة

مثلت الإيرادات المحلية الصافية ما يقارب 27% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 25% في الربع الثاني. ومن الجدير ذكره أن هذه الإيرادات شكلت خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام ما نسبته 73% من المبالغ المستهدفة في موازنة عام 2010. كما أنه من المتوقع، إذا ما استمر الأداء الاقتصادي وإمكانات التحصيل خلال الربع الأخير من العام بنفس الوتيرة، أن تغطي الإيرادات المحلية المتحققة المبالغ المستهدفة في الموازنة، وهو مؤشر على تحسن أداء وزارة المالية في التحصيل الضريبي. أما فيما يتعلق بمصادر التمويل الخارجية (المنح والمساعدات) فقد ساهمت بشكل أساسي في تحسين الموازنة. أظهرت البيانات أن المنح والمساعدات الخارجية خلال الربع الثالث بلغت 194.8 مليون دولار.

الأولى من عام 2010 قد بلغ حوالي 111.4 مليون دولار مقابل 72 مليون دولار خلال نفس الفترة من عام 2009. أما الإيرادات غير الضريبية فقد ارتفعت في الربع الثالث من عام 2010 مقارنة بالربع الثاني، لكنها انخفضت مقارنة بالربع الثالث من عام 2009. فقد أظهرت البيانات أن الإيرادات غير الضريبية قد بلغت 91.5 مليون دولار في الربع الثالث من عام 2010 مقارنة بحوالي 60 مليون دولار في الربع الثاني وبـ 158.6 مليون دولار في الربع الثالث من عام 2009.

وتجدر الإشارة هنا، إلى قيام وزارة المالية بدفع ما قيمته 8.9 مليون دولار خلال الربع الثالث من عام 2010 على شكل ارجاعات ضريبية، وهو تقريبا نفس المبلغ الذي تم إرجاعه خلال الربع الثاني من نفس العام (8.2 مليون دولار).

جدول 18: مؤشرات الإيرادات العامة والمنح خلال الربع الثالث من 2010

(مليون دولار)

2010			2009				البيان
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
504.2	455.5	447.1	397.3	453.8	355.3	342.1	إجمالي الإيرادات المحلية (صافي)
72.1	57.3	68.1	57.5	40.4	68.8	55.2	كنسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح
74.8	60.3	63.1	66.5	47.7	55.1	47.1	كنسبة إلى النفقات الجارية
27.5	25.2	26.1	23.6	27.7	22.2	23.1	كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ⁽¹⁾
194.8	339.8	209.8	294.1	668.5	161	278.1	الإيرادات الخارجية (منح ومساعدات)
27.9	42.7	31.9	42.5	59.6	31.2	44.8	كنسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح
28.9	45.0	29.6	49.3	70.2	25.0	38.3	كنسبة إلى النفقات الجارية
10.6	18.8	12.2	17.4	40.8	10.1	18.8	كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
699.0	795.3	656.9	691.4	1122.3	516.3	620.2	الإيرادات العامة والمنح
91.0	98.4	86.6	105.5	111.2	73.1	84.4	كنسبة إلى إجمالي النفقات العامة
38.1	43.9	38.3	41.0	68.5	32.3	41.9	كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: جدول رقم (17).

(1) تم تحويل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى اسمي باستخدام معدل التضخم الربعي كمخفف:

$$\text{Nominal GDP}_i = \text{Real GDP}_i * [(CPI_{it} - CPI_{2004}) / CPI_{2004}] * 100$$

حيث i = 1,2,3,4 تمثل الأرباع و t تمثل السنوات 2009 و 2010.

الربع الثالث من عام 2009. أما ما تبقى من منح ومساعدات (16.9 مليون دولار) فقد خصصت لتمويل المشاريع التطويرية، وهو أقل من ذلك المبلغ المخصص في الربع الثاني (22.2 مليون دولار).

ولقد كان معظم هذه المنح والمساعدات مخصص لتمويل النفقات الجارية. حيث تم دعم الموازنة خلال الربع الثالث من عام 2010 بحوالي 178 مليون دولار وهو ما كان له الفضل في تمويل نحو 26.4% من النفقات الجارية، مقابل 42% في الربع الثاني من العام نفسه، وحوالي 69.7% في

66.3% من إجمالي المبالغ المخصصة لدعم الموازنة وبقية 118 مليون دولار. كان الاتحاد الأوروبي المصدر الأهم والأكبر لهذا الدعم بحوالي 88.6 مليون دولار قدمت من خلال الآلية الفلسطينية - الأوروبية. كما قدم البنك الدولي مساعدات بقيمة 29.3 مليون دولار. أما الولايات المتحدة فلم تقدم شيئاً من المنح والمساعدات خلال هذا الربع من العام.

ساهمت الدول العربية بنحو 60 مليون دولار من قيمة المساعدات المخصصة لدعم الموازنة في الربع الثالث، وهو ما يعادل حوالي 33.7% من إجمالي المنح والمساعدات الخارجية. حيث ساهم كل من الإمارات العربية المتحدة بحوالي 43 مليون دولار، المملكة العربية السعودية بـ 15.2 مليون دولار، كما ساهمت مصر بحوالي 1.9 مليون دولار. وفي المقابل، ساهمت الدول المانحة الأخرى بنسبة

جدول 19: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية

خلال الربع الثالث من 2010

(مليون دولار)

البيان	2009			2010		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
دعم الموازنة	259.2	148.2	663.5	284.2	207.7	318.5
منح عربية	73.9	21.1	217.8	148.9	0.0	57.5
منح دولية	185.3	127.1	445.7	135.3	207.7	261.0
الآلية الفلسطينية-الأوروبية	94.2	120.3	163.9	54.7	106.5	72.2
البنك الدولي	53.3	3.0	72.9	5.9	87.1	95.4
الولايات المتحدة			198.6	74.7		74.8
دول أخرى*	37.8	2.7	10.3	0.0	9.9	15.9
منح قديمة لصالح الوزارات		1.1			4.2	2.7
التمويل التطويري	19.1	12.7	5.1	9.9	2.2	22.2
إجمالي التمويل الخارجي	278.3	160.9	668.6	294.1	209.9	340.7

المصدر: وزارة المالية، الدعم الخارجي، جدول رقم (7).
* الهند، فرنسا، اليونان، وتركيا

وبنحو 24% عما كانت عليه في الربع الثالث من عام 2009، لتبلغ 768 مليون دولار. وشكلت النفقات العامة وصافي الإقراض حوالي 42% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثالث، مقارنة مع 44.6% في الربع الثاني من نفس العام. ويعزى هذا الانخفاض إلى رغبة وقيام السلطة الوطنية بالتقنين والحد من النفقات العامة.

استحوذت النفقات الجارية على الحصة الأكبر من إجمالي النفقات العامة وصافي الإقراض، إذ بلغت نسبتها خلال الربع الثالث ما يقارب 87.7%، مقارنة مع 93.5% في الربع الثاني وحوالي 94.4% خلال الربع الثالث من عام 2009. وتجدر الإشارة إلى انخفاض النفقات الجارية بحوالي 10.8% عما كانت عليه في الربع الثاني وحوالي

إن نظرة سريعة على إجمالي المنح والمساعدات الخارجية لدعم الموازنة خلال الأرباع الأربعة لعام 2009، والأرباع الثلاثة لعام 2010 تشير بوضوح إلى التذبذب الحاد في تدفق المساعدات (انظر الجدول 17). وهذا أمر ينعكس بشكل مباشر على أداء وقدرة وزارة المالية للوفاء بالتزاماتها والتخطيط بشكل سليم. وهذا أيضاً يدفع الخزينة إلى التوجه نحو الاقتراض من الجهاز المصرفي للحيلولة دون تردي وضع السيولة، أو تراكم متأخرات المدفوعات.

4-3 تحليل بنود النفقات العامة

شهدت النفقات العامة وصافي الإقراض خلال الربع الثالث انخفاضاً بحوالي 5% عما كانت عليه في الربع الثاني،

إجمالي النفقات الجارية خلال الربع الثالث. وبالرغم من ارتفاع فاتورة الأجور والرواتب كنسبة من إجمالي النفقات الجارية خلال الربع الثالث، إلا أن قيمتها قد انخفضت بحوالي 4.5% عن الربع الثاني وبحوالي 26.1% عن الربع الثالث من عام 2009 لتبلغ 376.1 مليون دولار.

29% عما كانت عليه في الربع الثالث من عام 2009 لتبلغ حوالي 673.8 مليون دولار.

أما فيما يتعلق ببند النفقات الجارية، فقد أظهرت البيانات أن أجور ورواتب الموظفين قد استحوذت على ما يقارب 55.8%، في حين بلغت حصة نفقات غير الأجور حوالي 35.2%. أما صافي الإقراض فقد شكل حوالي 8.9% من

جدول 20: مؤشرات النفقات العامة وصافي الإقراض خلال الربع الأول والثاني من 2010

(مليون دولار)

البيان	2009			2010		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
النفقات الجارية، ومنها:	726.0	644.4	952.2	597.0	708.1	755.6
673.8						
كنسبة إلى إجمالي النفقات العامة	98.8	91.2	94.4	91.1	93.4	93.5
87.7						
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	49.0	40.3	58.1	35.4	41.3	41.7
36.7						
النفقات التطويرية	8.7	61.8	56.8	58.6	50.4	52.5
94.2						
كنسبة إلى إجمالي النفقات العامة	1.2	8.8	5.6	8.9	6.6	6.5
12.3						
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	0.6	3.9	3.5	3.5	2.9	2.9
5.1						
إجمالي النفقات العامة	734.7	706.2	1009.0	655.6	758.5	808.1
768.0						
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	49.6	44.2	61.6	38.9	44.2	44.6
41.9						

المصدر: جدول رقم (17).

وفي المقابل، سجل الإنفاق على صافي الإقراض⁹ خلال الربع الثالث انخفاضاً بحوالي 10.9% قياساً على الربع الثاني، وبنحو 47.7% قياساً على الربع الثالث من عام 2009، لينخفض إلى 60.3 مليون دولار. وقد شكل هذا البند خلال الربع الثالث ما يقارب 8.9% من النفقات الجارية، مقارنة مع حوالي 9% في الربع الثاني. ويأتي هذا الانخفاض في إطار سياسة الحكومة الرامية إلى إنهاء صافي الإقراض بشكل كلي.

من ناحية أخرى، تضاعفت النفقات التطويرية خلال الربع الثالث من عام 2010 لتبلغ حوالي 94.2 مليون دولار مقارنة مع 52.5 مليون دولار خلال الربع الثاني من نفس

انخفضت نفقات غير الأجور (التشغيلية، والتحويلية، والرأسمالية العادية) خلال الربع الثالث بحوالي 19.3% عما كانت عليه في الربع الثاني، وبنحو 27.6% مقارنة مع الربع الثالث من عام 2009، لتتراجع إلى 237.4 مليون دولار. وبلغت حصة هذه النفقات من إجمالي النفقات الجارية خلال الربع الثالث من عام 2010 إلى حوالي 35.2%، مقارنة مع 38.9% في الربع الثاني.

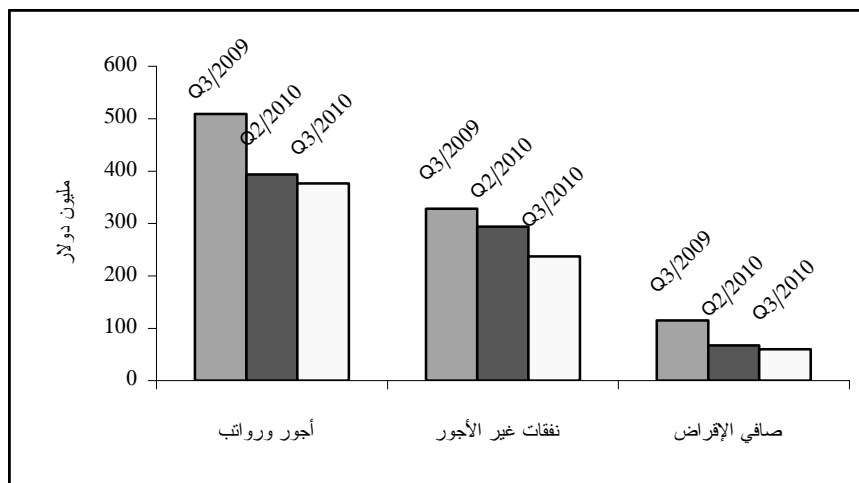
وبإسقاط مستويات الإنفاق على غير الأجور خلال الأرباع الثلاثة الأولى على العام 2010 بكامله، فإن الإنفاق على هذا البند سيكون أقل من المبلغ المتوقع في الموازنة بحوالي 22.9%، الأمر الذي يتيح إمكانية استخدام الفائض هنا لدفع متأخرات مساهمة الحكومة في صندوق التأمين والمعاشات، أو لدفع بعض المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص.

⁹ يمثل بند صافي الإقراض المبالغ التي يتم تحويلها من الخزينة بشكل مباشر لشركة توليد وتوزيع الكهرباء في غزة ولتسديد المستحقات على هيئات الحكم المحلي، أو بشكل غير مباشر عبر المبالغ التي يتم استقطاعها من إيرادات المقاصة وتحويلها إلى شركات المنافع العامة الاسرائيلية.

الربع الثالث من عام 2010 بعد أن كانت 2.9% خلال الربع السابق من نفس العام. ومن الجدير ذكره أن حوالي 18% من النفقات التطويرية، خلال الربع الثالث من عام 2010، قد تم تمويله من خلال المنح والمساعدات الخارجية في حين تم تمويل الجزء المتبقي (82%) من خلال الموازنة.

العام، وحوالي 56.8 مليون دولار خلال الربع الثالث من عام 2009. وبذلك فقد زادت أهميتها النسبية من إجمالي النفقات العامة وصافي الإقراض إلى 12.3%، مقارنة مع 6.5% في الربع الثاني من عام 2010، وحوالي 5.6% في الربع الثالث من عام 2009. كما ازدادت أهميتها النسبية من إجمالي الناتج المحلي الاسمي لتبلغ حوالي 5.1% خلال

شكل 4: هيكل النفقات الجارية



المصدر: جدول رقم (17).

2009. وقد شكل العجز الجاري خلال الربع الثالث حوالي 9.3% من إجمالي الناتج المحلي الاسمي.

كما انخفض العجز الكلي قبل المنح والمساعدات خلال الربع الثالث بحوالي 25.2% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 52.5% عما كان عليه في الربع الثالث من عام 2009، ليلبلغ 263.9 مليون دولار. وشكل العجز الكلي نسبة 14.4% من الناتج المحلي الاجمالي خلال هذا الربع مقارنة بـ 19.5% خلال الربع الثاني وحوالي 33.9% خلال الربع المناظر من عام 2009.

وعلى الرغم من انخفاض العجز قبل المساعدات، إلا أن انخفاض المساعدات الخارجية خلال الربع الثالث أدى إلى زيادة العجز الكلي بعد المنح والمساعدات بحوالي 79 مليون دولار مقارنة بالربع الثاني ليلبلغ 92.2 مليون دولار. وبلغت نسبة العجز حوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 0.7% خلال الربع الثاني.

يذكر في هذا الشأن، أن الإنفاق التطويري إذا ما استمر خلال الربع الأخير من العام الجاري على نفس الوتيرة، فمن المتوقع أن يشكل مجمل هذا الإنفاق على مدار العام 2010 حوالي 39.2% من المبالغ المستهدفة في الموازنة، الأمر الذي سيتسبب في مزيد من التأثيرات السلبية على مجمل التكوين الرأسمالي والنمو المستقبلي في الأراضي الفلسطينية.

4-4 الفائض (العجز) المالي

انعكس التباين في تطور النفقات الجارية والإيرادات المحلية على العجز الجاري الذي انخفض خلال الربع الثالث إلى 169.7 مليون دولار مقارنة مع 300.1 مليون دولار في الربع الثاني، وحوالي 498.4 مليون دولار في الربع الثالث من عام 2009. أي أن العجز الجاري قد انخفض خلال الربع الثالث بحوالي 43.5% مقارنة مع الربع السابق من نفس العام وحوالي 66% مقارنة بالربع الثالث من عام

جدول 21: مؤشرات العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الاسمي
خلال الربع الثالث - 2010

(مليون دولار)							البيان
2010			2009				
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
-9.3	-16.6	-15.2	-11.8	-30.4	-18.1	-25.9	العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي
-14.4	-19.5	-18.2	-15.3	-33.9	-22.0	-26.5	العجز الكلي قبل المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي
-5.0	-0.7	-5.9	2.1	6.9	-11.9	-7.7	العجز بعد المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: جدول رقم (17).

العام، ليبلغ 875.6 مليون دولار. ساهمت المصارف المحلية بتغطية ما مقداره 87.7% من هذا الدين. وتوزع دين الجهاز المصرفي خلال الربع الثالث من عام 2010، بين قروض بنسبة 51.8%، وجاري مدين بنسبة 48.2% مقارنة بحوالي 63.9% و 36.1% على التوالي خلال الربع الثاني. كما ساهمت هيئة البترول بحوالي 11.3% من إجمالي الدين المحلي خلال الربع الثالث، في حين بقيت مساهمة المؤسسات العامة الأخرى من إجمالي الدين المحلي في حدود 1% خلال نفس الفترة.

في المقابل، لم يطرأ تغير يذكر على رصيد الدين الخارجي خلال الربع الثالث مقارنة بما كان عليه في الربع الثاني من نفس العام (1071.4 مليون دولار نهاية شهر أيلول). وتوزع الدين الخارجي بين مؤسسات مالية عربية بنسبة 51.6%، مؤسسات دولية وإقليمية بنحو 32.7%، وقروض ثنائية بنحو 15.7%.

ارتفعت الديون من المؤسسات المالية العربية خلال الربع الثالث بشكل طفيف، حوالي 0.4% مقارنة بالربع الثاني (552.5 مليون دولار). وقد ساهم صندوق الأقصى بنحو 80.4%، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بنسبة 10%، والبنك الإسلامي للتنمية بنسبة 9.6% من هذا الدين. أما فيما يخص حجم الدين من المؤسسات الدولية والإقليمية فقد انخفض بحوالي 0.7% ليبلغ 350.6 مليون دولار. وقد توزع هذا الدين بين البنك الدولي بنسبة 86.7%، وبنك الاستثمار الأوروبي بنسبة 7.0%، ومنظمة الأوبك بنسبة 5.3%، والصندوق الدولي للتطوير الزراعي بحوالي 1%.

وقد لجأت الخزينة إلى النظام المصرفي الفلسطيني لتمويل العجز المتبقي بعد المنح والمساعدات (92.2 مليون دولار). وبلغ مجموع ما حصلت عليه من قروض وجاري مدين خلال الربع الثالث حوالي 112.6 مليون دولار، استخدمت في تسديد هذا العجز، والباقي استخدم لتسديد بعض متأخرات المدفوعات والإرجاعات الضريبية.

4-5 الدين العام

شهد الدين العام خلال الربع الثالث من العام 2010 ارتفاعاً بنحو 5.1% مقارنة بالربع السابق، ليبلغ مجموع هذا الدين حتى نهاية شهر أيلول من عام 2010 حوالي 1940.2 مليون دولار. وقد توزع الدين العام خلال هذا الربع بين دين خارجي بنسبة 55% ودين محلي بنسبة 45% مقارنة مع 57.7% و 42.3%، على التوالي، خلال الربع الثاني من نفس العام. والجدير ذكره أن الدين الخارجي في تناقص مستمر، حيث انخفضت نسبته من إجمالي الدين العام من حوالي 62.8% نهاية عام 2009 إلى 55.2% مع نهاية شهر أيلول من عام 2010. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الدين العام شكل حوالي 36.2% من الناتج المحلي الإجمالي نهاية الربع الثالث مقارنة بحوالي 27% نهاية العام 2009. ومن ناحية أخرى، ارتفعت نسبة الدين المحلي في إجمالي الدين العام لتبلغ 45.1% بنهاية شهر أيلول مقارنة مع حوالي 37.2% نهاية شهر كانون الأول من عام 2009.

أظهرت البيانات ارتفاع الدين المحلي خلال الربع الثالث من عام 2010 بنحو 12.2% مقارنة مع الربع الثاني من نفس

أما بالنسبة للقروض الثنائية فقد ارتفعت خلال الربع الثالث بحوالي 4.4% مقارنة بالربع الثاني، لتبلغ 168.3 مليون دولار. ساهمت أسبانيا بحوالي 55.2%، وإيطاليا بنسبة 18.6%، والسويد بنحو 15.7%، واليونان بنسبة 7.6%، والصين بحوالي 2.9%.

جدول 22: الدين العام خلال العام 2010

(مليون دولار)

البيان	2010			2009
	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع
الدين العام الداخلي	875.64	780.69	745.43	644.79
المصارف المحلية	767.60	677.26	630.40	561.15
قروض	397.80	432.63	411.68	304.20
جاري مدين	369.80	244.63	218.72	256.95
هيئة البترول	99.27	95.50	106.99	78.37
المؤسسات العامة الأخرى ⁽¹⁾	8.77	7.93	8.04	5.27
الدين العام الخارجي	1071.38	1064.60	1067.55	1086.93
المؤسسات المالية العربية	552.47	550.33	550.98	551.22
صندوق الأقصى ⁽²⁾ ⁽³⁾	444.10	444.09	444.09	444.09
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	54.79	54.78	54.38	54.71
البنك الإسلامي للتنمية ⁽³⁾	53.58	51.46	52.51	52.42
المؤسسات الدولية والإقليمية	350.64	353.14	351.81	370.58
البنك الدولي ⁽⁴⁾	304.00	305.91	305.95	308.22
بنك الاستثمار الأوروبي ⁽³⁾	24.63	25.53	25.23	41.51
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	3.49	3.31	3.38	3.65
الأوبك ⁽²⁾	18.52	18.39	17.25	17.20
القروض الثنائية	168.27	161.13	164.76	165.13
اليونان	12.85	12.85	12.85	12.85
أسبانيا ⁽²⁾	92.94	92.95	92.95	92.95
إيطاليا ⁽⁴⁾	31.28	27.53	29.67	29.75
الصين ⁽²⁾	4.86	4.81	4.77	4.77
السويد ⁽²⁾	26.34	22.99	24.52	24.81
إجمالي الدين العام القائم في نهاية الفترة	1940.25	1845.29	1812.98	1731.72

المصدر: وزارة المالية، جدول رقم (8) تقرير الدين العام (الداخلي والخارجي).

⁽¹⁾ قروض من مؤسسة دار الأيتام إلى هيئة البترول.

⁽²⁾ معلومات مؤقتة بحاجة إلى تأكيد.

⁽³⁾ تتضمن ضمانات القروض.

⁽⁴⁾ تتضمن الإقراض.

صندوق 3: البنك الدولي: "لم ننجح ولكن لسنا مسؤولين عن الفشل!"

أصدر البنك الدولي في شهر تشرين الأول الماضي تقريراً يُقيّم فيه أداء مؤسسات مجموعة البنك الدولي في الأراضي الفلسطينية خلال العقد الماضي 2001-2009¹⁰. ولقد قام بإعداد هذا التقرير مجموعة التقييم المستقلة (IEG)، وهي مكتب مستقل داخل مجموعة البنك الدولي. ومن المعلوم أن مجموعة البنك الدولي تضم ثلاث مؤسسات رئيسية: البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، الذي يحتوي بداخله على رابطة التنمية الدولية (IDA)، وهيئة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار (MIGA).

وعلى العكس من التقرير الذي صدر في العام 2002، والذي قيّم أداء مجموعة البنك الدولي في الضفة والقطاع خلال 1993-2000، تميّز التقرير الحالي بتوفير تغطية أشمل وتحليل أعمق لنشاطات المجموعة. كذلك قدّم التقرير الحالي تقييماً أكثر أمانة وواقعية وجرأة لأعمال البنك الدولي في الأراضي الفلسطينية. وتوصل التقرير إلى نتيجة رئيسية تقول: "إن الأهداف الأساسية التي عملت مجموعة البنك على تحقيقها تبدو الآن على أنها أكثر نأياً وأكثر صعوبة للتحقق مما كانت عليه عند بدء المسار في التسعينات". وبناءً على هذه النتيجة يضع التقرير توصية رئيسية تقول: "على مجموعة البنك الدولي أن تعيد النظر بصلاحياتها ودورها ونطاق نشاطها في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى مجموعة البنك الدولي أن تعترف أن فعالية دعمها للأهداف التنموية بعيدة المدى تعتمد إلى حد كبير على الإطار السياسي للعلاقات الفلسطينية الإسرائيلية". بكلمات أخرى، يقول التقرير بوضوح تام أن أفق التطور الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، ونجاح البنك الدولي في أداء دوره، مرهون أولاً وبالدرجة الأولى بإيجاد تسوية سياسية. ويكتسب هذا التحليل أهميته في أن البنك الدولي، وبعض المجتمع الدولي أيضاً، كانوا يميلوا على امتداد الفترة الماضية إلى الاعتقاد بأن التنمية الاقتصادية ممكنة في ظل الاحتلال وأن الاقتصاد يمكن أن يسبق السياسة.

بدأ التقرير بالإقرار بأن تقييم أعمال البنك ليس سهلاً لأنه ليس هناك وثيقة تحدد الأهداف الاستراتيجية لعمل المجموعة في الضفة والقطاع مثلما عليه الحال في الدول الأخرى التي يعمل البنك فيها. لهذا السبب قامت لجنة التقييم باستخلاص أهداف ضمنية من الوثائق المختلفة. وقامت بوضع هذه الأهداف الاستراتيجية تحت أربعة مجموعات: الحوكمة (المالية العامة والإصلاح المالي)، تطوير القطاع الخاص، تطوير البنية التحتية، وأخيراً التطوير الاجتماعي والبشري. كما قامت اللجنة بتقسيم الأهداف الاستراتيجية في الحقول الأربعة هذه إلى أهداف فرعية، ثم عملت على تقييم كافة المشاريع التي نفذتها مجموعة البنك الدولي وتقدير درجة تحقيقها للأهداف التي رمت إليها (انظر الجدول 1).

جدول 1: تقييم أداء مجموعة البنك الدولي في الضفة والقطاع 2001-2009

التقييم	الأهداف الاستراتيجية
شبه مرضي	* الحوكمة (المالية العامة والإصلاح المالي)
شبه غير مرضي	• الإدارة المالية والاستقرار المالي
مرضي	• الشفافية والمحاسبة
شبه مرضي	• تمويل البلديات والتطوير
شبه غير مرضي	* تطوير القطاع الخاص
غير مرضي	• تقليص عوائق تطور القطاع الخاص
شبه مرضي	• تطوير مناخ الأعمال
شبه مرضي	• تحسين التنافسية
شبه غير مرضي	* تطوير البنية التحتية
غير مرضي	• المياه والصرف الصحي
مرضي	• الفضلات الجامدة
شبه مرضي	• الكهرباء
غير مرضي	• المواصلات
شبه مرضي	• الاتصالات
شبه مرضي	* التطوير الاجتماعي والبشري
شبه مرضي	• توفير الخدمات الأساسية (وصولية للفقراء)
شبه غير مرضي	• تطوير القدرات المؤسسية لتوفير الخدمات
شبه مرضي	• الأمن الاجتماعي والاقتصادي

¹⁰ The World Bank Group in the West Bank & Gaza 2001-2009. Evaluation of the World Bank Group Program. IEG, World Bank, Washington, 2010.

منح التقرير تقييم "شبه مرضي" لأداء مجموعة البنك الدولي في الضفة والقطاع بالعلاقة مع انجاز كافة الأهداف العامة. وهذا في واقع الأمر تقييم دقيق وهو يقول فعلياً (إذا ما تخلينا عن الصياغات الدبلوماسية) أن الاداء محبط إلى حد بعيد والإنجاز بعيد عن المأمول: "بعد عقدين من العمل الدؤوب فإن انجازات محدودة فقط تم تحقيقها للوصول إلى الأهداف التي عملت مجموعة البنك في سبيلها. إذ على الرغم من بعض التحسن الذي تحقق مؤخراً فإن التطور المؤسساتي ليس متوازناً، ومعظم قطاعات البنية التحتية ما تزال تعاني من صعوبات تقنية وقيود سياسية، وإن النمو الاقتصادي الذي تحقق مؤخراً يتم توليده من المساعدات الخارجية". لكن، وعلى الرغم من التقييم المتواضع للانجازات يكرر التقرير في عدة مواقع أن الخطأ ليس خطأ البنك، وأن البنك يجب أن لا يُحمل مسؤولية الوضع الذي تم الوصول إليه: "أن مجموعة البنك الدولي يجب أن لا تحمل وحدها مسؤولية غياب النجاح، لأن القيود الأساسية التي حالت دون تحقق السلام وتأسيس الدولة الفلسطينية هي خارج إطار سيطرة البنك".

هناك بطبيعة الحال وجهات نظر مختلفة حول هذا الأمر. إذ يرى بعض خبراء التنمية أن البنك الدولي يتحمل مسؤولية لا يستهان بها. ذلك لأنه تأخر كثيراً في الاعتراف باستحالة تحقيق تنمية بظل القيود الشديدة التي تفرضها إسرائيل على حرية الحركة وعلى استغلال الموارد الطبيعية. أيضاً تأخر البنك كثيراً في الإقرار بأن عملية بناء المؤسسات ليست مجرد مسألة تقنية يمكن انجازها بظل القيود السياسية والأمنية التي تفرضها إسرائيل. لقد أهدر البنك الدولي الكثير من الجهد والموارد (أيضاً موارد المانحين الآخرين نظراً لأن البنك هو الموجه الفكري لجهود التنمية الدولية) في وهم التعايش الممكن بين الاحتلال والتنمية. واستغرق زمناً بعيداً قبل ملاحظة المأزق الذي حشر فيه: مهمة ذات طابع سياسي (بيع التسوية السياسية للفلسطينيين) دون مسار تسوية سياسية حقيقي.

وهكذا بعد عقدين من الزمن وانفاق 11 مليار دولار (من المجتمع الدولي خلال 2001-2008 فقط)، تبدو الأهداف أبعد تحققاً مما كانت عليه في السابق. المهم أن تشخيص البنك الدولي للأزمة صحيح... وأن يأتي التشخيص الصائب متأخراً خير من أن لا يأتي أبداً!

5- القطاع المصرفي

يستدل من خلال بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام 2010 أن البنود الرئيسة لتلك الميزانية شهدت نمواً ملحوظاً بالمقارنة مع الربع السابق من نفس العام. وشملت هذه التغيرات جانبي الأصول والخصوم، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

جانب الأصول

- ✧ نمو صافي موجودات المصارف بنسبة 5.2%.
- ✧ ارتفاع الأرصدة الخارجية للمصارف بنسبة 0.7%¹¹.
- ✧ زيادة صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بأكثر من 7.5%¹².
- ✧ زيادة أرصدة المصارف لدى سلطة النقد بنسبة 2.5%.

¹¹ الأرصدة الخارجية هي الأموال التي تقوم المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بإيداعها خارج فلسطين.

¹² تتكون التسهيلات الائتمانية المباشرة من القروض وتسهيلات الجاري مدين والتمويل التأجيلي.

أما في جانب الخصوم:

- ✧ نمو إجمالي الودائع بنسبة 5.5%¹³.
- ✧ نمو ودائع الجمهور بنسبة 3.8%.
- ✧ ارتفاع إجمالي رأس المال بنسبة 3.8%.
- ✧ ارتفاع أرصدة سلطة النقد والمصارف بنسبة 37.6%.

5-1 التطورات الرئيسة في الميزانية المجمعة

للمصارف

✧ جانب الموجودات

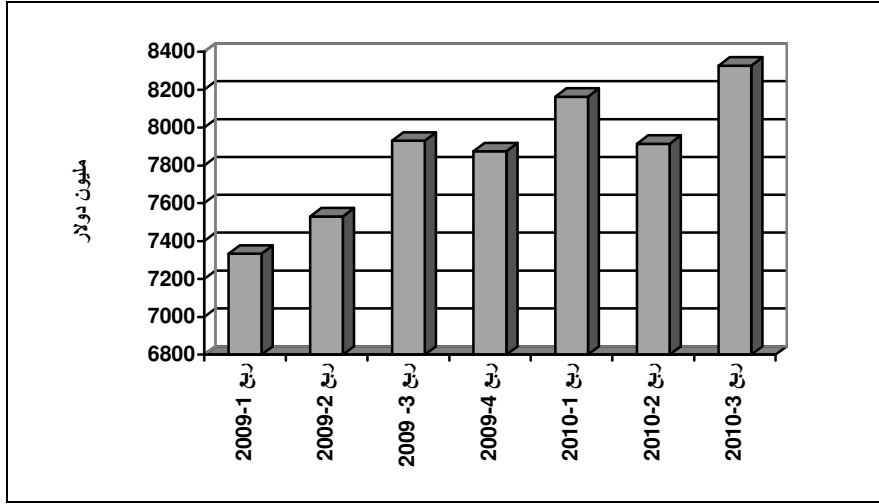
عاد صافي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية لينمو من جديد خلال الربع الثالث من العام 2010، بعد التراجع الذي طرأ خلال الربع السابق. فقد أظهرت بيانات الميزانية المجمعة للمصارف نهاية شهر

¹³ إجمالي الودائع تشمل الودائع المصرفية والودائع غير المصرفية (ودائع الجمهور أو ودائع العملاء).

العاملة في الأراضي الفلسطينية عبر السنوات، رغم ظهور بعض التماوجات الموسمية.

أيلول، أن ارتفاعاً قد طرأ على صافي الموجودات بنسبة 5.2% بالمقارنة مع نهاية شهر حزيران. وجاء هذا الارتفاع ليؤكد الاتجاه التصاعدي لموجودات المصارف

شكل 5: صافي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة من الربع الأول 2009-الربع الثالث 2010

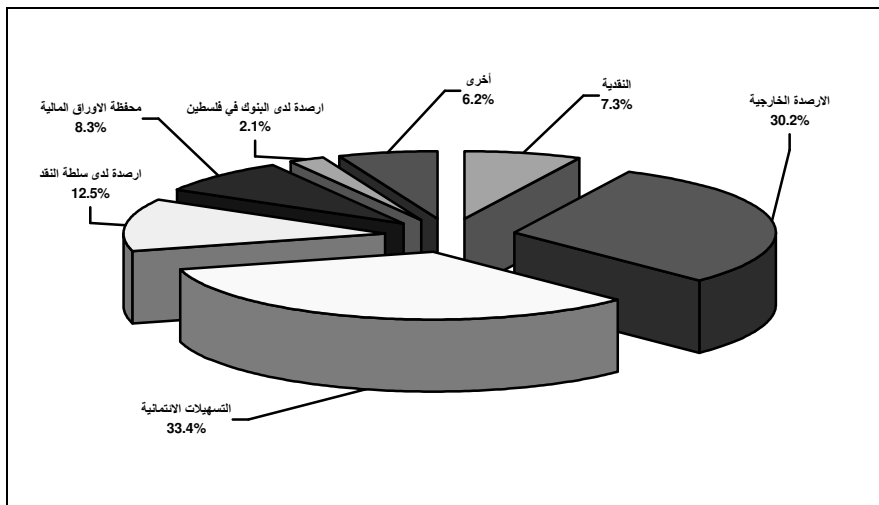


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

أرصدة المصارف لدى سلطة النقد الفلسطينية ارتفاعاً بنسبة 2.5% خلال فترة المقارنة. كما ارتفعت أرصدة المصارف فيما بينها (أرصدة المصارف في فلسطين) بنسبة 3.8% خلال نفس الفترة.

ولقد ارتفع صافي الموجودات المسجل نهاية الربع الثالث من العام 2010 قد بلغ 8,325.8 مليون دولار، على خلفية ارتفاع معظم البنود الرئيسية المكونة لأصول المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية. وارتفع بند النقدية بنسبة 30% خلال الربع الثالث، مقارنة بالربع الثاني. وسجلت

شكل 6: هيكل موجودات المصارف نهاية الربع الثالث 2010



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

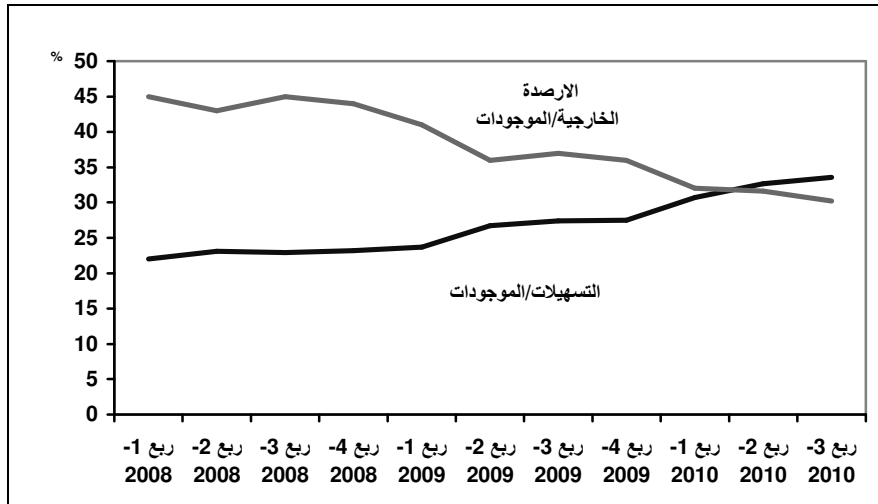
أخرى: القبولات المصرفية، الاستثمارات، الأصول الثابتة، والأصول الأخرى.

مقابل تراجع محفظة الأوراق المالية للمتاجرة بنسبة 5.3% خلال نفس فترة المقارنة.

وتواصل الارتفاع في صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الربع الثالث من العام مسجلة نمواً يزيد على 7.5% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 2782.7 مليون دولار. أي أن حصة التسهيلات الائتمانية من موجودات المصارف تزداد بشكل مضطرب بحيث وصلت إلى 33.5% نهاية الربع الثالث. وبذلك فإن نسبة التسهيلات الائتمانية إلى موجودات المصارف قد فاقت نسبة الأرصدة الخارجية إلى موجودات المصارف (30.2%).

أما أرصدة المصارف خارج فلسطين، وهي المكون الرئيس للتوظيفات الخارجية، فقد ارتفعت بنسبة ضئيلة دون 1%. ورغم هذا الارتفاع الطفيف، إلا أن نسبتها إلى إجمالي الودائع استمرت في التراجع، عاكسة تراجع مجمل التوظيفات الخارجية التزاماً بالنسبة المحددة من قبل سلطة النقد الفلسطينية¹⁴. يشار إلى أن نسبة التوظيفات الخارجية إلى إجمالي الودائع قد تراجعت خلال الربع الثالث إلى 46.4%. كما تراجعت أرصدة المصارف الخارجية إلى صافي الموجودات خلال الربع الثالث من العام 2010 إلى حوالي 30.2%، مقارنة مع 31.6% خلال الربع السابق. كذلك ارتفعت محفظة الأوراق المالية للاستثمار بنسبة 1%،

شكل 7: التطور في كل من التسهيلات الائتمانية المباشرة والأرصدة الخارجية كنسبة من إجمالي الموجودات للمصارف للفترة من الربع الأول 2008-الربع الثالث 2010



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

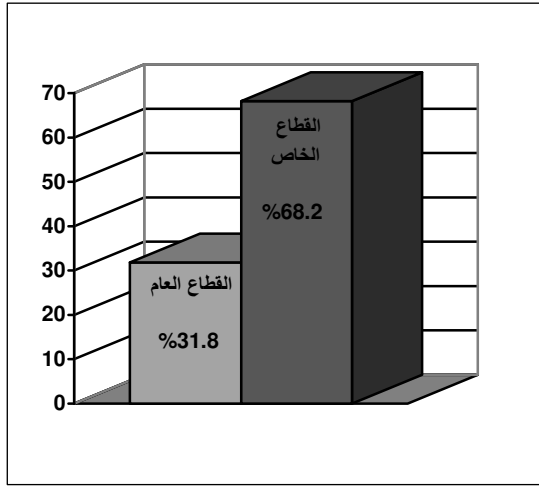
مئوية مقارنة بالربع السابق على حساب حصة القروض. وفي ذات السياق، يلاحظ عدم حدوث تغير يذكر في توزيع التسهيلات الائتمانية بحسب القطاع خلال الربع الثالث من العام، إذ بلغ نصيب القطاع العام منها 31.8%، والقطاع الخاص 68.2%، وهي تقريباً نفس النسب المسجلة للربع السابق. وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم التسهيلات الائتمانية المباشرة للقطاع العام، ذهبت على وجه التحديد إلى السلطة الوطنية، وبنسبة تصل إلى 99% من إجمالي التسهيلات المقدمة للقطاع العام.

وفي تطور ملحوظ آخر، تواصل التحسن في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي ودائع الجمهور، إذ وصلت هذه النسبة خلال الربع الثالث إلى 42%، مرتفعة بنحو 1.5 نقطة مئوية قياساً على الربع الثاني من العام، وبنحو 7 نقاط مئوية بالمقارنة مع الربع المقابل من العام 2009.

وتوزعت التسهيلات الائتمانية المباشرة بين قروض بنسبة 70.5%، وجاري مدين بنسبة 29.3%، وتمويل تأجيري بنحو 0.2%. ويشير هذا التوزيع إلى زيادة حصة الجاري مدين من التسهيلات خلال الربع الثالث بحوالي 2.5 نقطة

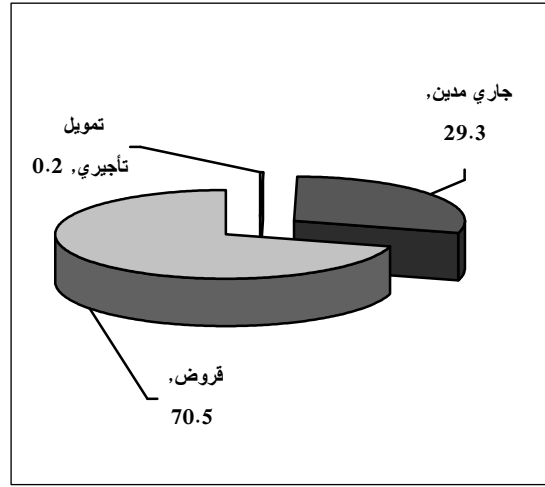
¹⁴ تقتضي تعليمات سلطة النقد الفلسطينية بعدم تجاوز التوظيفات الخارجية للمصارف ما نسبته 55% من إجمالي الودائع.

شكل 9: توزيع التسهيلات الائتمانية تبعاً للقطاع
المستفيد نهاية الربع الثالث 2010



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

شكل 8: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع
التسهيل نهاية الربع الثالث 2010

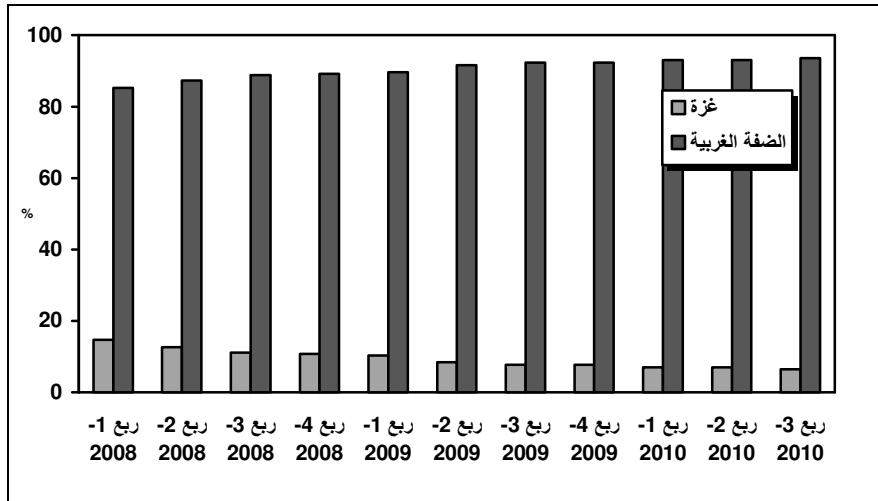


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

مئوية، لتصبح 6.5% من إجمالي التسهيلات، مقابل ارتفاع حصة الضفة الغربية من التسهيلات إلى حوالي 93.5%¹⁵.

من ناحية أخرى، يلاحظ استمرار تآكل حصة قطاع غزة من تلك التسهيلات لصالح الضفة الغربية. ففي نهاية الربع الثالث من العام، تراجعت حصة القطاع بنحو نصف نقطة

شكل 10: حصة كل من الضفة الغربية وغزة من إجمالي التسهيلات
للفترة من الربع الأول 2008- الربع الثالث 2010



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

¹⁵ يجدر التنويه -كما فعلنا في الأعداد السابقة- إلى أن رقم التسهيلات الائتمانية في الضفة الغربية تتضمن أيضاً التسهيلات الممنوحة للسلطة الوطنية إضافة إلى التسهيلات الممنوحة لغير المقيمين. وهذا ما يجعل حصة الضفة تبدو أكبر من حجمها الفعلي. وفي حال استثناء التسهيلات الممنوحة للسلطة الوطنية والتسهيلات الممنوحة لغير المقيمين من حصة الضفة الغربية، فإن نسبة التسهيلات الائتمانية للضفة لا تتعدى 60% من إجمالي التسهيلات.

التسهيلات الممنوحة بعملة الشيكال الإسرائيلي، في حين لم يطرأ تغير على نسب الدينار الأردني والعملات الأخرى. ويبدو أن تقلبات أسعار الصرف العالمية، وعلى وجه التحديد الدولار الأمريكي مقابل الشيكال الإسرائيلي (والعملات الأخرى)، قد أسهم في تغير هذه النسب، خاصة وأن الفترة الماضية قد شهدت اضطراباً واضحاً في سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى.

أما بالنسبة لتوزيع التسهيلات الائتمانية حسب العملة، فلا زال الدولار الأمريكي يستحوذ على النصيب الأكبر من التسهيلات في نهاية الربع الثالث من العام، بنسبة 61%، تلاه الشيكال الإسرائيلي بنسبة 29.6%، ثم الدينار الأردني بنسبة 8.8%، وبقية العملات الأخرى بنحو 0.6%. وبمقارنة هذه النسب بما كان عليه الحال نهاية الربع السابق، يلاحظ أن نسبة التسهيلات الممنوحة بالدولار الأمريكي قد فقدت 3 نقاط مئوية من حصتها لصالح

جدول 23: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة للفترة الربع الثالث 2008-الربع الثالث 2010

مليون دولار

2010			2009				2008		البيان
الربع الثالث	الربع الثاني **	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	
حسب التوزيع الجغرافي									
2604.3	2402.8	2408	2061.2	2087.3	1924.2	1650.7	1625.5	1603.1	الضفة الغربية*
178.4	185.0	178.5	172.7	173.6	175.5	192.2	202.7	204.4	قطاع غزة
حسب الجهة المستفيدة									
885.3	824.7	870.1	637.4	722.2	748.8	581.6	532.7	544.8	قطاع عام
1844.6	1712.5	1662.4	1448.6	1365.2	1216.2	1123.2	1165.9	1129.6	قطاع خاص مقيم
52.8	50.6	54	147.9	151.0	134.7	138.1	129.6	133.1	قطاع خاص غير مقيم
حسب نوع التسهيل									
1960.9	1885.9	1873.6	1566.8	1500.2	1338.9	1159.0	1114.2	1109.2	قروض
814.3	694.0	705.1	659.3	753.3	750.7	673.6	703.7	687.8	جاري مدين
7.5	7.9	7.9	7.8	7.5	10.2	10.3	10.3	10.5	تمويل تأجيري
حسب نوع العملة									
1700.7	1656.8	1602.4	1427.4	1388.6	1301.7	1225.9	1190.2	1163.1	دولار أمريكي
243.1	229.7	220.9	218.0	208.5	200.3	142.5	147.5	146.2	دينار أردني
822.4	688.5	753.4	579.0	650.7	582.7	460.6	474.3	483.9	شيكال إسرائيلي
16.5	12.8	9.8	9.5	13.1	15.0	13.8	16.2	14.3	عملات أخرى

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

* القروض في الضفة الغربية تشمل القروض المقدمة للسلطة الوطنية، وكذلك القروض المقدمة لغير المقيمين.

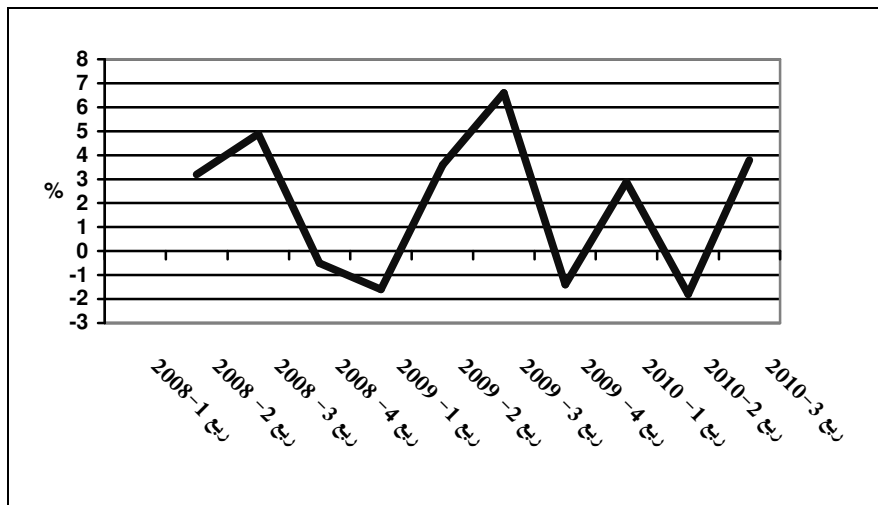
** البيانات لغاية الربع الأول 2010 هي إجمالي التسهيلات (التسهيلات + المخصصات) بينما الربع الثاني 2010 يظهر صافي التسهيلات فقط.

✧ جانب المطلوبات

الأراضي الفلسطينية، بقيمة 6,621.3 مليون دولار. ولقد ارتفعت هذه النسبة على معدل 3.8% خلال الربع الثالث من العام 2010، مقارنة مع تراجع بمعدل 1.8% في الربع الثاني.

بلغ إجمالي الودائع (ودائع الجمهور + الودائع المصرفية) نحو 84.5% من إجمالي المطلوبات، متجاوزة 7 مليار دولار. وودائع الجمهور هي المكون الرئيس لجانب المطلوبات في الميزانية المجمعة للمصارف إذ تستحوذ على ما نسبته 79.5% من مطلوبات المصارف العاملة في

شكل 11: تطورات النمو في ودائع الجمهور خلال الفترة
من الربع الأول 2008-الربع الثالث 2010

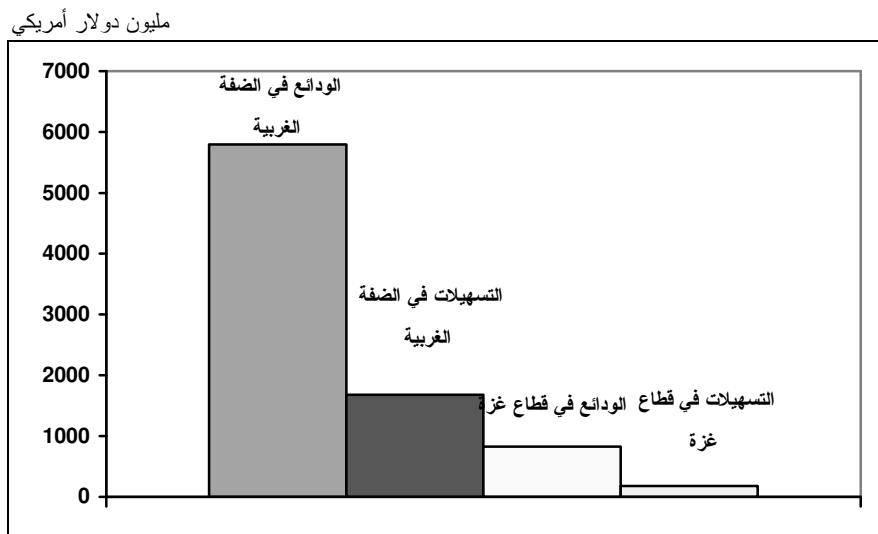


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

ونظراً لاستمرار التردّي في الأوضاع السياسية والاقتصادية في قطاع غزة، فقد استمر تراجع حصته من ودائع الجمهور، لتتخفّض إلى 12.5% خلال الربع الثالث، فاقدة بذلك نحو نقطة مئوية واحدة عن الربع السابق. بالمقابل ارتفعت حصة الضفة الغربية إلى 87.5% من إجمالي ودائع الجمهور لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني.

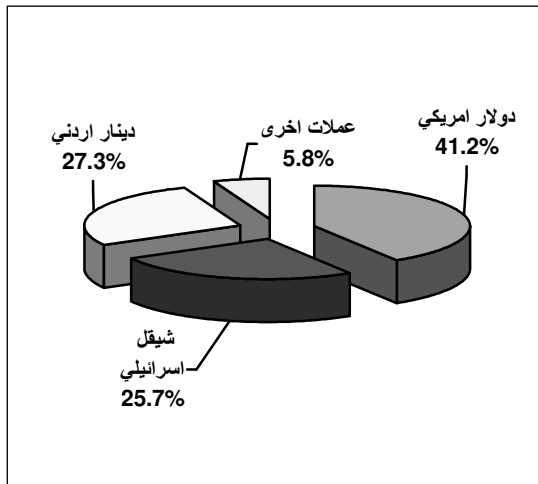
تتكون ودائع الجمهور من ودائع القطاعين العام والخاص، بنسبة 9.7% للقطاع العام، و90.3% للقطاع الخاص. وهي تقريباً ذات النسب المسجلة نهاية الربع الثاني مع زيادة بسيطة لا تتعدى ربع نقطة مئوية في حصة ودائع القطاع الخاص. وتتشكل ودائع القطاع الخاص من ودائع المقيمين وغير المقيمين، غير أن الجزء الأكبر منها (96%) عبارة عن ودائع للمقيمين.

شكل 12: التسهيلات الائتمانية وودائع الجمهور في الضفة الغربية
وقطاع غزة نهاية الربع الثالث 2010



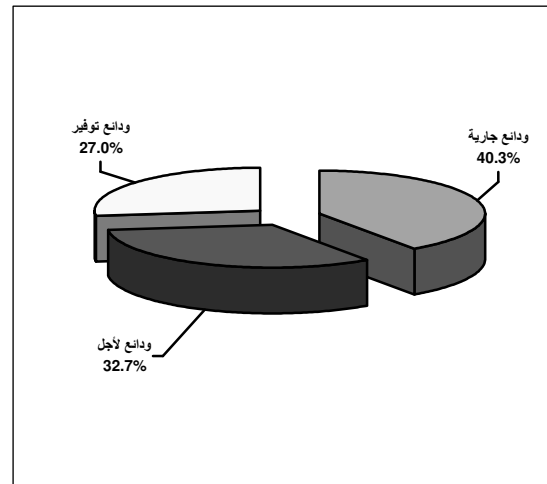
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

شكل 14: توزيع ودائع الجمهور حسب نوع
عملة الإيداع نهاية الربع الثالث-2010



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

شكل 13: توزيع ودائع الجمهور بحسب
نوع الوديعة نهاية الربع الثالث 2010



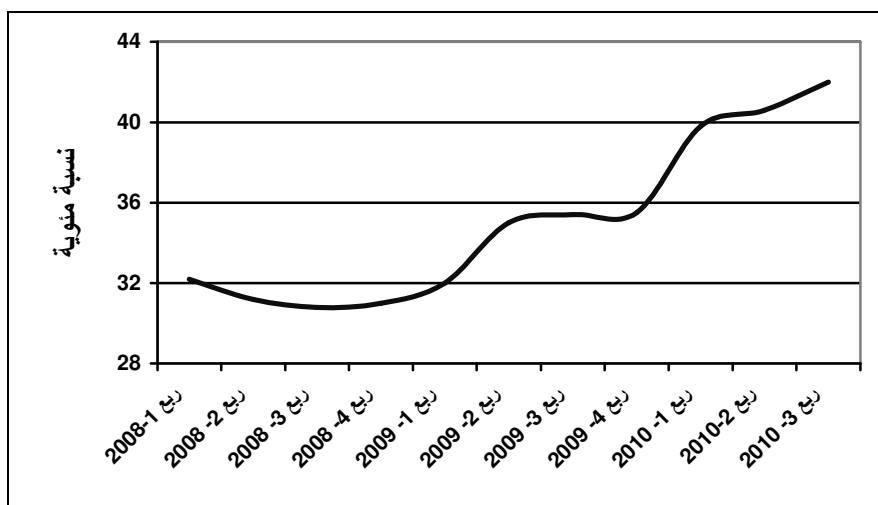
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

وتتوزع ودائع الجمهور بين ودائع جارية (تحت الطلب) بنسبة 40.3%، وودائع لأجل بنسبة 32.7%، وودائع التوفير بنحو 27%. وبمقارنة هذه النسب بنظيراتها في الربع السابق، نلاحظ نمواً بسيطاً، بنحو نقطة مئوية، في الودائع الجارية على حساب حصة الودائع الآجلة. استقطع الدولار الأمريكي ما نسبته 41.2% من إجمالي ودائع الجمهور، في حين بلغ نصيب الشيكال الإسرائيلي

والدينار الأردني حوالي 27.3%، والعملات الأخرى نحو 5.8%. ويلاحظ أن حصة الدينار الأردني من ودائع الجمهور في تراجع شبه مستمر لصالح الشيكال الإسرائيلي. وقد يعزى ذلك، كما تمت الإشارة في الإعداد السابقة، إلى بعض التغيرات الموسمية المرتبطة بدرجة أساسية بتذبذب قيمة الدينار الأردني، وتراجع، كونه مرتبط مع الدولار الأمريكي وفق نظام الصرف الثابت، في حين كان الشيكال الإسرائيلي أكثر استقراراً خلال نفس الفترة.

كان الشيكال الإسرائيلي أكثر استقراراً خلال نفس الفترة.

شكل 15: التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي ودائع الجمهور
للفترة من الربع الأول 2008-الربع الثالث 2010

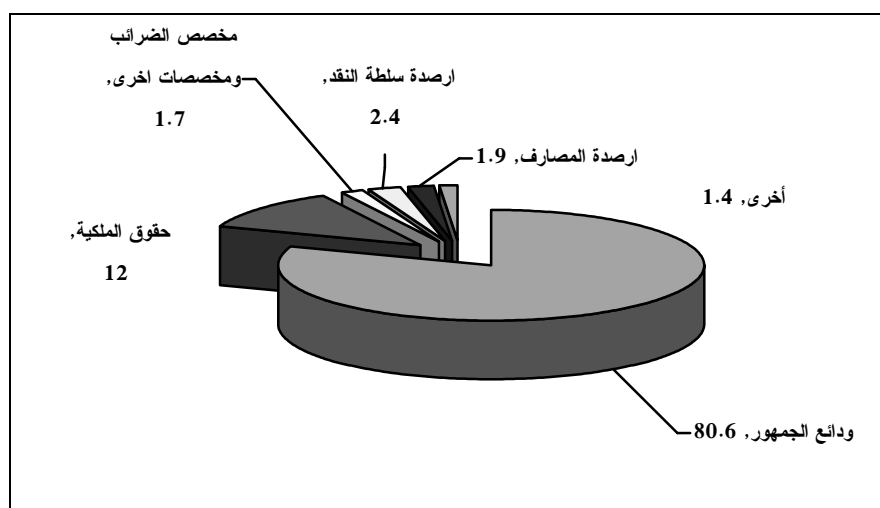


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية - الميزانية المجمعة للمصارف.

الثالث مقارنة بالربع السابق، إذ زادت هذه الأرصدة بنسبة 37.6%. ونظراً لأن حصة هذا البند في إجمالي مطلوبات المصارف لا تتعدى 4%، فإن التباينات فيه وإن كانت كبيرة، لها أثر محدود على إجمالي المطلوبات.

كذلك ارتفع بند رأس المال (أو حقوق الملكية) في مطلوبات المصارف بنسبة 2.7% خلال الربع الثالث (مقابل تراجع بنسبة 2.1% خلال الربع الثاني من العام). ويعزى الارتفاع هذا على زيادة رأس المال المدفوع للمصارف. كما شهدت أرصدة سلطة النقد والمصارف ارتفاعاً ملحوظاً نهاية الربع

شكل 16: هيكل مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية
نهاية الربع الثاني 2010



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.
تشمل المطلوبات الأخرى، القبولات المنفذة والقائمة، أرصدة المصارف من خارج فلسطين.

جدول 24: الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي الفلسطيني للفترة من الربع الثاني 2008 - الربع الثالث 2010

2010 مليون دولار أمريكي			2009 مليون دولار أمريكي				2008 مليون دولار أمريكي			البيان
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	بيان الميزانية
605.4	465.7	551.5	534.9	515.8	501.0	334.6	346.2	273.9	367.5	النقدية والمعادن الثمينة
3732.6	3681.7	3935.8	4185.5	4265.3	4086.8	4513.5	4674.0	4708.9	4332.2	الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف
691.3	689.3	685.6	535.6	467.5	429.7	233.1	206.6	214.4	217.9	محفظة الأوراق المالية
2782.7	2587.7	2586.5	2233.9	2261.2	2099.7	1842.9	1828.2	1807.5	1746.6	التسهيلات الائتمانية المباشرة
4.5	4.9	3.6	3.9	4.2	3.5	3.2	6.2	4.3	4.2	القبولات المصرفية
132.4	133.7	127.6	162.2	165.7	172.8	188.1	144.6	173.5	188.6	الاستثمارات
138.5	142.8	140.0	267.9	255.9	252.8	243.9	237.3	225.9	224.4	الأصول الثابتة
238.4	209.2	205.8	167.3	220.9	208.7	213.2	197.3	249.3	236.0	الأصول الأخرى
8325.8	7915.0	8249.1	8091.1	8156.5	7755.0	7570.7	7640.4	7657.6	7308.3	الأصول (الإجمالي)
438.7	318.7	457.3	381.4	383.6	426.4	417.6	442.9	456.2	466.0	أرصدة سلطة النقد والمصارف
6621.3	6379.7	6495.5	6295.3	6385.9	5988.7	5772.5	5846.9	5873.6	5599.0	إجمالي ودائع الجمهور
14.4	13.4	11.7	12.4	13.2	10.7	9.3	21.0	15.2	15.9	القبولات المنفذة والقائمة
126.0	118.5	101.1	93.2	115.7	111.9	144.0	135.2	158.3	155.7	المطلوبات الأخرى
139.1	134.8	126.8	341.4	346.6	337.2	346.3	341.5	337.5	320.3	مخصص ضرائب وأخرى

2010 مليون دولار أمريكي			2009 مليون دولار أمريكي				2008 مليون دولار أمريكي			البيان
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	بيان الميزانية
986.3	949.8	970.4	967.8	911.5	880.1	880.9	853.0	817.0	751.5	حقوق الملكية
8325.8	7915.0	8249.1	8091.1	8156.5	7755.0	7570.7	7640.4	7657.6	73083	المطلوبات (الإجمالي)

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف
ملاحظة: تم أخذ صافي التسهيلات الائتمانية وكذلك صافي الموجودات في الربع الثاني 2010 في الجدول أعلاه، لذا يرجى مراعاة ذلك عند إجراء عمليات المقارنة.

2-5 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي¹⁶

يتضح من خلال الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية أن الربع الثالث من العام 2010 شهد تحسناً في المؤشرات الرئيسية التي تعكس أداء القطاع المصرفي الفلسطيني. فقد استمر التحسن في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى كل من إجمالي الودائع والودائع غير المصرفية (إذ ارتفعت الأولى بـ 0.8 نقطة مئوية وارتفعت الثانية بنحو 1.5 نقطة مئوية) عما كانت عليه في الربع السابق، كما ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات بمقدار 0.7 نقطة مئوية خلال نفس الفترة.

جدول 25: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي للفترة 2008-الربع الثالث 2010

نسبة مئوية								المؤشر
2010			2009				2008	
ربع 3	ربع 2	ربع 1	ربع 4	ربع 3	ربع 2	ربع 1		
39.4	38.6	37.2	33.5	33.4	32.7	29.8	29.1	التسهيلات الائتمانية/إجمالي الودائع
42.0	40.6	39.8	35.5	35.4	35.1	32.0	31.3	التسهيلات الائتمانية/الودائع غير المصرفية
33.4	32.7	31.4	27.6	27.7	27.0	24.3	24.0	التسهيلات الائتمانية/إجمالي الموجودات
31.8	30.7	29.4	27.9	26.6	24.6	24.1	24.7	تسهيلات القطاع الخاص الائتمانية/ودائع القطاع الخاص
32.2	32.2	30.3	26.8	25.4	23.3	22.3	22.8	تسهيلات القطاع الخاص المقيم الائتمانية/ودائع القطاع الخاص المقيم
35.6	37.3	37.7	42.3	43.2	42.5	52.4	52.1	الأرصدة الخارجية/إجمالي الودائع
79.5	80.6	78.7	77.8	78.4	77.2	76.2	76.6	ودائع العملاء/إجمالي الموجودات

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف
ملاحظة: تم أخذ صافي التسهيلات الائتمانية وكذلك صافي الموجودات اعتباراً من الربع الثاني 2010 في الجدول أعلاه، لذا يرجى مراعاة ذلك عند إجراء عمليات المقارنة.

كما ارتفعت نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص الفلسطيني إلى ودائع ذلك القطاع بحوالي نقطة مئوية واحدة خلال نفس الفترة. في حين أظهرت نسبة تسهيلات القطاع الخاص المقيم إلى ودائعه ثباتاً عند 32.2%. وفي المقابل استمر التراجع في الأرصدة الخارجية للمصارف، حيث شكلت تلك الأرصدة ما نسبته 35.6% من إجمالي الودائع متراجعة بذلك 1.7 نقطة مئوية عما كانت عليه في الربع السابق. أما ودائع العملاء إلى إجمالي الموجودات فقد تراجعت بنسبة طفيفة بلغت 0.9 نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

¹⁶ لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، وغيره من التطورات التي تخص القطاع المصرفي الفلسطيني، يمكن الاطلاع على تقرير الاستقرار المالي في فلسطين الذي باشرت سلطة النقد بإصداره اعتباراً من العام 2010.

3-5 نشاط غرف المقاصة

حين زادت قيمتها بنحو 1.4%. وقابل هذا الارتفاع (في عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص) ارتفاعاً أيضاً في الشيكات المعادة من حيث العدد والقيمة، حيث ارتفع عددها بنحو 1.2 نقطة مئوية، وكذلك قيمتها بنقطة مئوية واحدة مقارنة بالربع السابق.

يستدل من بيانات غرف المقاصة التابعة لسلطة النقد الفلسطينية في كل من رام الله وغزة، إلى أن نمواً قد طرأ على عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص بالعملات المختلفة نهاية الربع الثالث من العام 2010، قياساً بالربع السابق. فقد ارتفع عدد الشيكات المقدمة للتقاص بنسبة 6.5%، في

جدول 26: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة منها للفترة من 2008-الربع الأول 2010

الفترة	الشيكات المقدمة للتقاص		الشيكات المعادة		نسبة المعاد / المقدم للتقاص	
	العدد (شيك)	القيمة (مليون \$)	العدد (شيك)	القيمة (مليون \$)	العدد %	القيمة %
2008/Q1	603,281	1935.3	72,649	136.4	12.2	7.0
2008/Q2	647,267	2144.3	72,762	132.4	11.2	6.2
2008/Q3	686,097	2179.4	81,125	144.6	11.8	6.6
2008/Q4	717,579	2009.4	86,669	147.0	12.1	7.3
2009/Q1	668,531	1749.4	88,789	141.8	13.3	8.1
2009/Q2	741,186	2016.6	76,523	109.2	10.3	5.4
2009/Q3	813,545	2089.7	91,833	144.1	11.3	6.9
2009/Q4	845,135	2247.8	101,896	155.4	12.0	6.9
2010/Q1	817,520	2220.1	80,071	127.2	9.8	5.7
2010/Q2	882,782	2347.8	83,098	131.8	9.4	5.6
2010/Q3	940,280	2380.1	99,652	156.6	10.6	6.6

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- النشرة الإحصائية الشهرية

4-5 بورصة فلسطين¹⁷

المعلومات المتاحة عنها سواء كانت تلك المعلومات على شكل بيانات تخص وضع الشركة المالي أو الإنتاجي. وللوصول إلى سوق مالي كفؤ، يتوجب توفر المعلومات عن السوق للجميع وفي نفس الوقت وبدون تكاليف عالية. فضلاً عن ذلك، يتوجب توفر إمكانية أمام المشترك في السوق لبيع وشراء كمية الأسهم التي يريدها بدون شروط وبسهولة. كما يتطلب الأمر توفر عدد كبير من المشتركين لمنع تأثير بعض الأفراد على أسعار الأسهم. سوف نتطرق إلى المؤشرات المالية التالية لرصد واقع بورصة فلسطين والتطورات الحاصلة فيه:

تلعب أسواق الأوراق المالية دوراً مهماً في استقطاب رؤوس الأموال وتوظيفها. كما توفر الأسواق المالية موارد للشركات لتمويل استثماراتها، فضلاً عن أن سوق الأوراق المالية يمكن أن يشكل حافزاً أمام الشركات لتحسين أدائها الاقتصادي وزيادة ربحيتها من أجل المحافظة على أسعار أسهمها.

تمتاز السوق المالي الكفؤ بسرعة استجابة أسعار أسهم الشركات المدرجة فيه لكل معلومة جديدة عن الوضع المالي والإنتاجي الحالي والمستقبلي لهذه الشركات، بحيث أن سعر سهم الشركة في السوق المالية الكفؤ يعكس

¹⁷ أطلقت سوق فلسطين للأوراق المالية اسم بورصة فلسطين على هويتها المؤسسية في أيلول 2010.
<http://www.pex.ps/PSEWebSite/AboutPSE.aspx?TabIndex=0>

مؤشرات حجم السوق المالي:

✧ **الرسملة السوقية:** وتقاس من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويستخدم هذا المؤشر لقياس أهمية ودور السوق المالي في الاقتصاد القومي. وتجدر الملاحظة أن هذه النسبة تحسب للسنة ككل وليس لأرباعها. بلغت النسبة 46.4% في العام 2009¹⁸. وهو ما يعني أن قيمة رؤوس الأموال الموظفة في سوق الأوراق المالية الفلسطيني تعادل تقريباً نصف قيمة الإنتاج الفلسطيني.

✧ **عدد الشركات المدرجة:** ويدل هذا المؤشر على عمق السوق وتنوعها. وقد بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الثالث من العام 2010، 40 شركة، منها ثلاث شركات موقوفة عن التداول.

مؤشرات السيولة:

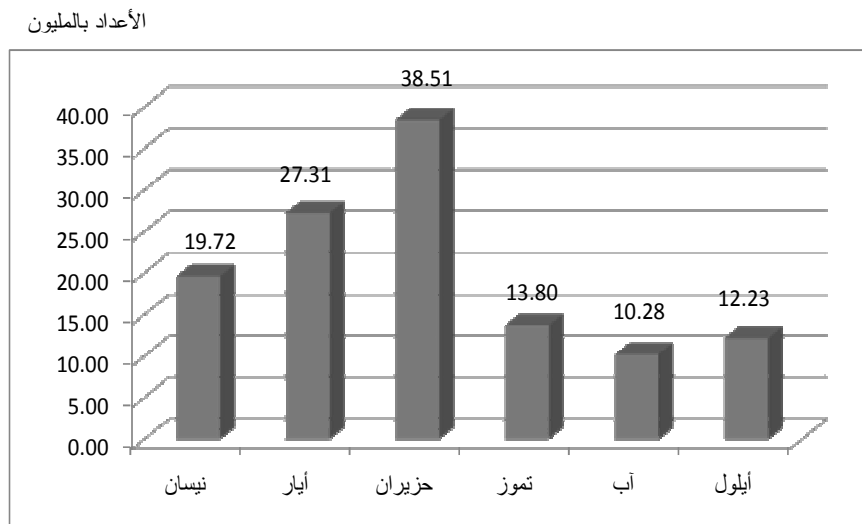
✧ **قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي:** بلغت هذه النسبة في بورصة فلسطين للربع الثالث 5% مقارنة مع 10.5% للربع الثاني. ويعود هذا بشكل أساسي إلى انخفاض عدد الاسهم المتداولة خلال الربع الثالث.

✧ **الدوران:** ويحسب عن طريق قسمة إجمالي قيمة الأسهم المتداولة على إجمالي قيمة الأسهم المدرجة في السوق. وبلغت هذه النسبة في الربع الثالث 2.75% مقارنة بـ 5.8% في الربع الثاني 2010. يلاحظ أن السوق شهد انخفاضاً في معدل الدوران خلال الربع الثالث مقارنة مع الربع الثاني. وقد يرجع ذلك للارتفاع النسبي في قيمة الاسهم المتداولة في الربع الثاني مقارنة بالثالث، أو إلى ما يشهده الربع الثالث من اجازات، والتي من شأنها أن تدفع المستثمرين إلى (تسبيل أسهمهم) أو إلى عدم الدخول إلى السوق في هذه الفترة لتوفير السيولة وتحويلها إلى نفقات أخرى.

درجة التركيز:

يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى قوة تأثير عدد من الشركات على التغيرات في مؤشرات سوق الأوراق المالية وأهمها أسعار الأسهم. وتقاس هذه الدرجة بحساب حصة أكبر خمس أو عشر شركات في قيمة الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية. حظيت أكبر خمس شركات في بورصة فلسطين على 80.3% مقارنة بـ 77.8% في الربع الثاني، وذلك من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة. وهذا التركيز مرتفع، وهو يتيح مبدئياً للشركات الخمس الكبرى القدرة على التأثير على مؤشرات سوق الأوراق المالية¹⁹.

شكل 17: عدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال أشهر الربع الثاني والثالث من العام 2010



المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

¹⁸ انظراً لأن بيانات الحسابات القومية للعام 2009 متوفرة بالأسعار الثابتة فقط، تم احتساب النسبة بناءً على الأسعار الثابتة وليس الجارية.

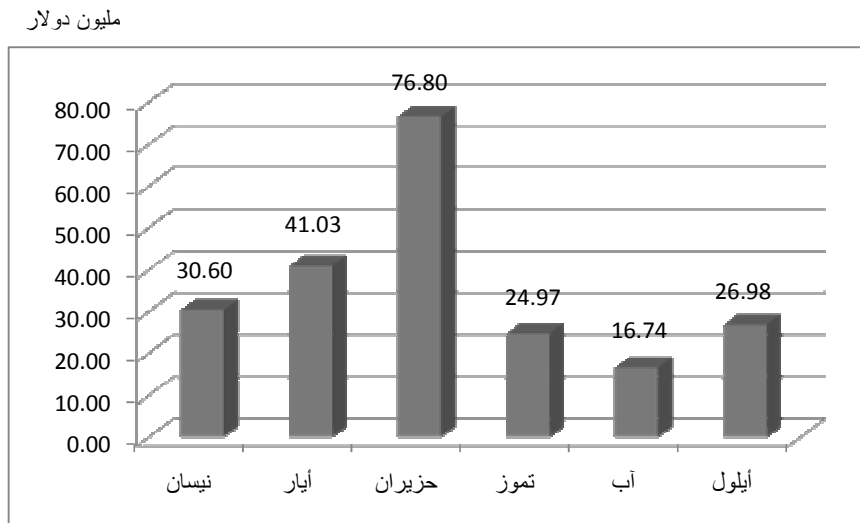
¹⁹ تجدر الإشارة إلى أن هناك أربع شركات بقيت محافظة على الحصة الكبرى من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال الربع الثالث 2010، هذه الشركات هي: فلسطين للتنمية والاستثمار (PADICO)، الاتصالات الفلسطينية (PALTEL)، بنك فلسطين (POB)، وفلسطين للاستثمار الصناعي (PIIC).

انخفضت قيمة الأسهم المتداولة خلال شهري تموز وآب بشكل حاد، إلا أن أنها عاودت الصعود قليلاً في أيلول وذلك نتيجة لزيادة أعداد الأسهم المتداولة، مسجلة بذلك انخفاضاً قيمته 53.7% بين نهاية الربع الثالث والربع الثاني 2010 (انظر شكل 18).

تظهر بيانات بورصة فلسطين أيضاً أن متوسط سعر السهم الواحد أحرز ارتفاعاً نسبته 9%، وذلك عند مقارنته بمتوسط سعر السهم في الربع السابق (انظر شكل 19).

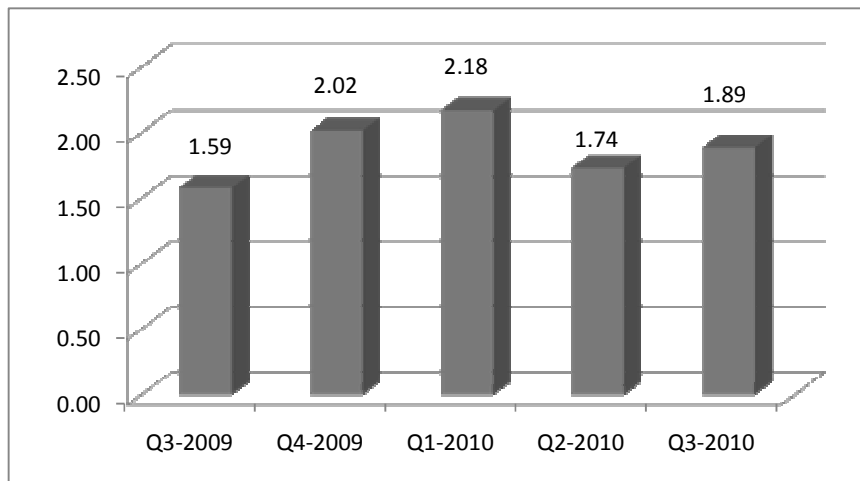
أما بالنسبة للتطورات في بورصة فلسطين خلال الربع الثالث من العام 2010، فتشير المؤشرات بشكل عام إلى انخفاض ملموس في السوق خلال الربع الثالث مقارنة بالربع السابق من العام 2010، حيث انخفضت أعداد الاسهم المتداولة بنسبة 57.6% مقارنة بالربع السابق (وانخفضت بنسبة 28.6% مقارنة بالربع الثالث 2009، أي أنها دون معدلها السنوي). وبلغ عدد الأسهم المتداولة 36.3 مليون سهم خلال الربع الثالث 2010 (انظر شكل 17).

شكل 18: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال أشهر الربع الثاني والثالث 2010



المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

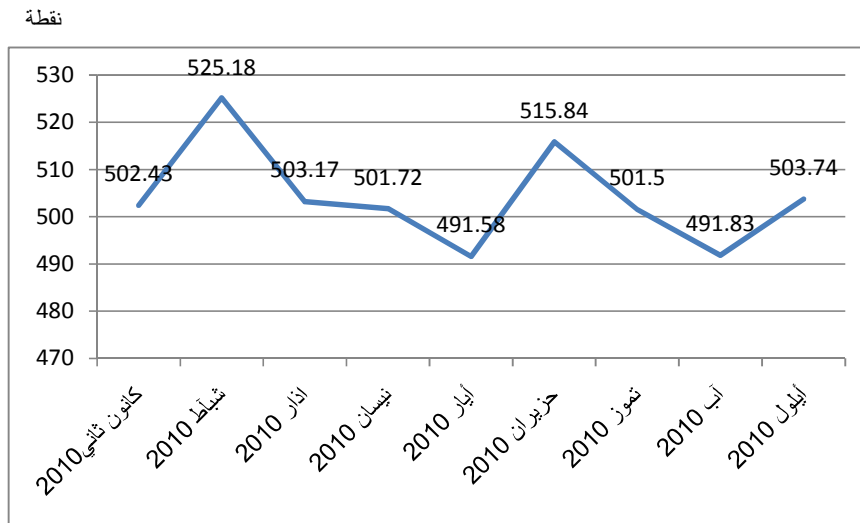
شكل 19: متوسط سعر السهم في بورصة فلسطين في الربع الثالث 2010 وأرباع سابقة



المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

أما بالنسبة لمؤشر القدس، فقد أغلق في نهاية الربع الثالث عند 503.74 نقطة، منخفضاً بنسبة 2.4%، (بواقع 12.1 شكل 20). مقارنة مع نهاية الربع الأول 2010 (انظر نقطة) عن نهاية الربع الثاني 2010، ومرتفعاً بنسبة طفيفة

شكل 20: مؤشر القدس للأربعاء الثالث الأول من العام 2010

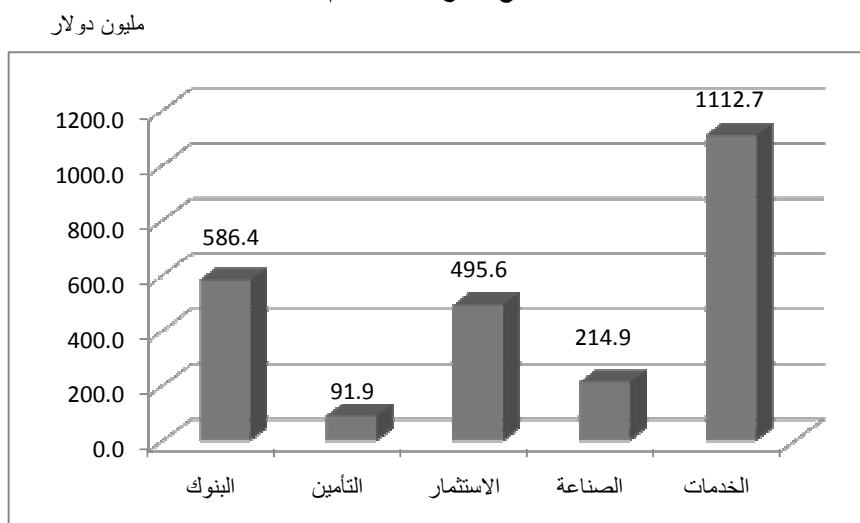


المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

مليون دولار، أي ما نسبته 44.5% من إجمالي قيمة الأسهم المدرجة في السوق. ثم قطاع المصارف بنسبة 23.4%، تلاه قطاع الاستثمار بنسبة 19.8%، ثم قطاع الصناعة وقطاع التأمين بنسبة 8.6% و 3.7%، على التوالي. (انظر شكل 21).

بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في كل من تموز، آب وأيلول: 41، 41، و 40 على التوالي. أما على صعيد القطاعات، فقد حظي قطاع الخدمات على النصيب الأكبر من قيمة الأسهم المدرجة في بورصة فلسطين في الربع الثالث بقيمة 1,112.7

شكل 21: قيمة الأسهم المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع للربع الثالث للعام 2010

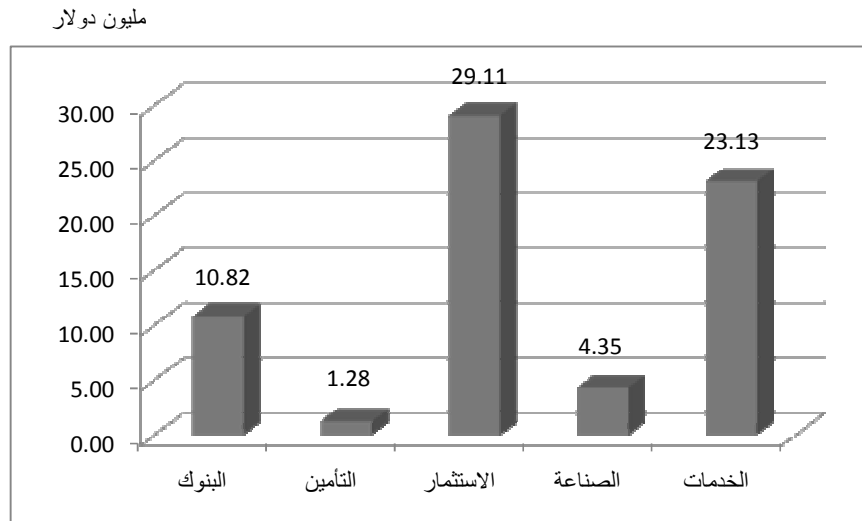


المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

المتداولة، ثم قطاع المصارف بنسبة 15.7%، ثم قطاع الصناعة بنسبة 6.3%. فيما كانت الحصة الأقل من نصيب قطاع التأمين الذي استقطب ما نسبته 1.9% من إجمالي قيمة الاسهم المتداولة في الربع الثالث 2010 (انظر شكل 22).

وبالنسبة لقيمة الأسهم المتداولة، استحوذ قطاع الاستثمار على الحصة الكبرى من قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين بحصة بلغت 42.4% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في السوق (بقيمة 29.11 مليون دولار). وجاء وراءه قطاع الخدمات بنسبة 33.7% من مجمل قيمة الأسهم

شكل 22: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين
حسب القطاع للربع الثالث للعام 2010



المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

6- مؤشرات الاستثمار

6-1 تسجيل الشركات

الإجراءات الجديدة في تسجيل الشركات، حيث أصبحت معاملة التسجيل تدقق من قبل نقابة المحامين بكلفة 500 دينار أردني للشركة العادية العامة و700 دينار أردني للشركة المساهمة الخصوصية علاوة على الرسوم الأصلية²⁰.

وعند مقارنة توزيع رؤوس أموال الشركات المسجلة على القطاعات الاقتصادية خلال الربع الثالث من العام 2010 مع مثيلاتها في الربع الثاني، يلاحظ بعض الاختلاف في توزيع رؤوس أموال الشركات. استحوذ قطاع الخدمات على النسبة الأكبر من رؤوس الأموال للشركات الجديدة

تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بتسجيل الشركات في الأراضي الفلسطينية بموجب قوانين مختلفة في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة. يتناول هذا العدد من المراقب الشركات الجديدة المسجلة في الربع الثالث من العام 2010 في الضفة الغربية فقط نظراً لأنه لا تتوفر لدى وزارة الاقتصاد في رام الله معلومات عن تسجيل الشركات في قطاع غزة في الربع الثالث من العام 2010. شهد عدد الشركات المسجلة في الضفة الغربية في الربع الثالث من العام 2010 انخفاضاً ملموساً، بحوالي 62% مقارنة بالربع السابق (انظر جدول 27). وبلغ مجموع رأسمال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حوالي 23 مليون دينار أردني بانخفاض قدره 68.7% عن الربع السابق. ويعود سبب الانخفاض في عدد الشركات الجديدة المسجلة إلى

²⁰ وذلك بناء على المقابلة الهاتفية التي تمت مع السيد يوسف جودة رئيس قسم التعديلات في وزارة الاقتصاد الوطني يوم الأحد الموافق 2010/11/28.

مئويتين. وبلغت حصص القطاعات الباقية كالتالي: الصحة (2.6%)، الزراعة (1.2%)، السياحة (1.9%) (انظر شكل 23).

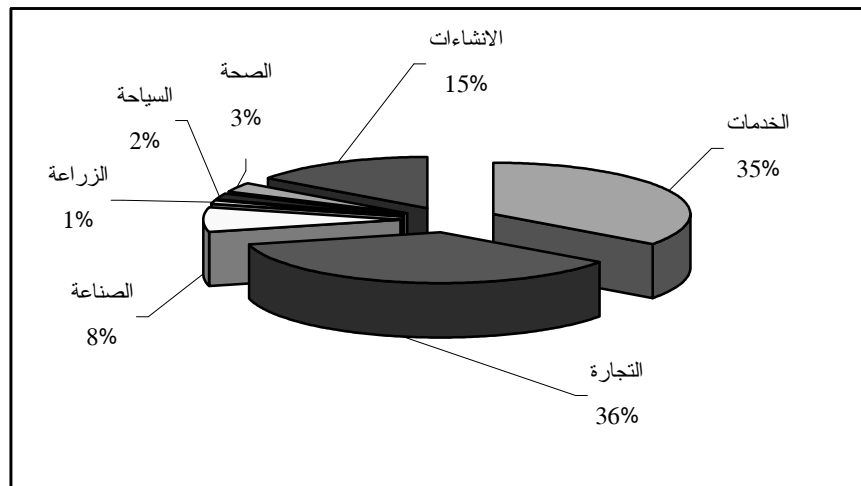
المسجلة بنسبة 35% (مقارنة مع 41% في الربع السابق)، تلاه قطاع التجارة والذي ارتفعت نسبته من إجمالي رؤوس الأموال المسجلة من 27.5% إلى 36%. أما حصة رؤوس الأموال المسجلة في قطاع الصناعة فقد بقيت ثابتة على 8%. أما حصة قطاع الإنشاءات فقد انخفضت بنحو نقطتين

جدول 27: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال العامين 2008-2010

الربع	العام 2008	العام 2009	العام 2010
الربع الأول	247	454	334
الربع الثاني	334	412	428
الربع الثالث	315	349	164
الربع الرابع	287	438	
مجموع العام	183,1	653,1	

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني - رام الله، دائرة تسجيل الشركات، للأعوام 2010-2008

شكل 23: توزيع رأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثالث من العام 2010 (%)



المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2010

29.2% خلال الربع السابق إلى 43.3% خلال الربع الحالي. أما الشركات المساهمة الخصوصية الأجنبية فقد انخفضت نسبتها من 17.2 في الربع السابق إلى 12.9 في الربع الحالي (انظر الجدول 28).

أما فيما يتعلق بالوضع القانوني للشركات المسجلة في الربع الثالث من العام 2010، يلاحظ أن هناك تغيراً واضحاً مقارنة بالربع الثاني. انخفضت حصة الشركات المساهمة الخصوصية إلى ما يقارب 43.8% مقارنة مع 53.6% في الربع السابق. في حين ارتفعت حصة الشركات العادية من

جدول 28: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني خلال أرباع العام 2009 والربع الثاني من العام 2010 (دينار أردني)

السنة	الكيان القانوني							المجموع
	عادية عامة	مساهمة خصوصية	مساهمة عامة	مساهمة خصوصية أجنبية	عادية أجنبية	مساهمة عامة أجنبية	عادية محدودة	
الربع الأول 2009	22,179,040	69,548,440	0	1,603,770	0	0	100,000	93,431,250
الربع الثاني 2009	15,076,424	197,102,459	0	413,528,125	0	0	0	625,707,0
الربع الثالث 2009	17,987,800	22,895,540	0	300,000	0	0	0	41,183,340
الربع الرابع 2009	30,384,000	32,396,000	0	1,173,000	0	0	0	63,952,600
مجموع العام 2009	85,627,264	321,942,439	0	416,604,499	0	0	100,000	824,274,202
الربع الأول 2010	20,808,628	22,224,935	0	595,376	0	0	0	43,628,940
الربع الثاني 2010	21,399,180	39,354,540	0	12,604,830	0	0	0	73,358,550
الربع الثالث 2010	9,941,300	10,043,550	0	2,958,330	0	0	0	22,943,180

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2010.

عدد الشركات المسجلة في محافظة جنين وفي نسبتهما إلى المجموع، من 40 إلى 14 شركة ومن 9.3% إلى 8.5% إلى المجموع. أما في ضواحي مدينة القدس، فلقد انخفض عدد الشركات المسجلة من 25 إلى 12 شركة ولكن نسبتهما ارتفعت من 5.8% في الربع الثاني إلى 7.3% في الربع الثالث 2010. بينما انخفض عدد الشركات المسجلة في محافظة أريحا والاعوار بشكل ملحوظ من 15 شركة إلى شركة واحدة فقط في الربع الحالي (انظر الجدول 29).

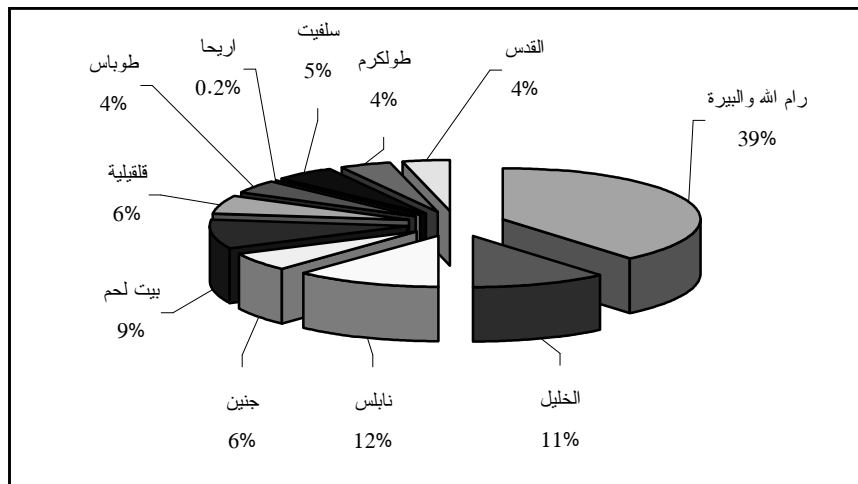
أما فيما يتعلق بتوزيع الشركات المسجلة على المحافظات فقد أشارت بيانات الربع الثالث من العام 2010 أن النسبة الأكبر من الشركات المسجلة -كما في الأرباع الماضية- كانت في محافظات رام الله والبيرة (29.3%) والخليل (13.4%) ونابلس وبيت لحم (11.6%) لكل منهما. ويعزى سبب ارتفاع عدد الشركات المسجلة في هذه المحافظات إلى وجود بنية تحتية قوية في هذه المحافظات مقارنة بالمحافظات الأخرى. ومن ناحية أخرى هنالك انخفاض في

جدول 29: توزيع عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظات خلال أرباع العام 2009 و الربع الثاني من عام 2010

المحافظة	الربع الأول 2009		الربع الثاني 2009		الربع الثالث 2009		الربع الرابع 2009		الربع الأول 2010		الربع الثاني 2010		الربع الثالث 2010	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
رام الله والبيرة	144	31.7	152	37	123	28.2	138	13.5	113	34	167	39	48	29.3
الخليل	91	20	58	14.1	51	15.5	88	20.1	54	16.2	58	13.6	22	13.4
نابلس	66	14.5	63	15.3	71	22.1	99	22.6	49	14.7	44	10.3	19	11.6
طولكرم	22	4.8	19	4.6	4	0.7	16	3.7	8	2.4	16	3.7	9	5.5
جنين	57	12.6	42	10.2	47	14.7	40	9.1	34	10.2	40	9.3	14	8.5
أريحا والاعوار	7	1.5	7	1.7	6	2.4	6	1.4	4	1.2	15	3.5	1	0.6
ضواحي القدس	18	4	12	2.9	14	3.3	12	2.7	15	4.5	25	5.8	12	7.3
بيت لحم	33	7.3	35	8.5	19	9.4	23	5.3	23	6.9	38	8.9	19	11.6
قلقيلية	9	2	10	2.4	10	2.7	12	2.7	16	4.8	11	2.6	10	6.1
سلفيت	7	1.5	13	3.2	4	1.0	3	0.7	9	2.7	14	3.3	9	5.5
طوباس	-	-	-	-	-	-	-	-	8	2.4	0	0	1	0.6
المجموع	454	100	412	100	349	100	437	100	333	100	428	100	164	100

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2010.

شكل 24: التوزيع النسبي لرؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظة خلال الربع الأول لعام 2010 (%)



المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات 2010.

2-6 رخص الأبنية

(الصيف)، في حين يتراجع خلال الربعين الأول والرابع. ويتوجب أخذ هذا بعين الاعتبار عند المقارنة الفصلية. من ناحية ثانية يجب ملاحظة أن عدد الرخص الصادرة لا تشمل جميع أنشطة البناء في قطاع الإنشاءات. إذ أن جزءاً من أنشطة البناء، خاصة في المناطق الريفية لا يتم تسجيلها واستصدار رخص لبنائها.

يمكن اعتبار عدد رخص الأبنية الصادرة خلال فترة زمنية معينة مؤشراً مهماً على النشاط الاستثماري بشكل عام والاستثمار في قطاع الاسكان بشكل خاص. ويتأثر عدد رخص الأبنية الصادرة بشكل كبير بالعوامل الجوية وحالة الطقس خلال الفترة الزمنية. ولذلك هناك تحول موسمي في عدد الرخص خلال أرباع السنة المختلفة. يزداد نشاط البناء والتشييد خلال الربعين الثاني والثالث (خلال فصل

جدول 30: بعض المؤشرات المتعلقة برخص الأبنية والمساحات المرخصة في الضفة الغربية خلال الأرباع: الأول 2009 - الربع الثالث 2010

الربع الأول 2009	الربع الثاني 2009	الربع الثالث 2009	الربع الرابع 2009	الربع الأول 2010	الربع الثاني 2010	الربع الثالث 2010
1,219	1,309	1,296	1,482	1,528	1,741	1,449
مجموع الرخص الصادرة						
1,052	1,144	1,135	1,296	1,330	1,470	1,258
مبنى سكني						
167	165	161	186	198	271	191
مبنى غير سكني						
469.2	522.9	510.3	593.7	531.4	663.9	650.1
مجموع المساحات المرخصة (ألف م ²)						
1,266	1,485	1,311	1,668	1,513	1,976	1,921
وحدات جديدة						
245.6	311.2	241.4	297.8	293.2	375.6	347.2
مساحة (ألف م ²)						
261	322	495	423	461	420	414
وحدات قائمة						
74.3	85.6	88.5	74.5	95.4	74.4	72.7
مساحة (ألف م ²)						

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله - فلسطين.

إحصاءات رخص الأبنية ينطبق إلى حد ما على إحصاءات الاسمنت. تشير البيانات إلى ارتفاع كمية الاسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية خلال الربع الثالث من عام 2010 بنسبة 9% مقارنة بالربع الثالث من العام 2009 (لا تتوفر معلومات عن استيراد الاسمنت في غزة، هذا إذا ما كان هناك استيراد على الإطلاق خلال الربع الثالث). ويعود ذلك لزيادة النشاط في قطاع البناء والإنشاءات، بالإضافة إلى البدء باستيراد الاسمنت من الأردن منذ شباط 2010²¹. وما زالت شركة نيشر الإسرائيلية تورد الحصة الأكبر من الواردات الفلسطينية للاسمنت في الربع الثالث من العام 2010 حيث بلغت نسبتها 96% من اجمالي الواردات الفلسطينية من الاسمنت (انظر الجدول 31).

تشير إحصاءات رخص الأبنية إلى ارتفاع عدد رخص البناء في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام 2010 مقارنة بالربع المناظر له من العام 2009 بنسبة 12%. ولا تتوفر بيانات حول رخص البناء في غزة. بلغ مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال الربع الثالث من العام 2010 حوالي 650 ألف متر مربع، مرتفعاً بحوالي 27% عن الربع المناظر من العام 2009. كما ارتفع عدد الوحدات السكنية المرخصة بشكل كبير خلال الربع الثالث من العام 2010 إلى 1,921 وحدة سكنية مقارنة مع 1,311 وحدة سكنية في الربع الثاني من العام السابق، بارتفاع مقداره 47%. كذلك ارتفعت مساحة الوحدات السكنية المرخصة الجديدة بنسبة 44%. (انظر جدول 30).

3-6 استيراد الأسمنت

تتشابه العوامل التي تؤثر في رخص الأبنية مع تلك التي تتعلق بكمية الاسمنت المستوردة، لذا فإن ما ينطبق على

جدول 31: كمية الاسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية للأربع: الأول 2009 – الثالث 2010

الكمية	من الأردن	من اسرائيل	الفترة
275,269	0	275,269	الربع الأول 2009
361,430	0	361,430	الربع الثاني 2009
285,128	0	285,128	الربع الثالث 2009
303,148	0	303,148	الربع الرابع 2009
306,414	5,029	301,385	الربع الأول 2010
381,580	12,915	368,665	الربع الثاني 2010
311,044	13,205	297,839	الربع الثالث 2010

المصدر: الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية

4-6 النشاط الفندقي

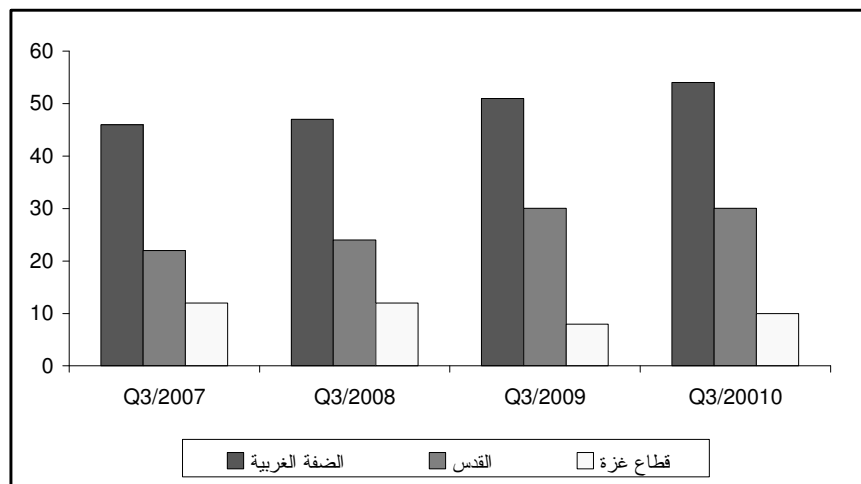
بلغ إجمالي عدد الفنادق في الأراضي الفلسطينية 102 فندقاً، تشمل الفنادق العاملة والمغلقة مؤقتاً. ويختلف عدد الفنادق العاملة حسب الشهر. كان هناك 94 فندقاً عاملاً في شهر أيلول 2010، يتوفر فيها 4,811 غرفة، وتضم 10,252 سريراً (انظر شكل 25). وبلغ عدد النزلاء في فنادق

شهد النشاط السياحي في الأراضي الفلسطينية بعض التحسن منذ بداية العام 2007. وفي الربع الثالث من العام 2010، سجل النشاط الفندقي استمراراً بالتحسن، ولكن هذا اقتصر على الضفة الغربية فقط دون غزة.

²¹ بناء على مكالمة هاتفية مع مدير دائرة المبيعات والتسويق للشركة الفلسطينية للخدمات التجارية بتاريخ 2010/12/12.

الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث 2010 ما مجموعه 137,733 نزياً، منهم 11.1% من الفلسطينيين، و35.1% من دول الاتحاد الأوروبي. وبالمقارنة مع الربع الثاني من العام 2010 يتبين أن هناك انخفاضاً في عدد النزلاء بنسبة 1.7%، وبالمقارنة مع الربع الثالث 2009 فقد ارتفع عدد النزلاء بنسبة 1.3%.

شكل 25: عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الربع الثالث، 2010-2007

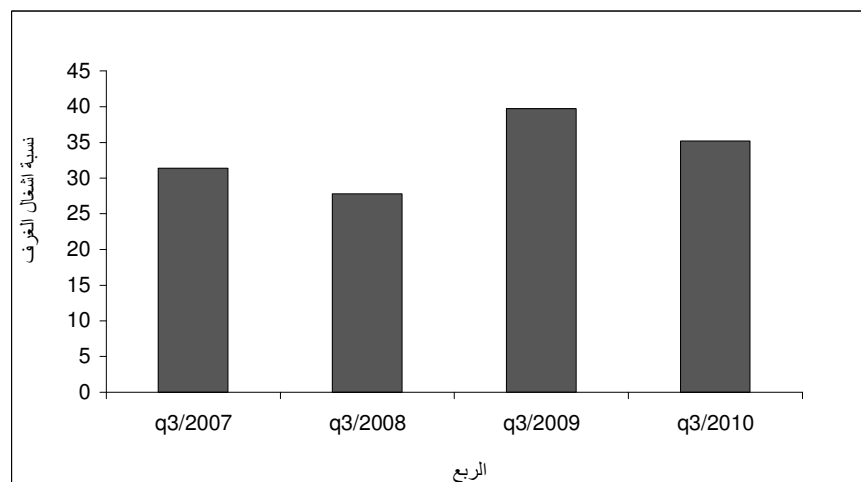


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. مسح النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية. الربع الثالث 2010-2007.

34.3% و14.8% على التوالي. أما نسبة نزلاء الفنادق في شمال الضفة الغربية فقد بلغ 5%، في حين بلغت حصة فنادق قطاع غزة نحو 0.3% فقط من اجمالي نزلاء الفنادق.

بلغ متوسط إشغال الغرف في الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية 1,700 غرفة فندقية يومياً، بنسبة 35.2% من الغرف المتاحة، (انظر شكل 26). يتركز النزلاء في فنادق القدس، حيث وصلت نسبتهم إلى 45.6% من مجموع النزلاء، يليها فنادق جنوب ووسط الضفة الغربية وبنسبة

شكل 26: نسبة إشغال الغرف الفندقية خلال الربع الثالث، 2010-2007



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية، الربع الثالث 2007-الربع الثالث 2010.

بلغ متوسط مدة الإقامة خلال الربع الثالث في فنادق الأراضي الفلسطينية 2.2 ليلة لكل نزيل، ووصل أعلى معدل لمدة الإقامة للنزلاء 2.8 ليلة لكل نزيل وذلك في فنادق قطاع غزة. أما في مناطق شمال ووسط الضفة الغربية فقد بلغت 1.3، و2.5 ليلة لكل نزيل على التوالي. وبلغ متوسط مدة الإقامة في منطقة القدس 2 ليلة لكل نزيل (انظر جدول 32).

بلغ عدد ليالي المبيت في فنادق الأراضي الفلسطينية 304,504 ليلة خلال الربع الثالث 2010. وتوزعت هذه بين النزلاء الفلسطينيين (10.4%) والنزلاء القادمين من الاتحاد الأوروبي (37.1%). بينما بلغت النسبة للنزلاء القادمين من الولايات المتحدة وكندا 11.1%. وبمقارنة عدد ليالي المبيت مع ذات الربع من العام 2009 يتبين أن هناك انخفاضاً خلال الربع الثالث بنسبة 2%، وبالمقارنة مع الربع الثاني من العام 2010، فقد شهد عدد ليالي المبيت انخفاضاً أيضاً بنسبة 4.6%.

جدول 32: نسبة التغير في المؤشرات الفندقية خلال الربع الثالث 2010، مقارنة مع الربع الثاني 2010، والربع الثالث 2009

المؤشر	نسبة التغير (%) مقارنة مع الربع الثاني 2010	نسبة التغير (%) مقارنة مع الربع الثالث 2009
عدد الفنادق العاملة كما في نهاية الربع	0.0	5.3
متوسط عدد العاملين خلال الربع	4.3	14.6
عدد النزلاء	(1.7) *	1.3
عدد ليالي المبيت	(4.6) *	(2.0) *
متوسط إشغال الغرف	3.1	(7.4) *
متوسط إشغال الأسرة	(6.1) *	(2.0) *
نسبة إشغال الغرف %	2.6	(12.8) *
نسبة إشغال الأسرة %	(6.2) *	(5.0) *

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية- الربع الثالث 2010.

* الأرقام بين الأقواس سالبة

صندوق 4: البحث والتطوير في فلسطين

قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مؤخراً (تشرين الثاني، 2010) بإصدار نتائج مسح لمؤشرات البحث والتطوير في الضفة الغربية خلال العام 2009. غطى المسح قطاعات التعليم العالي، والمؤسسات الأهلية، بالإضافة إلى المؤسسات الحكومية الفلسطينية. أشارت نتائج المسح أن إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير في الضفة الغربية بلغ 29 مليون دولار أي حوالي 0.54% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وتوزع الإنفاق على البحث والتطوير بنسبة 34.2% في القطاع الحكومي، 17.5% في المؤسسات الأهلية، و48.3% في مؤسسات التعليم العالي²².

يضاف إلى نسبة الإنفاق على البحث والتطوير مؤشر آخر يعنى برأس المال البشري، وهو عدد الباحثين والباحثات بمعادل وقت العمل التام لكل مليون نسمة. ارتفع هذا المؤشر من 150 إلى 232 باحث وباحثة لكل مليون نسمة في الضفة الغربية خلال عامي 2008 و2009 على التوالي. كما شهد عدد العاملين في البحث والتطوير ارتفاعاً ملحوظاً (90%) في عام 2009 مقارنة بالعام 2008، فقد بلغ عدد العاملين في هذا المجال 2,951 عاملاً في عام 2009 مقارنة بـ 1,542 عاملاً في عام 2008. وبلغ عدد الباحثين والباحثات نصف

²² المعلومات المتوفرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لا تتضمن مؤشرات البحث والتطوير في قطاع غزة

أولئك العاملين في البحث والتطوير. إذ بلغ عدد الباحثين والباحثات في الضفة الغربية 1,550 باحث وباحثة، بارتفاع نسبته 56% عن العام السابق. على أن نسبة الإناث بين الباحثين لا تزيد عن 18%.

يلعب البحث والتطوير دوراً أساسياً في اقتصاديات الدول بشكل عام، والدول المتطورة بشكل خاص. وقد أثبتت الدراسات أن التوسع في البحث والتطوير (من ناحية الإنفاق والعمالة) يعمل على زيادة الإنتاج، وزيادة الصادرات، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بشكل عام.²³

جدول 1: الدول العشرة الأولى في الإنفاق على البحث والتطوير

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (ن.م.إ.)

الترتيب	الإنفاق / (ن.م.إ.) *(%)	الدولة	الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد (دولار) **	الترتيب المتسلسل للدول حسب مستوى (ن.م.إ.)
1	4.46	إسرائيل	27,500	29
2	3.74	السويد	47,667	7
3	3.46	فنلندا	43,134	14
4	3.15	اليابان	42,325	17
5	3.01	أيسلندا	39,563	20
6	2.68	الولايات المتحدة	47,132	9
7	2.64	كوريا الجنوبية	20,165	33
8	2.63	الدنمارك	55,113	5
9	2.57	سويسرا	67,074	4
10	2.49	ألمانيا	40,512	19

* البنك الدولي (أعوام مختلفة)²⁴

** صندوق النقد الدولي 2010²⁵

تشير الدراسات إلى أن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي يجب أن تزيد عن 2% لضمان نمو سريع في الإنتاج. إذ أن نسبة (1.5%-2%) ضرورية حتى يكون النمو مقبولا. أما إذا قلت النسبة عن 1% فإن تأثير هذا الإنفاق سيكون سلبياً على النمو.²⁶

نلاحظ من الجدول 1 أن الدول العشرة الأكثر إنفاقاً على البحث والتطوير هي من ضمن الدول العشرين الأولى في مستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد. ولا يستثنى من هذا إلى إسرائيل وكوريا، حيث أن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير مرتفعة في حين أن مستوى الدخل لا يضعها بين الدول العشرين الأولى.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من انخفاض نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في الضفة الغربية (0.5%) مقارنة بالدول المتقدمة (حوالي 2.5%)، إلا أنها أعلى من نسب الإنفاق في الدول المجاورة. فقد بلغت نسب الإنفاق على البحث والتطوير 0.3% في الأردن، 0.30% في لبنان، و 0.19% في مصر.²⁷

²³ دور البحث والتطوير في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص الفلسطيني، (ماس)، 2008

²⁴ <http://www.nationmaster.com/graph/economy-research-development-expenditure-gdp>

²⁵ <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2010/02/weodata/index.aspx>

²⁶ المصدر السابق

²⁷ http://slidefinder.net/t/the_20state_20of_20science_20in/15472100

7- الأسعار والقوة الشرائية

1-7 أسعار المستهلك²⁸

8.66%. كذلك أسعار المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بنسبة 2.14%. كما سجلت أسعار مجموعة "السلع والخدمات المتنوعة" ارتفاعاً بنسبة 1.42%. وارتفعت أسعار مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية بنسبة 0.64%. أما أسعار مجموعة المسكن ومستلزماته فقد شهدت انخفاضاً مقداره 0.95% (انظر جدول 33).

سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً بنسبة 1.32% خلال الربع الثالث من العام 2010 مقارنة بالربع السابق. وهذا الارتفاع في الرقم القياسي هو استمرار للنزعة منذ بداية العام 2010. يلاحظ أن أبرز المجموعات التي أثرت على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الثالث هي أسعار المشروبات الكحولية والتبغ. إذ ازدادت أسعار هذه المجموعة بنسبة

جدول 33: نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام 2010 مقارنة مع الربع الثاني من العام 2010 والربع المناظر من العام السابق (سنة الأساس 2004 = 100)

المجموعة	نسب الربع الثالث 2010 عن الربع الثاني 2010	نسب الربع الثالث 2010 عن الربع الثاني 2009
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	2.14	2.91
المشروبات الكحولية والتبغ	8.66	12.10
الأقمشة والملابس والأحذية	0.64	3.42
المسكن ومستلزماته	(0.95)	3.86
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	(0.63)	1.40
الخدمات الطبية	(0.32)	0.76
النقل والمواصلات	(0.08)	1.14
الاتصالات	(0.14)	(2.89)
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	0.16	1.68
خدمات التعليم	0.14	5.74
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	0.34	3.02
سلع وخدمات متنوعة	1.42	6.19
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	1.32	3.18

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث 2010 مقارنة بالربع السابق:

وعلى مستوى السلع الاستهلاكية، شهدت الأسعار تغيرات متفاوتة خلال الربع الثالث من العام 2010. يستعرض جدول 34 حركة أسعار بعض المجموعات السلعية في

²⁸ قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتحديث سنة الأساس في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، عملاً بالمعايير الدولية، حيث تم الانتقال من سنة 1996 إلى سنة 2004. وقد تم اختيار تلك السنة على أساس كونها الأكثر استقراراً من بين السنوات عقب الانتفاضة الثانية. كما تم استخدام تصنيف آخر للسلع وهو تصنيف "الاستهلاك الفردي حسب الغرض" الصادر عن الاتحاد الأوروبي (COICOP) الذي يعتمد تصنيف المجموعات إلى اثنتي عشرة مجموعة رئيسية بدلاً من عشر مجموعات، إضافة إلى تغيير توزيع بعض السلع داخل بعض المجموعات.

**جدول 34: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية
خلال الربع الثالث 2010 مقارنة بالربع السابق**

السلع الاستهلاكية الأساسية	تغير أسعار الربع الثالث عن الربع الثاني (%)
المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات	0.02
أسعار الوقود المنزلي	1.53
الخضراوات	11.61
اللحوم الطازجة	0.42
السكر	8.52
الأرز	(3.65)
الدواجن الطازجة	1.72
الطحين	(4.31)
منتجات الألبان والبيض	(0.79)
الفواكه الطازجة	6.03

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

وتجدر الإشارة أن أسعار المنتج خلال الربع الثالث 2010 ارتفعت بنسبة 3.49% مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. وتوزعت الأسباب وراء زيادة أسعار المنتج بين ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً والسلع المصدرة بنسبة 0.63% و 0.26% على التوالي.

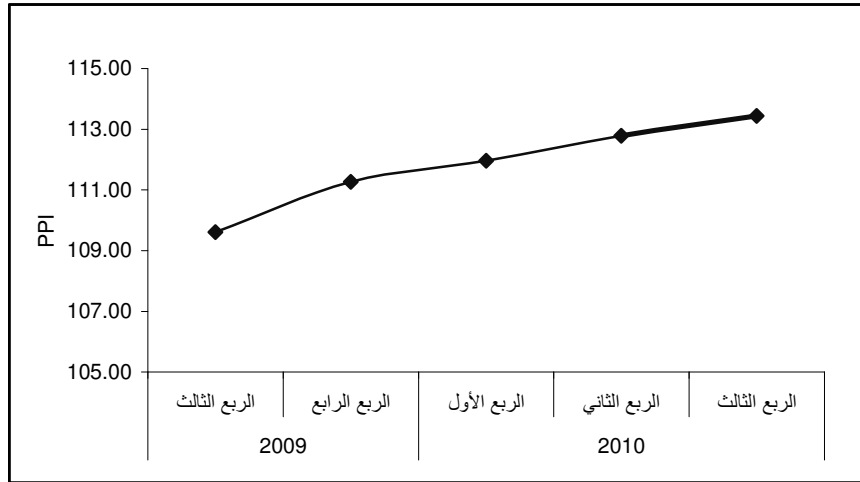
أما أسعار الجملة، (وهو سعر البيع إلى تجار التجزئة أو إلى المنتجين في المجالات الصناعية أو التجارية إلى غيرهم من تجار الجملة؛ بما فيها ضريبة القيمة المضافة وأجور النقل) فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة 1.29% خلال الربع الثالث من العام 2010 مقارنة بالربع الثاني (انظر شكل 28). نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار السلع الزراعية بنسبة 1.88% والتي تشكل وزن 29% في سلة أسعار الجملة. كذلك ارتفعت أسعار سلع الصناعات التحويلية بنسبة 1.05% (70% من وزن سلة أسعار الجملة). كما شهدت أسعار سلع التعدين والمحاجر ارتفاعاً بنسبة 0.61% خلال الربع الثالث بالمقارنة مع الربع الثاني. ولقد سجل الرقم القياسي لاسعار الجملة ارتفاعاً بنسبة 3.69% بين الربع الثالث من العام 2010 والربع المناظر من العام السابق. وتوزعت الأسباب وراء زيادة أسعار الجملة على ارتفاع أسعار السلع المستوردة والسلع المنتجة محلياً بنسبة 1.44% و 1.29% على التوالي.

سجلت أسعار الخضراوات أعلى نسبة ارتفاع خلال الربع الثالث وصلت إلى 11.61%، وخاصة البندورة. إذ ارتفعت أسعار البندورة بشكل كبير لتصل إلى 11.25 شيكل/الكيلو نهاية الربع الثالث. ويعود ارتفاع أسعار البندورة خلال الربع الثالث إلى سببين رئيسيين، هما: إصابة المحصول بآفة "التوتو أبسلوتا" والتي أدت إلى دمار جزء من المحصول، بالإضافة إلى ارتفاع درجات الحرارة التي أدت إلى تدهور محصول البندورة الأرضية المكشوفة. وسجلت أسعار الطحين والأرز أعلى نسبة انخفاض خلال الربع الثالث من العام 2010 مقارنة مع الربع السابق وصلت إلى 4.31% و 3.65% على التوالي.

2-7 أسعار المنتج والجملة

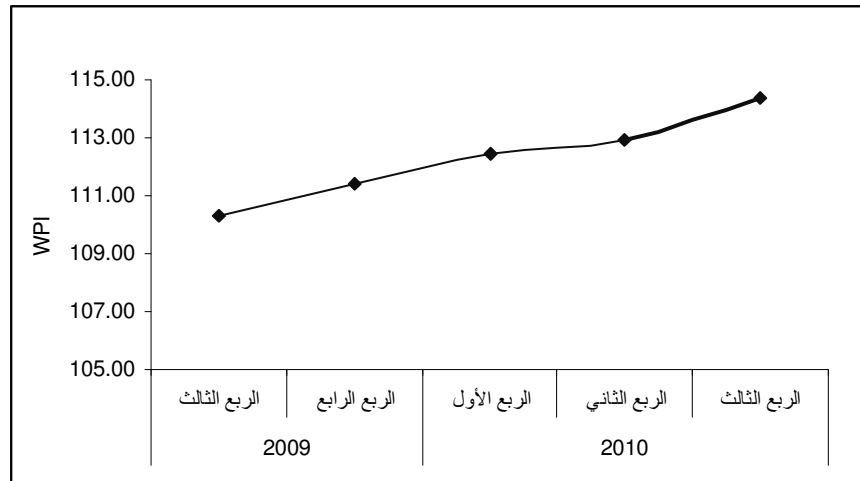
سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتج صافية من كافة الضرائب بما فيها ضريبة القيمة المضافة وتكاليف الشحن) ارتفاعاً بنسبة 0.58% خلال الربع الثالث من العام 2010 مقارنة بالربع الثاني (انظر شكل 27). نتج هذا عن ارتفاع أسعار السلع الزراعية بنسبة 1.07% (والتي تشكل 35% في سلة أسعار المنتج). كذلك ارتفعت أسعار التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 0.73% (والتي تشكل 1.3% من سلة أسعار المنتج). كما شهدت أسعار سلع الصناعات التحويلية ارتفاعاً بنسبة 0.30% خلال الربع الثالث من العام 2010 بالمقارنة مع الربع الثاني، (وهي تشكل 63.5% في سلة أسعار المنتج).

شكل 27: الاتجاه العام لحركة الأرقام القياسية لأسعار المنتج في الأراضي الفلسطينية
لأرباع: الثالث 2009 - الثالث 2010 (سنة الأساس 2007=100)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
ملاحظة: قام الجهاز المركزي للإحصاء بتحديث سنة الأساس في حساب الرقم القياسي لأسعار المنتج، عملاً بالتوصيات الدولية، حيث تم الانتقال من سنة 1996 إلى سنة 2007.

شكل 28: الاتجاه العام لحركة الأرقام القياسية لأسعار الجملة في الأراضي الفلسطينية
لأرباع: الثالث 2009 - الثالث 2010 (سنة الأساس 2007=100)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
ملاحظة: قام الجهاز المركزي للإحصاء بتحديث سنة الأساس في حساب الرقم القياسي لأسعار الجملة، عملاً بالتوصيات الدولية، حيث تم الانتقال من سنة 1996 إلى سنة 2007.

3-7 أسعار تكاليف البناء والطرق

الربع الثالث من العام 2010 ارتفعاً بنسبة 0.42% مقارنة مع الربع الثاني. لا تتوفر معلومات عن قطاع غزة (انظر جدول 35).

مؤشر أسعار تكاليف البناء هو رقم قياسي للتغيرات التي تطرأ على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في البناء في الأراضي الفلسطينية. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال

جدول 35: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار تكاليف البناء في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2010 والربع الثالث من العام 2010 (شهر الأساس كانون أول 2007 = 100)

الفترة الزمنية	الرقم القياسي	نسبة التغير الشهرية	نسبة التغير الربعية
نيسان 2010	110.55	2.20	
أيار 2010	110.04	(0.47)	
حزيران 2010	109.23	(0.73)	
متوسط الربع الثاني 2010	109.94		1.83
تموز 2010	109.31	0.07	
أب 2010	109.62	0.29	
أيلول 2010	109.53	(0.09)	
متوسط الربع الثالث 2010	109.48		(0.42)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010.
* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

العام 2010 ارتفاعاً بنسبة 0.22% مقارنة بالربع الثاني. هنا أيضاً لا تتوفر معلومات عن تطور التكاليف في قطاع غزة (انظر جدول 36).

أما مؤشر أسعار تكاليف الطرق فهو رقم قياسي للتغيرات الحاصلة على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في إنشاء الطرق في الأراضي الفلسطينية. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف الطرق في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من

جدول 36: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار تكاليف الطرق في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2010 والربع الثالث من العام 2010 (شهر الأساس كانون أول 2008 = 100)

الفترة الزمنية	الرقم القياسي	نسبة التغير الشهرية	نسبة التغير الربعية
نيسان 2010	107.93	1.07	
أيار 2010	107.99	0.05	
حزيران 2010	107.59	(0.37)	
متوسط الربع الثاني 2010	107.84		1.56
تموز 2010	107.50	(0.08)	
أب 2010	107.71	0.19	
أيلول 2010	107.57	(1.13)	
متوسط الربع الثالث 2010	107.60		(0.22)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010.
* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

7-4 أسعار العملات والقوة الشرائية

خلال الربع الثاني من نفس العام الذي استعاد فيه الدولار نحو 2.9% من قيمته أمام الشيكل. ونظراً لارتباط الدينار الأردني بنظام الصرف الثابت مع الدولار الأمريكي، فقد انعكس التدهور النسبي في وضع الدولار على وضع الدينار

لا تزال حركة أسعار صرف العملات الرئيسية المتداولة في السوق الفلسطيني تتسم بتذبذب واضح، فالدولار الأمريكي خلال الربع الثالث من 2010 فقد ما يعادل 3.1% من قيمته مقابل الشيكل الإسرائيلي، وذلك على عكس ما حدث

ترتبط القوة الشرائية لوحدة العملة عكسياً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، وطردياً بسعر صرفها. أي أن القوة الشرائية للدولار أو الدينار تعتمد (في ظل افتراض ثبات الدخل) على الرقم القياسي لأسعار المستهلك (المقاس بالشيكال الإسرائيلي)، وسعر صرف العملة مقابل الشيكال الإسرائيلي.

الذي فقد هو الآخر ما يعادل 3.3% من قيمته أمام الشيكال الإسرائيلي، مقارنة مع الربع الثاني الذي استعاد فيه ما يعادل 3.1% من قيمته. ومنذ بداية عام 2010، يكون كل من الدولار الأمريكي والدينار الأردني قد فقدوا ما يعادل 1.4%، و1.5% من قيمتهما على التوالي أمام الشيكال الإسرائيلي. الأمر الذي تسبب في تراجع نسبي في القوة الشرائية لكل من الدولار والدينار الأردني في السوق الفلسطينية خلال تلك الفترة²⁹.

جدول 37: المتوسط الشهري لأسعار صرف الدولار الأمريكي والدينار الأردني مقابل الشيكال الإسرائيلي والتغير في القوة الشرائية

الشهر	الدولار الأمريكي			الدينار الأردني			التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) (%)
	متوسط سعر الصرف	معدل التغير (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)	متوسط سعر الصرف	معدل التغير (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)	
كانون الأول 2007	3.8952	(0.85)	(1.19)	5.5241	(0.96)	(1.30)	0.34
كانون الأول 2008	3.8276	(1.32)	(0.80)	5.4427	(0.51)	0.01	(0.52)
كانون الثاني 2009	3.9012	1.92	2.63	5.5107	1.08	1.79	(0.71)
شباط	4.1074	5.29	5.31	5.7726	4.92	4.95	(0.02)
آذار	4.1626	1.34	0.29	5.8710	1.71	0.65	1.05
نيسان	4.1877	0.60	0.82	5.8972	0.45	0.67	(0.22)
أيار	4.0736	(2.73)	(3.13)	5.7456	(2.57)	(2.98)	0.41
حزيران	3.9276	(3.58)	(3.93)	5.5678	(3.09)	(3.44)	0.35
تموز	3.8989	(0.73)	(1.33)	5.4997	(1.22)	(1.82)	0.60
آب	3.8291	(1.79)	(2.90)	5.4006	(1.80)	(2.91)	1.11
أيلول	3.7701	(1.54)	(2.08)	5.3174	(1.54)	(2.08)	0.54
تشرين الأول	3.7242	(1.22)	(1.17)	5.2530	(1.21)	(1.16)	(0.05)
تشرين الثاني	3.7710	1.26	0.63	5.3189	1.26	0.63	0.63
كانون الأول	3.7874	0.43	(0.15)	5.3476	0.54	(0.04)	0.58
كانون الثاني 2010	3.7173	(1.85)	(1.91)	5.2430	(1.96)	(2.02)	0.06
شباط	3.7480	0.83	1.10	5.2864	0.83	1.10	(0.27)
آذار	3.7431	(0.13)	(0.10)	5.2794	(0.13)	(0.10)	(0.03)
نيسان	3.7086	(0.92)	(0.97)	5.2308	(0.92)	(0.97)	0.05
أيار	3.7880	2.14	2.06	5.3427	2.14	2.06	0.08
حزيران	3.8512	1.67	1.43	5.4422	1.86	1.63	0.24
تموز	3.8626	0.30	(0.17)	5.4380	(0.08)	(0.55)	0.47
آب	3.7915	(1.84)	(2.15)	5.3477	(1.66)	(1.96)	0.30
أيلول	3.7314	(1.59)	(2.97)	5.2629	(1.59)	(2.97)	1.39

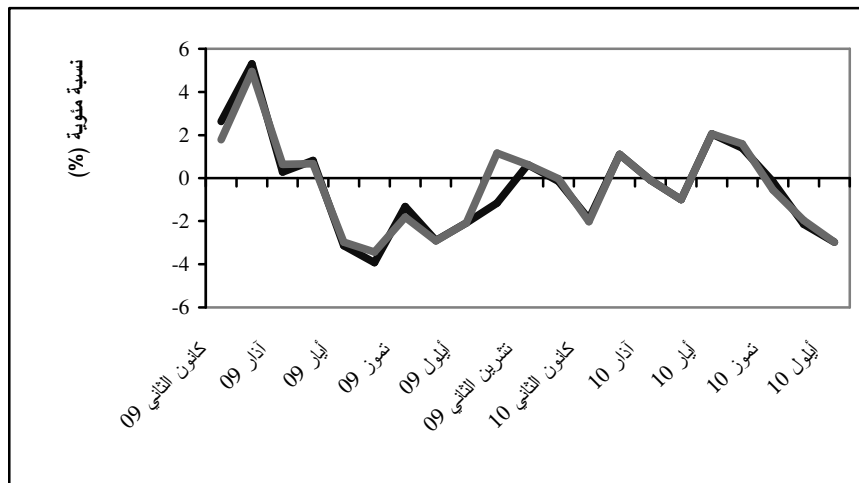
المصدر: تم احتساب الأرقام بناء على بيانات سلطة النقد الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
* الأرقام بين الأقواس هي سالبة.

²⁹ تعرف القوة الشرائية بأنها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من نفود". وتعتمد هذه القدرة الشرائية على دخل المستهلك والتغير فيه، وعلى التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك. وفي حالة فلسطين، يستخدم المواطن عملات الشيكال، والدولار، والدينار لغايات التداول، في حين يقاس الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالشيكال، وبالتالي فإن سعر صرف عمليتي الدولار والدينار مقابل الشيكال يؤثر على القوة الشرائية: (القوة الشرائية للعملة = التغير في سعر صرف العملة - التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك).

بنحو 2.7% في الربع الثاني من نفس العام، وتراجع بنحو 8% في الربع الثالث من عام 2009. هذا يعني أن الشهور التسعة الأولى من العام 2010 شهدت تراجعاً نسبياً في القدرة الشرائية لكل من الدولار الأمريكي والدينار الأردني بما يعادل 3.7% للدولار، وحوالي 3.8% للدينار الأردني.

شهد الربع الثالث من 2010 تراجعاً نسبياً في القوة الشرائية للدولار الأمريكي بنحو 5.3%، مقارنة مع تحسن بحوالي 2.5% في الربع الثاني من عام 2010، وتراجع بنحو 6.3% في الربع الثالث من عام 2009. كما طرأ تراجع نسبي أيضاً على القوة الشرائية للدينار الأردني خلال الربع الثالث من عام 2010 بحوالي 5.5%، مقارنة مع تحسن

شكل 29: التغير الشهري في القوة الشرائية للدولار والدينار في الأراضي الفلسطينية



المصدر: احتسبت الأرقام بناء على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

صندوق 5: نجاحات واخفاقات نشاطات التقنية الرفيعة في اسرائيل

نشرت مجلة الايكونومست في عددها الأول لهذا العام مقالة عن نشاطات التقنية الرفيعة في اسرائيل³⁰. وذكرت المقالة ان اسرائيل تحولت خلال العقدين الماضيين من اقتصاد شبة اشتراكي راكد ومعزول الى "قوة عظمى" في التقنية العالية. وعند أخذ عدد السكان بالاعتبار فان اسرائيل هي الآن الدولة الاولى في العالم في مجال اطلاق شركات (start-up) التقنية وفي حجم رأس المال المغامر (Venture capital). لا بل ان اسرائيل باتت "أمة تأسيس المشاريع" (هذا عنوان كتاب صدر مؤخراً عن "المعجزة الاسرائيلية" من تأليف شاول سنجر).

وعلى الرغم من تأكيد المقالة أن اسرائيل يحق لها أن تفخر بانجازها وبريادتها في حقل عرض أسهم الشركات الجديدة للاكتتاب، وبالمنمو الاقتصادي الذي حققته (4% بين أيلول 2009 وأيلول 2010)، إلا ان هناك أربع قضايا تلقي ظلالاً من الشك على ديمومة هذا الانجاز على المدى الطويل:

1. ان اقتصاد التقنية يقوم على قاعدة ضيقة للغاية. إذ أن صناعات التقنية العالية لا توظف سوى 10% من القوة العاملة، في حين أنها تساهم بنحو 40% من الصادرات.

³⁰ The Economist, January 1, 2011.

2. ان اسرائيل تبدو رديئة للغاية في مجال تحويل المشاريع التي تطلقها الى مؤسسات محلية عملاقة. اذ قامت اسرائيل بتأسيس 3,800 شركة جديدة في مجال التقنية، ولكن ليس في اسرائيل اليوم سوى 4 شركات تقنية عالية تزيد مبيعاتها السنوية على 1 مليار دولار بالسنة.
 3. ان نشاطات شركات التقنية الاسرائيلية في مجال الانترنت تقتصر على "الهاردوير" و"السوفت وير"، وهذه في الواقع تشبه أعمال "السمكرة" للشبكة العنكبوتية. أما مساهمتها في مضامين ومحتويات الانترنت فانها معدومة عمليا.
 4. ان دولة "معجزة التقنية" هذه فيها واحد من أدنى معدلات المشاركة في قوة العمل بين الدول المتقدمة، 55% فقط.
- الأمر الأساسي الذي تؤكد عليه المقالة هو أن على اسرائيل أن تذهب إلى أبعد من مجرد "اطلاق المشاريع". ولكن هذا ليس بالأمر الهين لأن ثقافة الأعمال هناك هي ثقافة "تحقيق الصفقات" أكثر منها ثقافة بناء وتأسيس شركات ناجحة ومستقرة. كما أن مؤسسة الجيش، التي تؤهل معظم الكفاءات البشرية التي تقف وراء اطلاق الشركات، لا تستطيع أن تعطي مساهمات في مضامين الانترنت كما تفعل في مجال "السمكرة".
- وتختم المقالة تحليلها بالتحذير التالي: "ان العقبة كأداء في وجه نجاح اسرائيل الاقتصادي على المدى الطويل قد لا تكون في قدرتها على تأسيس الشركات ولكن في فشلها في أن تدمج كلاً من عرب اسرائيل واليهود الارثوذكس في ثقافة الاعمال فيها، وهما المجموعتان اللتان ستمثلان نحو 1/3 سكان اسرائيل مع حلول العام 2025".

8- البيئة القانونية والتشريعية

عن محافظات رام الله والبيرة والخليل ونابلس، محافظات خالية من منتجات المستوطنات.

وفيما يخص مجلس الوزراء، فقد قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2010/08/23 سحب السيارات الحكومية من الموظفين، وتحويلها إلى مركبات حركة تدار مركزياً من الوزارات والمؤسسات المختلفة. وذلك في إطار خطة ترشيد الإنفاق الحكومي التي تتبعها الحكومة لتقليل الاعتماد على الدعم الخارجي للموازنة العامة. ولقد بلغت نفقات الخزينة على المحروقات والصيانة الخاصة بالمركبات الحكومية في العام 2009 تسعين مليون شيكل³¹. وقرر مجلس الوزراء أن يتم البدء بتنفيذ القرار في نهاية تشرين ثاني. وقد أثار هذا القرار معارضة شديدة من الموظفين أصحاب المصلحة، وقيادة نقابة الموظفين

في ظل التداخل بين ما هو سياسي وما هو تشريعي، ما تزال السلطة التشريعية، ممثلة بالمجلس التشريعي الفلسطيني معطلة، بانتظار ما سوف تفرزه جهود المصالحة الوطنية على أمل الاتفاق على موعد للانتخابات التشريعية والرئاسية. ولم يصدر عن رئيس السلطة الفلسطينية خلال فترة الربع الثالث، أي قرارات بقوانين لها صلة بالوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية. وجاءت معظم القرارات التي أصدرها الرئيس خلال هذه الفترة متعلقة بالشأن الإداري مثل التعيينات والترقيات وتخصيص الأراضي لصالح بعض الوزارات والمجالس المحلية.

أما على صعيد تطبيق القرارات التي صدرت عن الرئيس خلال فترة الربع الثاني، فهناك تقدم ملحوظ على صعيد تطبيق قرار مقاطعة بضائع المستوطنات واستبدالها بالمنتجات المحلية. فقد عملت الفرق الوطنية المشكلة من المتطوعين على زيارة كافة المنشآت التجارية في كافة محافظات الضفة الغربية للتأكد من خلوها من منتجات وخدمات المستوطنات ومن ثم منحها ما بات يعرف بوسام الكرامة الوطني، حيث أصبح الحصول على هذه الشهادة شرطاً أساسياً لترخيص المنشآت التجارية. كما وتم الإعلان

31

http://www.fnp.net/ar/news/56851_%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7_%D8%A8%D8%B9%D8%AF%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1_%D8%B3%D8%AD%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%A8%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%9F.html

9- الإجراءات الإسرائيلية

9-1 الشهداء والجرحى والمعتقلون

بلغ عدد الشهداء في الربع الثالث من العام 2010 22 شهيداً، منهم 17 شهيد في قطاع غزة، و5 في الضفة الغربية. سقط الشهيد بلال محمود أبو لبدة من محافظة قلقيلية على مدخل مستوطنة بركان المحاذية لقرية حارس بمحافظة سلفيت فجر يوم الخميس 2010/7/22. أما الشهداء الأربعة الباقون من الضفة الغربية فقد استشهدوا في شهر أيلول. وفي قطاع غزة توزع الشهداء بين أربعة في شهر تموز، واثنين في شهر آب، و11 في شهر أيلول. أما الجرحى فقد بلغ عددهم 158 خلال الربع الثالث، 99 منهم في الضفة الغربية. فيما بلغ عدد المعتقلين 673 خلال الربع الثالث، معظمهم في الضفة الغربية واثنين في قطاع غزة (انظر الجدول 38).

العموميين، حيث يشمل الموظفين الأقل من رتبة وكيل وزارة، ويدور الحديث عن قرابة 600 مركبة في مختلف الوزارات. وتوجهت النقابة إلى محكمة العدل العليا لوقف تنفيذ القرار. وبالفعل أصدرت المحكمة في 7 تشرين ثاني 2010 قراراً مؤقتاً بوقف تنفيذ القرار إلى حين البت في القضية، وهو ما حول القضية إلى قضية رأي عام تجاوز صداها حدود المحكمة والنقابة والحكومة. وفي النهاية أصدرت محكمة العدل العليا قرارها النهائي في القضية بتاريخ 9 كانون أول 2010 الذي رفض الدعوى التي قدمتها النقابة وأقر قانونية قرار مجلس الوزراء. بدأ تنفيذ القرار منذ منتصف شهر كانون ثاني 2010. وفي 13 كانون ثاني 2011 بدأت الإدارة العامة للنقل الحكومي في وزارة النقل والمواصلات حملة لضبط استخدام المركبات الحكومية في جميع المحافظات من أجل ضمان سلامة استخدامها لخدمة العمل الحكومي ومنع سوء الاستخدام. وأكدت المديرية أنها أعدت نظام عقوبات صارم لضبط حركة المركبات الحكومية.³²

جدول 38: الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث 2010

المجموع	أيلول		آب		تموز		الحدث
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	
الشهداء	1	4	0	2	4	11	22
الجرحى	29	29	19	13	51	17	158
المعتقلون	231	2	218	0	222	0	673
المجموع	261	35	237	15	276	28	852

المصدر: تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية (2010) للأشهر: تموز وآب وأيلول،

الموقع الإلكتروني لمجموعة الرقابة الفلسطينية: <http://www.Nad-plo.org>

9-2 عوائق الحركة والتنقل

أيلول مقارنة بالشهر الذي سبقه. كما قامت قوات الاحتلال بإغلاق المعابر بين غزة وإسرائيل 101 مرة في شهر تموز و96 مرة في شهر آب و103 في شهر أيلول. كما قامت بإغلاق المنافذ الدولية مع مصر بمجموع 95 مرة في الربع الثالث (انظر الجدول 39).

استمرت قوات الاحتلال بسياسة وضع الحواجز الدائمة والمؤقتة، وإغلاق المعابر بين قطاع غزة وإسرائيل، والمنافذ الدولية للقطاع. بلغ عدد الحواجز المفاجئة في الضفة الغربية 613 حاجزاً في شهر تموز، و484 حاجزاً في شهر آب و979 حاجزاً في شهر أيلول. ويعكس ذلك ارتفاعاً ملحوظاً (102%) في عدد الحواجز خلال شهر

³² <http://www.mot.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&ItemID=4893&mid=3191&wverson=Production>

**جدول 39: الإغلاق الكلي للمنافذ والمعايير
مع إسرائيل خلال الربع الثالث 2010**

العوائق	تموز	آب	أيلول	المجموع
الحواجز المفاجئة في الضفة الغربية	613	484	979	2076
إغلاق المعابر بين غزة وإسرائيل	101	96	103	300
إغلاق المنافذ الدولية بين غزة ومصر	31	31	33	95
المجموع	745	611	1115	1996

المصدر: تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية (2010) للأشهر: تموز
وآب وأيلول، الموقع الإلكتروني لمجموعة الرقابة الفلسطينية

<http://www.Nad-plo.org>

9-3 الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة

نابلس. وتمثل الاعتداء الرابع خلال شهر أيلول بإخلاء طلاب مدرسة لتأمين إحتفالات المستوطنين في مدينة الخليل. أما الإعتداءات على القطاع الصحي فقد سُجل اعتداءين خلال الربع الثالث. تمثل الاعتداء الأول بتوقيف سيارة إسعاف واعتقال جريح بداخلها بمحافظة قلقيلية في شهر آب، وبتفتيش مركز طبي بمدينة الخليل في شهر أيلول (انظر الجدول 40).

بلغ عدد الاعتداءات على القطاع التعليمي في الضفة الغربية في الربع الثالث خمسة اعتداءات. تمثلت هذه الاعتداءات بمداهمة المدرسة الشرعية في مدينة الخليل في شهر تموز. أما الاعتداءات الأربعة الأخرى فقد تم تسجيلها خلال شهر أيلول. تمثل الاعتداء الأول بمداهمة قوات الاحتلال مدرسة بمدينة القدس. كما داهمت قوات الاحتلال في نفس الشهر مدرسة في البلدة القديمة بمدينة الخليل وإعتقلت طالبين من داخلها. الاعتداء الثالث كان احتلال سطح مدرسة بمدينة

**جدول 40: الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة
في الضفة الغربية خلال الربع الثالث 2010**

الإعتداء	تموز	آب	أيلول	المجموع
الاعتداء على قطاع التعليم	1	0	4	5
الاعتداء على القطاع الصحي	0	1	1	2
المجموع	1	1	5	7

المصدر: تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية (2010)
للأشهر: تموز وآب وأيلول، الموقع الإلكتروني لمجموعة
الرقابة الفلسطينية: <http://www.Nad-plo.org>

9-4 الاعتداءات على المنازل في الضفة الغربية باستثناء القدس

(انظر الجدول 41). تجدر الإشارة إلى أن الأرقام عن مدينة الخليل لا تغطي الانتهاكات الاسرائيلية في الجزء الخاضع للسيطرة الامنية الاسرائيلية في المدينة والمعروف بـ (H2).

يغطي هذا القسم الاعتداءات على المنازل في الضفة الغربية (باستثناء القدس) خلال الربع الثالث. قامت قوات الاحتلال بهدم 6 منازل في الضفة الغربية، ثلاثة منها في مدينة الخليل. كما تم احتلال 35 منزلاً، 21 منها في مدينة الخليل

**جدول 41: الاعتداءات على المنازل
في الضفة الغربية باستثناء القدس**

احتلال	هدم	
8	5	تموز
12	1	آب
15	0	أيلول
35	6	مجموع الربع الثالث

5-9 الاعتداءات في القدس

قامت مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع مؤخراً في كانون أول 2010، بإصدار تقرير إحصائي يتعلق بهدم المنازل والمباني المهددة بالهدم والاستيلاء. غطى التقرير هذه الاعتداءات على مدينة القدس منذ بداية العام 2010 وحتى نهاية تشرين الثاني 2010. يلخص الجدول 42 أبرز هذه الاعتداءات:

جدول 42: الاعتداءات في مدينة القدس في العام 2010

الإجراء	العدد	المشردون نتيجة الإجراء
مباني تم هدمها	50	75
مباني مهددة بالهدم	1322	3655
مباني تم الاستيلاء عليها	39	167
مباني مهددة بالاستيلاء عليها	26	65

المصدر: تقرير إحصائي حول هدم المنازل والمباني المهددة بالهدم والاستيلاء لعام 2010. المقدسي لتنمية المجتمعية

10- مسح المؤسسات الثقافية في الأراضي الفلسطينية (2010)

قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تشرين الأول، 2010 بإصدار نتائج مسح للمؤسسات الثقافية العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2010. هدف المسح إلى توفير بيانات حول انتشار المؤسسات الثقافية ومناطق تواجدها، إلى جانب مسح لممتلكاتها وبرامجها ومواصفات الأفراد العاملين فيها والمنتمين إليها.

بلغ عدد المؤسسات الثقافية العاملة في الأراضي الفلسطينية 611 مؤسسة، موزعة بين 475 مؤسسة في الضفة الغربية، و136 مؤسسة في قطاع غزة (انظر الجدول 43). يلاحظ من الجدول تبوأ محافظة نابلس صدارة المحافظات من حيث

يشير الجدول 42 إلى أن قوات الاحتلال نفذت 50 عملية هدم في مدينة القدس منذ بداية العام 2010 وحتى نهاية شهر تشرين الثاني، سواء من قبل تلك القوات أو من قبل المواطنين أنفسهم اثر ابلاغهم بقرارات الهدم. وبذلك تم تشريد 35 من الكبار و40 طفلاً حسب التقرير. تجدر الإشارة إلى أن الهدم تركّز في ضاحية الطور والعيسوية. كما أن هناك قائمة من المباني مهددة بالهدم. بلغ عدد قرارات الهدم 1,322 قراراً، سوف ينتج عنها تشريد 3,655 مواطن (منهم 1699 طفلاً). ويتركّز التهديد بالهدم في مناطق شرقي القدس وسلوان وبيت حنينا. أما المباني والشقق التي تم الاستيلاء عليها فقد بلغ عددها منذ بداية العام 39 مبنى. ونتج عن ذلك تشريد 167 مواطناً (منهم 85 طفلاً). كذلك هناك 26 مبنى وشقة سكنية مهددة بالاستيلاء عليها.

عدد المؤسسات الثقافية العاملة فيها (91 مؤسسة)، تلتها محافظة الخليل (83 مؤسسة). وجاء في آخر القائمة طوباس واريحا والأغوار (7 مؤسسات فقط). تم تصنيف المؤسسات الثقافية إلى ستة أنواع، هي: المراكز الثقافية، والمتاحف، والمسارح، والمكتبات العامة، ودور النشر والتوزيع، والمحطات الإذاعية والتلفزيونية.

جدول 43: توزيع المؤسسات الثقافية العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النوع والمحافظة 2010

المنطقة/المحافظة	المؤسسات الثقافية العاملة						المجموع
	المراكز الثقافية	المتاحف	المسارح	المكتبات العامة	دور النشر والتوزيع	المحطات الإذاعية والتلفزيونية	
الأراضي الفلسطينية	471	6	15	65	9	45	611
الضفة الغربية	350	6	14	52	8	45	475
جنين	52	—	1	7	1	5	66
طوباس	6	—	—	1	—	—	7
طولكرم	19	—	1	9	—	3	32
نابلس	70	1	2	6	2	10	91
قلقيلية	4	—	—	2	—	2	8
سلفيت	21	—	—	2	—	—	23
رام الله والبيرة	39	1	4	9	3	8	64
أريحا والأغوار	1	—	2	1	—	3	7
القدس	33	1	3	3	—	—	40
بيت لحم	40	2	—	5	1	6	54
الخليل	65	1	1	7	1	8	83
قطاع غزة	121	—	1	13	1	—	136
شمال غزة	34	—	1	4	—	—	39
غزة	30	—	—	2	—	—	32
دير البلح	24	—	—	2	—	—	26
خان يونس	18	—	—	3	1	—	22
رفح	15	—	—	2	—	—	17

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010). مسح واقع المؤسسات الثقافية، 2010، النتائج الأساسية. نستعرض فيما يلي واقع المؤسسات الثقافية العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب تصنيف التقرير:

المراكز الثقافية

كان للمراكز الثقافية حصة الأسد من مجموع المؤسسات الثقافية العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2010، حيث بلغ عددها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة 350 و 121 مركزاً على التوالي. واحتلت محافظة نابلس الصدارة من حيث عدد المراكز الثقافية بواقع 70 مركزاً، تلتها محافظة الخليل بـ 65 مركزاً ثقافياً. ومن الجدير بالذكر أن 74% من هذه المراكز تحتوي على برامج ومشاريع تهدف إلى تطوير قيادات شابة وتأهيل الشباب لسوق العمل. وتشير النتائج إلى أن 64% من المراكز

الثقافية في الأراضي الفلسطينية يساهم المجتمع المحلي في دعمها مادياً أو معنوياً (68% في الضفة الغربية و52% في قطاع غزة).

المتاحف

بلغ عدد متاحف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2010 ستة متاحف جميعها في الضفة الغربية. تتوزع هذه بين متحفين في محافظة بيت لحم، ومتحف واحد في كل من محافظات الخليل ونابلس ورام الله والبيرة والقدس. وبلغ عدد العاملين فيها 14 شخصاً فقط، منهم 9 ذكور

شخصاً. ويتوفر في كل هذه المكتبات تقريباً (94%) قسم خاص بالأطفال. كما أظهرت النتائج أن 76.5% من المكتبات التي لديها أجهزة حاسوب للمستفيدين توفر لديهم خدمة إنترنت. وتبين أن 15.6% فقط من المكتبات العامة يوجد بها نظام فهرسة. وبلغ عدد الأفراد المستفيدين من المكتبات العامة خلال العام 90,040 مستفيد في الأراضي الفلسطينية.

المسارح

بلغ عدد المسارح العاملة في الأراضي الفلسطينية 15 مسرحاً، بواقع 14 مسرح في الضفة الغربية مقابل مسرح واحد في قطاع غزة. وبلغ عدد العاملين في المسارح هذه 87 شخصاً (أكثر من 60 منهم ذكور). ومن النتائج الملفتة للنظر أن أكثر من 60% من العاملين في المسارح هم متطوعون.

دور النشر والتوزيع

بلغ عدد دور النشر والتوزيع العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2010 تسعة دور نشر (ثمانية في الضفة الغربية وداراً واحدة في قطاع غزة). تشير النتائج أن واحدة من دور النشر والتوزيع التسع تقوم بالطباعة فقط، بينما تقوم اثنتان منها بالنشر فقط، ويقوم الباقي بالطباعة والنشر معاً. بلغ عدد العاملين في دور النشر والتوزيع 21 عاملاً؛ منهم نحو 6 من الإناث.

و 5 إناث. ومن الجدير ذكره أن خمسة فقط من هؤلاء متفرغون بشكل دائم للعمل في المتاحف. هذه النتائج المتواضعة ملفتة للنظر. ذلك لأن دليل المتاحف في فلسطين (2009) يذكر أن هناك نحو ثلاثين متحفاً ومجموعة متحفية في الأراضي الفلسطينية³³. وهذا يعني أن عدداً كبيراً من المتاحف مغلق أو ليس مؤهلاً للزيارة، وهو أمر يجدر بوزارة السياحة ووزارة الثقافة الالتفات إليه.

المحطات الإذاعية والتلفزيونية

بلغ عدد المحطات الإذاعية والتلفزيونية العاملة في الضفة الغربية 45 محطة، مقابل 11 محطة في قطاع غزة. أظهرت نتائج المسح بأن أكثر من نصف المحطات في الضفة الغربية هي محطات إذاعية. وتتوزع المحطات الباقية بين 17 محطة تلفزيونية و3 محطات إذاعية وتلفزيونية معاً. تركز وجود هذه المحطات في ثلاث محافظات؛ هي محافظة نابلس (10 محطات إذاعية وتلفزيونية)، ورام الله والبيرة والخليل بواقع 8 محطات لكل منهما. ولم تتوفر بيانات تفصيلية حول المحطات الإذاعية والتلفزيونية في قطاع غزة.

المكتبات العامة

بلغ عدد المكتبات العامة العاملة في الأراضي الفلسطينية 65 مكتبة عامة، بواقع 52 مكتبة في الضفة الغربية مقابل 13 مكتبة في قطاع غزة. وبلغ عدد العاملين فيها 140

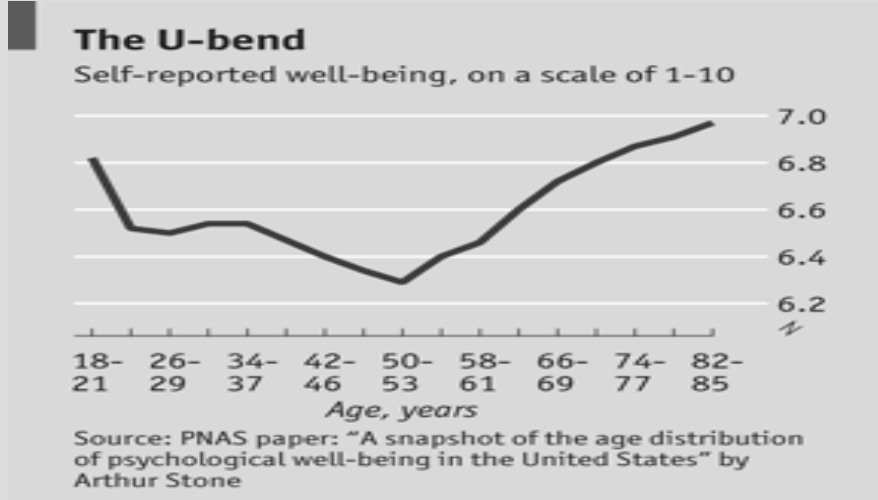
صندوق 6: مؤشر السعادة

يسود في الأوساط الأكاديمية والسياسية إحساس عام بأن المؤشرات الاقتصادية البحتة، مثل الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ليست مقاييساً كافية أو حقيقية للرفاه الاجتماعي. وغالباً ما أكد الاجتماعيون بأن سعادة الفرد لا تقاس فقط بمستوى دخله أو بحياته المادية فحسب. إذ ظل متوسط عدد الأشخاص الذين قالوا بأنهم سعداء في اليابان مثلاً على حاله بين 1958 و1987، على الرغم من أن دخل الفرد الياباني ازداد بمقدار خمسة أضعاف خلال الفترة ذاتها. كذلك فإن نسبة الأمريكيين الذين يقولون بأنهم "سعداء جداً" في حياتهم ظلت على مستوى ثابت، نحو 30%، منذ الخمسينيات من القرن الماضي حتى الآن³⁴. وتشير دراسات أخرى إلى أن الثروة النسبية، أي دخل أو ثروة الفرد مقارنة بأقرانه، لها أثر أكبر بكثير على سعادة الأفراد من مقدار الثروة المطلق.

³³ دليل المتاحف في فلسطين (2009). دائرة الآثار والتراث الثقافي. وزارة السياحة والآثار، رام الله.

³⁴ انظر R. Layard: Happiness-Lessons from a New Science. Penguin, 2005

شكل 1: منحني الرضا والسعادة له شكل حرف U



على المحور الأفقي أعمار أفراد العينة (نحو 341 ألف شخص). على المحور العمودي تقدير أفراد العينة لدرجة رضاهم وسعادتهم (على سلم من 1-10). العينة من الولايات المتحدة والدراسة تمت في العام 2008. واضح أن درجة الرضا تزداد عقب عمر 50 سنة.

قام الرئيس الفرنسي ساركوزي في العام الماضي بتبني اقتراح وضعه اثنان من أبرز الاقتصاديين المعاصرين، أمارتيا سن وجوزيف ستيجليتز، والاثنان حائزان على جائزة نوبل في الاقتصاد. طالب هذان الاقتصاديان رؤساء العالم بالتخلي عن المؤشرات الاقتصادية الكمية لقياس رفاه السكان. وطالبا بتقليص أهمية الإنتاج في القياس وإعطاء أهمية أكبر للمؤشرات الإنسانية وللأثار السلبية للتطور والنمو على البيئة. ولقد أعلن الرئيس الفرنسي أنه سوف يسعى إلى وضع مؤشر يقيس سعادة الناس في فرنسا، وأن هذا المؤشر سيكون أكثر دقة من المؤشرات الاقتصادية التقليدية لقياس الرفاه والتطور الاقتصادي.

جاء إعلان الحكومة البريطانية في أواسط شهر تشرين الثاني ليدعم هذا التوجه الجديد. إذ أعلنت الحكومة أنها ستطلب من مكتب الإحصاء القومي وضع فهرس/مؤشر دوري يقيس رفاه المواطنين. ولقد قام مكتب رئيس الوزراء بتكليف إحصائي معروف لصياغة الأسئلة التي ستضاف إلى استمارة مسح الأسر في ربيع 2011 لقياس رفاه وسعادة المواطنين. وتقول الحكومة أن المؤشر هذا يمكن أن يصدر بشكل فصلي مثل المؤشرات المعتمدة الأخرى. وسيتم التوصل إلى هذا المؤشر عبر صياغة أسئلة ذات طابع شخصي وذاتي وطرحها على عينة كبيرة من السكان³⁵.

ومن الجدير بالإشارة أن مكتب الإحصاء الكندي يقوم بإصدار مؤشر دوري حول رضاء الناس وسعادتهم، ولكن هذا المؤشر لا يحظى باهتمام السياسيين وصانعي السياسات هناك. ويبدو أن الأمر سيكون مغايراً في بريطانيا نظراً لاهتمام رئيس الوزراء البريطاني شخصياً بهذا المؤشر.

إن يبدو أننا أخيراً سوف نحصل على مقياس للسعادة، وأن الحكومات سيتم تقييمها ليس فقط على ضوء قدرتها على زيادة الإنتاج ولكن أيضاً على أرضية مساهمتها في زيادة أو تقليص سعادة مواطنيها. ماذا عن "مؤشر للسعادة" في الأراضي الفلسطينية؟ فكرة جيدة، على الرغم من أن هذا المؤشر سيتأثر إلى درجة كبيرة جداً بالاحتلال وممارساته القمعية. لذلك ربما يتوجب علينا انتظار زوال الاحتلال قبل وضع مؤشر لسعادة الفلسطينيين.

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة* للأعوام 1994-2009

المؤشر	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
السكان في منتصف العام (ألف نسمة)																
الأراضي الفلسطينية	-	-	-	2,871.6	2,962.2	-	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25
الضفة الغربية	-	-	-	1,838.8	1,891.2	-	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4
قطاع غزة	-	-	-	1,032.8	1,071.1	-	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8
الحسابات القومية (مليون دولار)																
ن.م.ج **	3,012.3	3,193.2	3,286.0	3,701.6	4,147.9	4,511.7	4,118.5	3,765.2	3,264.1	3,749.6	4,198.4	4,559.5	4,322.3	4,554.1	4,820.9	5,147.2
ن.م.ج للفرد (دولار) **	1,406.2	1,388.2	1,347.8	1,437.7	1,558.4	1,640.3	1,450.2	1,287.9	1,084.8	1,210.9	1,317.0	1,387.2	1,275.4	1,303.2	1,340.4	1,389.9
الإنفاق الأسري **	3,061.5	3,093.3	3,106.1	3,493.3	3,806.8	4,180.2	3,982.0	3,901.4	3,627.8	4,103.1	4,400.3	4,467.5	4,197.5	4,591.2	4,803.2	-
الإنفاق الحكومي	568.4	609.0	735.7	814.7	924.4	1,010.6	1,100.7	1,022.7	947.9	903.1	1,048.9	833.3	870.4	892.7	963.4	-
التكوين الرأسمالي الإجمالي **	1,051.5	1,065.0	1,160.7	1,310.6	1,531.2	2,081.2	1,561.1	1,120.0	954.1	1,204.0	1,022.3	1,265.7	1,347.2	1,122.9	1,315.1	-
صافي الميزان التجاري السلعي **	(1,609)	(1,522)	(1,652)	(1,786)	(1,951)	(2,636)	(2,432)	(2,055)	(2,082)	(2,382)	(2,210)	(2,009)	(1,668.6)	(1,970.5)	(2,169.8)	-
الواردات السلعية **	2,021.6	1,980.4	2,163.5	2,326	2,601.4	3,271.4	2,978.5	2,418.6	2,423.8	2,776.8	2,622.1	2,466.5	2,203.8	2,508.3	2,763.6	-
الصادرات السلعية **	412.5	458.1	511.7	539.9	650.7	635.4	546.6	363.2	341.8	394.4	412.3	457.5	535.2	537.8	593.8	-
الأسعار والتضخم																
متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيك	3.010	3.010	3.239	3.554	3.802	4.162	4.086	4.208	4.742	4.550	4.478	4.482	4.454	4.110	3.567	3.93
متوسط سعر صرف الدينار مقابل الشيك	4.304	4.304	4.548	5.007	5.351	5.839	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.042	5.54
معدل التضخم (%) ***	-	-	-	7.6	5.6	5.5	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75
سوق العمل																
عدد العاملين (ألف شخص)	-	417	429	481	549	588	600	505	477	564	578	633	622	666	648	717
نسبة المشاركة (%)	-	39	40	40.5	41.4	41.6	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.7	41.3	41.9	41.3	41.6
معدل البطالة (%)	-	18.2	23.8	20.3	14.4	11.8	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.6	21.5	26.0	24.5
الأوضاع الاجتماعية																
نسبة الفقر (%) ****	-	-	23.6	22.5	20.3	-	-	27.9	-	-	25.6	29.5	30.8	34.5	-	-

المؤشر	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة الفقر المدقع (%)****	-	-	14.3	14.2	12.5	-	-	19.5	-	-	16.4	18.1	18.5	23.8	-	-
المالية العامة (مليون دولار)																
صافي الإيرادات المحلية****	-	-	-	807	868	942	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.4
النفقات الجارية وصافي الإقراض	-	-	-	862	838	937	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,919.6
النفقات التطويرية المدعومة خارجياً	-	-	-	500	520	474	469	340	252	395	0	287	281	310	غ.م	46.8
فائض (عجز) الموازنة الجارية قبل الدعم	-	-	-	(55)	30	5	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,412.7)
إجمالي المنح والمساعدات	-	-	-	520	530	497	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	غ.م	1,401.9
فائض (عجز) الموازنة الكلي	-	-	-	(35)	40	28	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)
الدين العام	-	-	-	212	309	309	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	99.8
القطاع المصرفي (مليون دولار)																
موجودات/ مطلوبات المصارف	-	-	-	2,908	3,337	3,857	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893
حقوق الملكية	-	-	-	216	222	246	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910
ودائع الجمهور لدى المصارف	-	-	-	2,090	2,415	2,875	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111
التسهيلات الائتمانية	-	-	-	578	777	967	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109
عدد المصارف	7	13	15	19	21	21	21	21	20	20	20	20	21	21	21	20

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية.

* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة).

** البيانات بالأسعار الثابتة. سنة الأساس للفترة 1994-2003 هي سنة 1997، وسنة الأساس للفترة 2004-2009 هي سنة 2004، و بيانات العام 2009 أولية وعرضة للتقحيح والتعديل وهي مبنية على تقديرات ربعية.

*** حسب معدل التضخم بناء على مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سنة المقارنة مع متوسطها في السنة السابقة. سنة الأساس للفترة 1994-2006 كانت 1996 (100=1996)، سنة الأساس للأعوام 2007 و 2008 و

و 2009 هي 2004 (100=2004).

**** يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفقر بالعلاقة مع ميزانية الأسرة. الفقر المدقع: أية أسرة قياسية (6 أفراد: 2 بالغين، 4 أطفال) تحوز ميزانية تقل عن 1,886 شيكل شهرياً (2007) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والسكن.

الفقر النسبي: أية أسرة قياسية تحوز ميزانية تقل عن 2,362 شيكل شهرياً (2007) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والسكن، والصحة والتعليم والمواصلات ونفقات المنزل الأخرى.

***** يشكل إجمالي صافي الإيرادات مجموع الإيرادات الجارية بعد خصم الرديتات الضريبية منها.

- الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

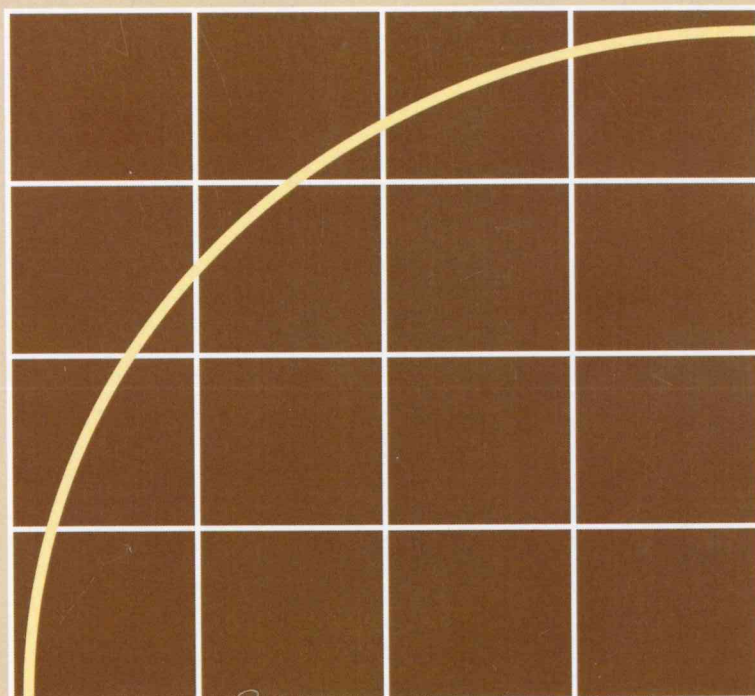
السياسات النقدية والمالية في الأراضي الفلسطينية

السياسة النقدية	
<p>تدار الشؤون والسياسات النقدية في الأراضي الفلسطينية من قبل "سلطة النقد الفلسطينية". ويحكم عمل سلطة النقد وثيقتان هما اتفاق باريس بين السلطة الوطنية وإسرائيل الذي تم توقيعه في 1994 (كوثيقة للعلاقات الاقتصادية ملحقاً باتفاقيات أوسلو)، وقانون سلطة النقد الذي أصدرته السلطة الوطنية في العام 1997. ولقد قامت سلطة النقد بإعداد مسودة مشروع قانون جديد لها (قانون البنك المركزي). ويمثل مشروع القانون هذا تحديثاً وتطويراً شاملاً لقانون سلطة النقد الحالي، وتسعى سلطة النقد إلى متابعة إصداره في الفترة القادمة.</p> <p>سلطة النقد الفلسطينية هي مؤسسة فريدة من نوعها، إذ إنها مسؤولة عن الشؤون النقدية في ظل غياب عملة وطنية (واتفاقيات رسمية على استخدام عملات دول أخرى)، وفي ظل استخدام ثلاث عملات في التداول في الأراضي الفلسطينية (الشيكل والدينار الأردني والدولار). بهذا المعنى فإن سلطة النقد الفلسطينية ليست بنكاً مركزياً بكل ما يحمله هذا المعنى، ولكنها مؤسسة تطمح لأن تتحول إلى بنك مركزي حديث كامل الصلاحيات تبعاً لخطة تحول استراتيجي وضعت لهذه الغاية وتم توفير الأرضية اللازمة لها في مشروع القانون الجديد.</p>	<p>مقدمة:</p>
<p>يحدد بروتوكول باريس أن سلطة النقد الفلسطينية هي المستشار الاقتصادي والنقدي للسلطة الفلسطينية ووكيلها المالي الوحيد. كذلك يعطي البروتوكول لسلطة النقد صلاحية ترخيص وتنظيم عمل المصارف والإشراف على القطاع المصرفي، بما فيها تأسيس غرفة مقاصة لتسوية التعاملات المالية بين المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية. ويضيف قانون سلطة النقد إلى المهام حق إصدار عملة وطنية (في الوقت المناسب)، فضلاً على إعداد وإصدار ميزان المدفوعات الفلسطيني، وهو ما يتم الآن بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.</p>	<p>الأهداف:</p>
<p>يتمثل التحدي الأكبر الذي تواجهه سلطة النقد في صياغة وتطبيق سياسة نقدية بظل غياب عملة وطنية. ويترك هذا الوضع مجالاً ضيقاً جداً للسياسة النقدية. فالأداة الرئيسية التي تستخدمها سلطة النقد هي نسبة الاحتياطي الإلزامي للمصارف (على الرغم من أن اتفاق باريس ينص على أن هذه النسبة يجب أن تتراوح بين 4 و8% بالنسبة لأنواع الودائع المختلفة بالشيكل الإسرائيلي). إلى جانب هذه الأداة، عملت سلطة النقد أيضاً على وضع سقف على التوظيفات الخارجية للمصارف وذلك بهدف تشجيع الإقراض المحلي، وتقليل احتمالية التعرض للمخاطر. ولقد تم مؤخراً (2010) تخفيض هذا السقف من 65% إلى 55% من إجمالي الودائع.</p> <p>كما وتعتبر شهادات الإيداع (بين المصارف) أداة أخرى تنوي سلطة النقد استخدامها لتنفيذ السياسة النقدية. ومن المتوقع أن يبدأ العمل بهذه الشهادات في عام 2011، حيث تسمح هذه الشهادات للمصارف ولسلطة النقد بالاقتراض والاقراض فيما بينها.</p> <p>أما فيما يتعلق بالدور الإشرافي والتنظيمي على المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية (18 مصرف محلي وأجنبي مع أكثر من 210 فرع)، فقد قامت سلطة النقد بدور يدعو للإعجاب. ويتمثل الإنجاز الأخير في هذا المجال بإنشاء مكتب معلومات الائتمان. ويتألف هذا المكتب من ثلاثة أنظمة. أولها نظام تسجيل يشتمل على معلومات كاملة عن الدائنين والكفلاء، وثانيها نظام الشيكات المرتجعة (نظام للحد من هذه الظاهرة) وأخيراً نظام التصنيف الائتماني.</p> <p>كما قامت سلطة النقد بإصدار قانون جديد للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، يعالج معظم جوانب القصور في القانون السابق، وبما يتوافق والممارسات الدولية الفضلى. وقام رئيس السلطة الوطنية بالتوقيع على هذا القانون، وتم نشره في الجريدة الرسمية في العام 2010.</p>	<p>الأدوات:</p>
<p>يتم تعيين محافظ سلطة النقد الفلسطينية ونائبه من قبل رئيس السلطة الوطنية، بناء على تنسيب من مجلس الوزراء. وتتم إدارة عمل السلطة من قبل مجلس إدارة مكون من 9 أشخاص هم المحافظ ونائبه وممثل لوزارة المالية بالإضافة إلى ستة أعضاء مستقلين من الخبراء والكفاءات. ويقوم رئيس السلطة بتسمية وتعيين اثنين، ومجلس الوزراء بتسمية ثلاثة، والمحافظ بتسمية واحد من هؤلاء الخبراء المستقلين. وتبلغ دورة عمل المحافظ ونائبه أربع سنوات قابلة للتجديد، أما دورة الأعضاء الآخرين في المجلس فهي ثلاث سنوات.</p>	<p>الإطار التنظيمي:</p>

تمويل الحكومة:	<p>ينص قانون سلطة النقد أنه يمكن لسلطة النقد، وبناء على طلب من وزير المالية، تقديم قروض بدون فوائد لتمويل عجز موسمي في الموازنة. على أن لا تزيد قيمة القرض عن 10% من الإيرادات المحلية (حسب قانون الموازنة المعمول به) ولمدة لا تزيد عن 3 أشهر قابلة للتجديد 4 مرات فقط (أي لمدة سنة).</p> <p>كما ينص القانون على أن يقوم رئيس السلطة الوطنية ووزير المالية ومجلس الوزراء باستشارة محافظ سلطة النقد عند اتخاذ قرارات ذات علاقة بالنقد والدين. وكذلك عند التعامل مع قضايا مالية لها تأثير على الشؤون النقدية في الأراضي الفلسطينية. كما يحق لسلطة النقد (إذا شاءت) أن تباع وتشتري سندات الخزينة بشكل مباشر أو غير مباشر.</p> <p>يتبين مما سبق أن سلطة النقد الفلسطينية تتمتع باستقلال نسبي عن السلطة التنفيذية، هذا على الرغم من أن رئيس السلطة الوطنية له تأثير ما عبر تعيين أعضاء مجلس الإدارة. على أنه يصعب تقييم الاستقلالية الفعلية لسلطة النقد على أرض الواقع والتجارب الفعلية نظراً لأن أدوات السياسة المتاحة ليست بذات القوة والفعالية كما الأدوات المتاحة لدى البنوك المركزية التقليدية.</p>
المسؤولية:	<p>يعتبر مجلس الإدارة السلطة العليا في سلطة النقد، وهو المكلف بإقرار السياسات والإشراف على إدارة عمليات المؤسسة بما يخدم السياسة الاقتصادية المقررة للسلطة الفلسطينية. ويتمتع المجلس بصلاحيات كاملة لتحقيق أغراض المؤسسة وفقاً لأحكام هذا القانون. ومع ذلك فإن المجلس مسؤول أمام رئيس السلطة الفلسطينية، إذ يتوجب على سلطة النقد تقديم تقرير ربع سنوي للرئيس يغطي نشاطاتها وأعمالها إلى جانب عرض للمناخ النقدي والمصرفي في الأراضي الفلسطينية. هذا بالإضافة إلى تقديم تقرير سنوي عن هذه الأوضاع بعيد انتهاء السنة المالية.</p>
السياسة المالية:	
أهداف الموازنة على المدى المتوسط:	<p>يتمثل الهدف الأساسي في تقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية لتمويل الموازنة. ولقد بلغت هذه المساعدات في العام 2010 حوالي 1.28 مليار دولار (1,147 مليون لتمويل النفقات الجارية و130 مليون لتمويل الإنفاق التطويري)، مقارنة مع نحو 2 مليار دولار عام 2008 (1,760 مليون و250 مليون على التوالي). تهدف الحكومة إلى تقليص نسبة الاعتماد على المساعدات الخارجية لتمويل الإنفاق الجاري إلى 1 مليار دولار في العام 2011. كما ترمي إلى أن يصبح الإنفاق الجاري بكامله ممولاً من المصادر المحلية في العام 2013.</p>
إدارة الدين العام:	<p>تم وضع قانون جديد للدين العام لدى السلطة الفلسطينية في العام 2005. وينص القانون على إنشاء لجنة يرأسها وزير المالية وعضوية محافظ سلطة النقد والمدير العام لهيئة سوق رأس المال وذلك بهدف تصميم استراتيجيات لإدارة الدين العام. كذلك تم إنشاء دائرة للدين العام في وزارة المالية لتوفير الدعم التقني والدراسات حول الدين والقروض الأجنبية. ولقد فرض القانون سقفاً على الدين العام بحيث لا يزيد على 40% من الناتج المحلي الإجمالي، كما حدد القانون أشكال الاتفاق الكلي التي يمكن للحكومة الاستدانة من أجل تنفيذها.</p> <p>بلغ إجمالي الدين العام للسلطة الوطنية في نهاية العام 2010 مقدار 1,883 مليون دولار، 55% منها كانت ديوناً أجنبية.</p>
تصنيفات وأبواب الموازنة:	أبواب موازنة السلطة الفلسطينية هي في توافق تام مع التصنيفات الدولية المثلث.
فعالية الإدارة المالية:	<p>عقب الإصلاحات المكثفة وإعادة الهيكلة الجزرية التي بدأت منذ العام 2005 توصل صندوق النقد الدولي نتيجة مفادها أن "شفافية الحسابات الحكومية الفلسطينية هي نموذج للحكومة الصالحة في الدول النامية". وتتوفر معلومات كاملة وآنية عن حسابات السلطة الوطنية ووضعها المالي على الصفحة الإلكترونية لوزارة المالية.</p>
المساعدات السلعية:	<p>لا يوجد مساعدات مباشرة لأسعار السلع الغذائية أو الوقود في الموازنة الفلسطينية، ولكن الأراضي الفلسطينية تتلقى كميات كبيرة من المساعدات الغذائية (من الاونروا وبرنامج الغذاء العالمي بشكل رئيسي). ولقد بلغت هذه المساعدات 224 ألف طن مكافئ في العام 2009. وتقوم هاتان الهيئتان بتقديم مساعدات لنحو 1.9 مليون شخص في الأراضي الفلسطينية (47% من السكان). كما تجدر الإشارة إلى أن الحكومة تجد نفسها مضطرة لتسديد جزء من فواتير الكهرباء والماء التي يتم شراؤها من إسرائيل والتي لا تقوم البلديات بتسديد أثمانها.</p>

2017

Economic & Social Monitor



**Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)
Palestine Monetary Authority (PMA)**

**Volume 23
January**



**Palestine Monetary Authority
(PMA)**



**Palestinian Central Bureau of
Statistics (PCBS)**



**Palestine Economic Policy
Research Institute (MAS)**

***Quarterly* Economic and Social Monitor**

Volume 23

January 2011

This issue is based on contributions from researchers of:

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
The Palestinian Central Bureau of Statistics (Coordinator: Amina Khasib)
Palestine Monetary Authority (Coordinator: Mohammad Atallah)

Editor: Numan Kanafani
General Coordinator: Haneen Ghazawneh

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute/MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

Copyright

© 2011 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah
Telephone: +972-2-298-7053/4
Fax: +972-2-298-7055
e-mail: info@pal-econ.org
website: www.pal-econ.org

© 2011 Palestinian Central Bureau of Statistics
P.O. Box 1647, Ramallah
Telephone: +972-2-2982700
Fax: +972-2-2982710
e-mail: diwan@pcbs.gov.ps
website: www.pcbs.gov.ps

© 2011 Palestine Monetary Authority
P.O. Box 452, Ramallah
Telephone: +972-2-2409920
Fax: +972-2-2409922
e-mail: info@pma-palestine.org
website: www.pma.ps

To Order Copies

Contact the Administration on the above addresses.

January, 2011

Foreword

We are pleased to present the 23rd volume of the Economic and Social Monitor, which tracks the most significant economic and social trends that took place during the third quarter of 2010. This volume evaluates the national accounts in the third quarter (GDP in constant prices) and labor market conditions (labor force, unemployment and wages). This volume highlights the main results of the economic institutions survey (number of employees, production and value added). It also includes the traditional sections of governmental budget development, the banking sector, investment indices, prices and purchasing power during the third quarter. In addition, it presents the legal and legislative environment and Israeli measures during the same period. Finally, it highlights the results of cultural institutions survey of 2010 conducted by PCBS.

In light of the widening gap and decreasing communication between the West Bank and Gaza Strip, the reader will notice that there's some data lacking in regards to the latter. We hope that this division will come to an end in the near future so that sound and comprehensive economic policy may be formulated for the advancement of a unified Palestine.

On another note, this volume also includes six independent topical boxes addressing important local and international economic issues. The first box shows the main results of a report about the economical activities in Gaza Strip. The second box analyzes the results of the Global Entrepreneurship Monitor concerning the activities and conditions of entrepreneurs and the launching of new businesses in a number of countries in the Middle East and North Africa, including the Palestinian Territories. The third box revises the report issued by one of the World Bank organizations analyzing the activities of the World Bank in the Palestinian Territories over the last decade. The fourth box shows the Research and Development indicators in the West Bank; while the fifth box presents the successes and difficulties of the technology industry in Israel. Finally, the last box presents the "Happiness index", a better indicator of social and economic well-being than the traditional GDP per capita measures.

Samir Abdullah
Director General
Palestine Economic Policy
Research Institute (MAS)

Ola Awad
President of the
Palestinian Central Bureau
Of Statistics (PCBS)

Jehad Alwazir
Governor
Palestine Monetary Authority
(PMA)

Contents

1. Economic Activity – Overview	0
Box 1: Economic activity in the Gaza Strip	3
2. Labor Market	4
2.1 The Labor Force and Rate of Participation	4
2.2 Unemployment	7
2.3 Wage and working Hours	9
2.4 Vacancy Announcements	10
Box 2: Global Entrepreneurship Monitor: 2009 Regional Report The Middle East and North Africa	12
3. Economic Institutions in the Palestinian Territory (2009 survey)	14
3.1 Number of Employees	15
3.2 Total Production	15
3.3 Gross Value Added	16
4. Public Finance	16
4.1 Budget Summary	17
4.2 Analysis of Revenues and Expenditures	18
4.3 Analysis of public expenditure items	20
4.4 Financial Surplus (deficit)	22
4.5 Public Debt	22
Box 3: World Bank: "We did not succeed, but we should not be blamed for the failure!"	24
5. Banking Sector	25
5.1 Major Developments in the Consolidated Balance Sheet of Banks	26
5.2 Performance Indicators of the Banking System	32
5.3 Clearing-house activities	33
5.4 Palestine Stock Exchange	33
6. Investment Indicators	37
6.1 Registration of companies	37
6.2 Building Licenses	39
6.3 Cement Import	40
6.4. Hotel Activity	41
Box 4: Research and development in the Occupied Palestinian Territory	42
7. Prices and Purchasing Power	43
7.1. Consumer Prices	43
7.2. Producer Prices and Wholesale	45
7.3. Construction and Road Costs Index	46
7.4. Currency Exchange Rates and the Purchasing Power	47
Box 5: Successes and failures of high-technology industry in Israel	48
8. Legal and Legislative Environment	49
9. Israeli Violations	49
9.1. Palestinians killed and Injured	49

9.2. Obstacles to the Movement of People and Goods	50
9.3. Violations Against Education and Health Sectors	50
9.4. Israeli Attacks on Palestinian Homes in the West Bank (excluding Jerusalem)	50
9.5 Violations in Jerusalem	51
10. Survey of Cultural Institutions in the Palestinian Territory (2010)	51
Box 6: Happiness Index	53
Key Economic Indicators in the West Bank* and the Gaza Strip, 1994-2009	55
Monetary and Fiscal Institutional Information: Palestine	57

List of Tables

Table 1:	Key quarterly economic indicators in the Palestinian Territory (excluding Jerusalem) - in million US \$
Table 2:	% distribution of the sectoral contributions to GDP (excluding Jerusalem) (constant prices, base year 2004)
Table 3:	Labor force participation rates of persons aged 15 years and over in the Palestinian Territory by Region and Sex for the four quarters of 2009 and the first three quarters of 2010
Table 4:	Distribution of workers in the Palestinian Territory by Employment, Status and Region- years 2008, 2009 and 2010
Table 5:	Distribution of workers in the Palestinian Territory by Economic Activity and Region- years 2008, 2009 and 2010
Table 6:	Employment among persons aged 15 and older in the Palestinian Territory - by Place of Work.: 2008, 2009 and 2010
Table 7:	Unemployment rate among persons aged 15 years and over (who are part of the workforce) in the Palestinian Territory: by Region and Sex- years 2008, 2009 and 2010
Table 8:	Unemployment rate among persons aged 15 years and over (who are part of the workforce) in the Palestinian Territory: by Sex and Age Group- years 2008, 2009 and 2010
Table 9:	Unemployment rate among persons aged 15 years and over (who are part of the workforce) in the Palestinian Territory: by Sex and Years of Schooling- years 2008, 2009 and 2010
Table 10:	Average weekly working hours, monthly working days and daily wage of known-wage workers (in NIS) in the Palestinian Territory: by Place of Work- years 2008, 2009 and 2010
Table 11:	Vacancy announcements in daily newspapers in the Palestinian Territory during quarters two and three of 2010
Table 12:	Number of job vacancies announced in daily newspapers- by Qualifications and Sector during the second and third quarters of 2010
Table 13:	Number of vacancies by Specialization and Sector during the third quarter of 2010
Table 14:	Number of workers in different economic enterprises in the West Bank and the Gaza Strip- 2009
Table 15:	Value of production in economic institutions operating in the West Bank and the Gaza Strip for 2008 and 2009
Table 16:	Gross value added of the economic institutions operating in the Palestinian Territory- 2008 and 2009
Table 17:	Summary of the financial status of the Palestinian National Authority during the third quarter of 2010
Table 18:	Indicators of public revenues and grants during the third quarter of 2010
Table 19:	Grants and foreign aid to the Palestinian Authority in the third quarter of 2010
Table 20:	Indicators of public expenditure and net lending during the first and second quarters of 2010
Table 21:	Indicators of fiscal deficit as a percentage of nominal GDP during the third quarter of 2010
Table 22:	Public Debt- 2010
Table 23:	Distribution of direct credit facilities portfolio- from the third Quarter of 2008 until the third quarter of 2010
Table 24:	Consolidated budget of the Palestinian banking system- from the second quarter of 2008 until the third quarter of 2010

- Table 25: Indicators of the performance of the banking system- from 2008 until the third quarter of 2010
- Table 26: Number and value of checks presented for clearing and those returned- from first quarter 2008 to first quarter 2010
- Table 27: Development of the number of new companies registered in the West Bank during the period from 2008 until 2010
- Table 28: Distribution of the value of capital of companies registered in the West Bank- by Legal Classification: the four quarters of 2009 & the second quarter of 2010 (JD)
- Table 29: Distribution of the number of newly- registered companies in the West Bank- by Governorate: the four quarters of 2009 & the second quarter of 2010
- Table 30: Building Indicators: licenses and licensed areas in the West Bank- from the first quarter of 2009 until the third quarter of 2010
- Table 31: The amount of cement imported into the West Bank- from the first quarter of 2009 until the third quarter of 2010
- Table 32: Change in Hotel Activity in the third quarter of 2010 compared to the second quarter of 2010 and the third quarter of 2009
- Table 33: Average Change in CPI by Commodity Group in the Palestinian Territory in the third quarter of 2010, Compared to the second quarter of 2010 and the third quarter of 2009 (Base Year: 2004 = 100)
- Table 34: Price movement of main commodity groups in the third quarter of 2010 Compared to the second quarter of 2010
- Table 35: Average monthly and quarterly percentage changes in the construction cost index (CCI) in the West Bank, quarter two and quarter three of 2010 (Base Month: January 2007 = 100)
- Table 36: Average monthly and quarterly percentage changes in the road cost index (RCI) in the West Bank, quarter two and quarter three of 2010 (Base Month: January 2008 = 100)
- Table 37: Average monthly exchange rates (US \$ and JD against NIS) and changes in purchasing power
- Table 38: Israeli violations in the Palestinian Territory- Quarter three 2010
- Table 39: Total number of border crossing closures with Israel- Quarter three 2010
- Table 40: Israeli Defense Force physical interventions in the education and health sectors in the West Bank- quarter three 2010
- Table 41: Israeli attacks on Palestinian homes in the West Bank (excluding Jerusalem)
- Table 42: Israeli attacks on Jerusalem during 2010
- Table 43: Distribution of cultural institutions in the Palestinian Territory by Type and Governorate- 2010

List of Figures

- Figure 1: Relative distribution of the vacancies advertised in newspapers by geographical area during the third quarter of 2010
- Figure 2: Relative distribution of the institutions operating in the Palestinian Territory- by Economic Activity, 2009
- Figure 3: Structure of domestic revenues
- Figure 4: Structure of current expenditures
- Figure 5: Net assets of banks operating in the Palestinian Territory during the period from the first quarter 2009 until the third quarter of 2010
- Figure 6: Structure of banks assets end of the third quarter 2010
- Figure 7: Development of the direct credit facilities and overseas deposits as a percentage of the total assets of banks- years 2008, 2009, 2010
- Figure 8: Distribution of credit facilities by type- end of the third quarter 2010
- Figure 9: Distribution of credit facilities by target sector- end of the third quarter 2010
- Figure 10: Share of each of the West Bank and Gaza from the total facilities-years 2008, 2009, 2010
- Figure 11: The developments of the growth in the public deposits from the first quarter 2008 until the third quarter of 2010
- Figure 12: Credit facilities and the public deposits in the West Bank and Gaza – end of the third quarter 2010
- Figure 13: Distribution of the public deposits by Deposit Type- end of the third quarter 2010
- Figure 14: Distribution of the public deposits by Depositing Currency- end of the third quarter 2010
- Figure 15: Ratio of credit facilities to the total deposits of the public- from the first quarter 2008 until the third quarter of 2010
- Figure 16: Structure of liabilities of banks operating in the Palestinian Territory- end of the second quarter 2010
- Figure 17: Number of shares traded on the Palestine Stock Exchange- the second and third quarters of 2010
- Figure 18: Value of shares traded on the Palestine Stock Exchange- the second and third quarters of 2010
- Figure 19: Average share price in Palestine- the third quarter of 2010 and previous quarters
- Figure 20: Al-Quds index- the first three quarters of 2010
- Figure 21: The value of stocks listed on the Palestine Stock Exchange by sector- third quarter of 2010
- Figure 22: The value of stocks traded on the Palestine Stock Exchange by sector- third quarter of 2010
- Figure 23: Distribution of the capital of new companies registered in the West Bank by Economic Activity during the third quarter of 2010 (%)
- Figure 24: Percentage Distribution of the capital new companies registered in the West Bank- by Governorate: the first quarter of 2010 (%)
- Figure 25: Number of Operating Hotels in the Palestinian Territory, quarter three 2007-2010
- Figure 26: Hotel Room Occupancy Rates, quarter three 2007-2010
- Figure 27: General trend of the producer prices indices in the Palestinian Territory, quarter three 2009 and quarter three 2010 (Base year: 2007 = 100)
- Figure 28: General trend of the wholesale prices indices in the Palestinian Territory, quarter three 2009 and quarter three 2010 (Base year: 2007 = 100)
- Figure 29: Monthly change in the purchasing power of the US \$ and JD in the Palestinian Territory

List of Boxes

- Box 1: Economic activity in the Gaza Strip
- Box 2: Global Entrepreneurship Monitor: 2009 Regional Report (the Middle East and North Africa)
- Box 3: The World Bank: “We did not succeed, but we should not be blamed for the failure!”
- Box 4: Research and development in Palestine
- Box 5: Successes and failures of high-technology industry in Israel
- Box 6: Happiness Index

Executive Summary

Economic Activity: Palestinian GDP has been stable between the 2nd and 3rd quarter of 2010, with a slight decline in the GDP per capita by 1.3%. However, GDP grew by 7.8% in the 3rd quarter 2010 compared to 3rd quarter 2009. As for the contribution of different economic sectors in GDP, the construction sector recorded the highest growth in contribution to GDP, reaching 14% compared to 2nd quarter 2010.

Labor Market: Quarterly data showed a decrease in employment numbers, from 755.9 thousand in the 2nd quarter 2010 to 709.5 thousand in the 3rd quarter 2010. The distribution of workers by place of work was: 63.5% in the West Bank, 26% in Gaza Strip and 10.5% in Israel and settlements. In addition, the unemployment rate in the Palestinian Territories increased to 26.6% during the 3rd quarter compared to 22.9% in the 2nd quarter. With regard to daily wages, the average daily wage in Gaza Strip equals about 67% of the wage rate in the West Bank, and 37.5% of the average wage of those working in Israel during the 3rd quarter of 2010. On the other hand, advertisements for job openings in newspapers amounted to a total of 1,724 ads. This represents a 30.3% increase compared with the 2nd quarter.

Economic Institutions in the Palestinian Territories (2009 survey): The PCBS published in November 2010 the annual survey for the economical institutions working in the Palestinian Territories in 2009. The number of economical institutions working in the Palestinian Territories within the economical activities covered in the survey was 102,483 institutions (29,759 in Gaza Strip and 72,724 in the West Bank). The number of workers in those institutes was 292,609 workers, with an increase of 13.4% compared to 2008. The total production of the economic activities in economical institutions working in the Palestinian Territories was \$5,717.2 million, with an increase of 10% compared to 2008.

Public Finance: Total government revenues in the 3rd quarter increased remarkably, to reach \$504.5 million (up almost 10.69%

compared to 2nd quarter 2010). In addition, total public expenditure decreased in the 3rd quarter by 5% to reach 768 million compared to the previous quarter. Public expenditure decrease and revenue increase resulted in the decrease of the budget deficit during the 3rd quarter to reach \$169.7 million compared to a \$300.1 million deficit in the 2nd quarter 2010.

Banking Sector: Net assets of banks operating in the Palestinian territories increased by 5.2% by the end of the 3rd quarter compared with the 2nd quarter of 2010. Total credit facilities reached \$2782.7 million during the 3rd quarter of 2010, an increase of 7.5% compared with the previous quarter. Additionally, the number of checks presented for clearing increased by 6.5%, as their value rose by 7.5% between the quarters. This increase (in the number and total value of checks presented for clearing) met the increase in the number and value of the returned checks, so its number increased by 1.2% and its value increased by 1% compared to the previous quarter.

Palestinian Securities Exchange: The number of shares traded in the market for the 3rd quarter, decreased by 57.6% to reach 36.3 million shares. The decrease of traded shares was accompanied by a sharp decrease in the value of shares between July and August, registering a decrease by 53.7% between the end of the 2nd and 3rd quarters of 2010. Finally, the Al-Quds index closed at 503.74 points at the end of the 3rd quarter, a decrease of 2.4% compared to the previous quarter.

Company registration: The number of companies registered in the West Bank witnessed a remarkable decrease of about 62% compared with the previous quarter. This comes as a result of the new procedures followed in company registration. The registry document is checked by the lawyers syndicate for 500 J.D for the regular public company and 700 J.D for the private stock-holding company, in addition to original registration fees. Total capital for newly registered companies in the West Bank amounted approximately to 23 J.D million, recording a decrease of 68.7% compared to the previous

quarter. Regarding the distribution of the listed companies, 3rd quarter data shows that the largest proportion of those companies-resembling the previous quarter- were in Ramallah and Al-Bireh (29.3%), Hebron(13.4%), Nablus and Bethlehem(11.6%).

Building licenses and cement imports:

Factors which influence the number of building licenses are also very closely related to cement importation. The number of building licenses in the West Bank increased by 12% during the 2nd quarter of 2010 compared to the equivalent quarter in 2009. The number of licensed dwelling also increased, 610 more than in 2009. Furthermore, the amount of imported cement increased in the 3rd quarter of 2010 by 9% compared to the 3rd quarter of 2009. There has been no available data about building licenses and cement imports for the Gaza Strip.

Hotel Activity: The total number of guests in hotels located in the Palestinian Territories was 137,733 during the 3rd quarter of 2010, of which 11.1% Palestinian and 35.1% European. Compared to the 2nd quarter of 2010, it's vivid that there was a decrease in the number of guests by 1.7%, but a 1.3% increase from the 3rd quarter of 2009.

Prices and purchasing power: Compared to the previous quarter, the Consumer Price Index (CPI) in the Palestinian Territories increased by 1.32% during the 3rd quarter of 2010. At basic consumer price levels, the cost of fuel such as the fuel of the cars, recorded the highest decrease during the 3rd quarter amounting to 0.02%. Sugar recorded a remarkable increase of 8.52% compared to the previous quarter. Additionally, the producer price index increased by 0.58% during the 3rd quarter compared to the 2nd quarter. The Construction Price Index for residential and non-residential buildings in the West Bank during the 3rd quarter of 2010, increased by 0.42% compared to the 2nd quarter. Moreover, purchasing power of the US Dollar decreased by 5.3% and of the Jordanian Dinar decreased by 5.5%. This means that the first nine months of 2010 witnessed a remarkable decline of the Jordanian Dinar (3.8%), and the US Dollar (3.7%).

Legal and legislative environment: The president of the Palestinian Authority didn't issue any decisions about laws regarding the economic situation in the Palestinian Territories during the 3rd quarter. According to decisions issued by the president during the 2nd quarter of 2010, there's a significant progress regarding the application of prohibiting the selling of settlement goods and exchanging them with local goods. The Council of the Ministries, in its meeting held on 23/8/2010, decided to withdraw government cars from employees and transferring them to public service. This lies in the framework of the rationalization plan that the government follows.

Israeli measures: The number of martyrs reached 22 Palestinians in the 3rd quarter 2010, including 17 martyrs in the Gaza Strip, and 5 in the West Bank. Additionally, 158 were injured. The number of prisoners reached 673, mostly in the West Bank and two in the Gaza Strip. The occupation force continue its policy in placing permanent and temporary checkpoints throughout the West Bank reaching 613 in July, and 484 in August and 979 September. The crossing points between Gaza and Israel were closed 300 times during the 3rd quarter. Moreover, the crossing points between Gaza and Egypt were closed 95 times during the same period.

The cultural Institutions in the Palestinian Territories, 2010 Survey: The PCBS issued in October 2010, the results of the cultural institutions survey in the Palestinian Territories during the year. The number of cultural institutions in the Palestinian Territories was 611 institutions (475 institution in the West Bank and 136 in Gaza Strip). The cultural institutions were divided into 6 categories: cultural centers, which had the biggest portion of total cultural institutions (350 in the West Bank and 121 in Gaza Strip). Museums amounted to 6, distributed in the West Bank only. T.V and radio channels reached 45 channels in the West Bank versus 11 channels in Gaza Strip. Public libraries amounted to 65 (52 in the West Bank and 13 in Gaza Strip). Theaters amounted to 15 and publishing and distribution houses amounted to 9.

Areas of discussion in this issue: In this issue of the monitor, six different topics have been discussed separately in independent boxes.

Economic activity in Gaza Strip: “Portland Trust” institution published in December 2010 a brief report regarding the economic situation in Gaza Strip. The report began by presenting the development of the labor force and operations between 2006 and 2010. The report showed that the operating level in Gaza Strip remained the same (160 thousand workers). However, the distribution among sectors witnessed a radical change. The share of the public sector from the total operations increased from 28% in 2006 to 70% in 2010. The report confirmed that, regardless of the growth of the public sector in the preceding year (16%), and the optimism after the ending of the Israeli siege on Gaza, the situation didn’t improve a lot.

Global Entrepreneurship Monitor, regional report for the Middle East and North Africa, 2009: The Global Entrepreneurship Monitor (GEM) is a consortium of research institutions aiming at providing high-quality information regarding the level of entrepreneurial activities in the world. This regional report was issued in December 2010. The number of countries participating in the consortium for the Middle East and North Africa was 13 countries. The results show that the percentage of entrepreneurial spreading in the Palestinian Territories is only 3% (the least of the Middle East and North Africa). These low percentages compared to other countries, specifically the Middle East and North Africa, encouraged the researchers to formulate a group of recommendations to increase entrepreneurial rates among Palestinians.

The World Bank: “We didn’t succeed but we’re not responsible for the failure”: The World Bank published a report in October 2010 assessing the performance of the World Bank organizations in the Palestinian Territories during the preceding decade (2001-2009). On the contrary of the report issued in 2002, which assessed the performance of the World Bank organizations in the West Bank and Gaza Strip during 1993-2000, the recent report uniquely provided a more comprehensive coverage for the organizations activities. In addition, the recent report

provided a more sincere and realistic assessment for the World Bank activities in the Palestinian Territories. The report came up with a vital result:” The main goals that the Bank organizations are aiming at, are now further and harder to reach than in the nineties.” According to this result, the report recommends that: “The World Bank organization has to review its warrants, roles and activities in Gaza Strip and the West Bank. In addition, it must recognize that its efficiency in supporting the long-term growth goals depends mainly on the political framework of the Palestinian-Israeli relations”.

Research and Development in Palestine: The PCBS issued in November 2010, the results of the Research and Development indicators in the West Bank during 2009. The survey covered the High Education sectors, N.G.O’s and Palestinian Government institutions. The survey showed that total expenditure on research and development in the West Bank was \$29 million (approximately 0.54% of the GDP). Expenditure on research and development was divided as: 34.2% in government sector, 17.5% in N.G.O’s and 48.3% in High Education institutions. The number of researchers rose from 150 to 232 researchers for every million person in the West Bank during 2008 and 2009, respectively. In addition, the number of people working in research institute recorded a significant increase (90%) in 2009 compared to 2008.

The success and failure of technological activities in Israel: The “Economist” magazine published in its first volume this year, an article about the technology in Israel. The article pointed that during the last two decades, Israel shifted from a semi-socialist economy to a “superpower” in technology. Israel is the first country in launching “start up” companies and venture capital. The article dealt with 4 issues which doubt that this success will last for long, because the technological economy lies on a weak base. Secondly, Israel is poor at transferring its projects into big local institutions. Third, the activities of the Israeli technology companies are limited to “hardware” and “software”, and its contribution in the internet contents is very poor. Fourth, the “miracle technology” records on of the least participation rates in market

power between developed countries (only 55%). The article ends up with the following warning:” The problem facing the success of the Israeli economy in the long-run may not be its ability to establish companies, but its failure in merging the Arab-Israelis with Orthodox Jews, which are the 2 sections which will represent 1/3 of Israel citizens till 2015, in its framework.”

The Happiness Index: This box argue that the basic economical indices, like wages or GDP per capita, aren’t sufficient or true indicators for social well-being. The average number of Japanese people who said that they’re happy, for example, remained the same between 1958 and 1987, knowing that the wage of the typical Japanese increased 5 times during the same period. Also, the percentage of Americans who said that they’re “very happy” remained the same (about 30%) from the fifties of the preceding century up till now. This box shows that many countries, like France, Britain and Canada became interested in increasing their interest in humanitarian indices, which measure happiness levels, instead of using traditional indicators.

1. Economic Activity – Overview

GDP has remained stable between the second and third quarters of 2010, with a slight decline in the GDP per capita (1.3%). Compared to the corresponding quarter of the previous year; however, GDP grew by 7.8% in the third quarter of 2010. This corresponds to a growth of 4.7% in GDP per capita. It is clear that the growth of the GDP is higher than the growth in per capita due to the population growth during that period.

Conditions in the labor market worsened during the third quarter of 2010 as the labor force participation rate fell by one percentage point and the unemployment rate rose to 26.6% (up more than 3 percentage points). Furthermore, the inflation rate increased significantly between the second and third quarters of 2010 – from almost zero to 1.32%. Given the rising unemployment rate, rising inflation is of much concern since those people who are out of work and living on a shrinking budget will have to cut costs even further.

Table 1: Key quarterly economic indicators in the Palestinian Territory (excluding Jerusalem) - in million US \$

Index	2 nd quarter 2009	3 rd quarter 2009	4 th quarter 2009	1 st quarter 2010	2 nd quarter 2010	3 rd quarter 2010
GDP	1,298.8	1,307.1	1,327.4	1,344.3	1,417.8	1409.5
GDP per capita (USD)	352.1	351.8	354.6	356.6	373.4	368.4
Participation in labor force (%)	41.4	41.7	41.6	40.7	41.5	40.5
No. of workers (per thousand)	738.7	709.2	724.2	743.7	755.9	709.5
Unemployment rate (%)	22.2	25.8	24.8	22.0	22.9	26.6
Inflation rate (%)	0.86	1.90	1.30	0.46	0.06	1.32
Total domestic revenue	355.3	453.8	397.3	447.1	455.5	504.2
Total current public expenditure	644.4	952.2	597	708.1	755.5	673.8
Current budget deficit before funding	(289.1)	(498.4)	(199.7)	(261)	(300.1)	(169.7)
External funding for current budget	148.3	663.4	284.2	207.6	317.6	177.9
Current budget deficit after funding	(140.8)	165	84.5	(53.4)	17.5	8.2
Development Expenditures *	61.8	56.8	58.6	50.4	52.5	94.2
External funding for development expenditure	12.7	5.1	9.9	2.2	22.2	16.9
The total budget deficit before funding	(350.9)	(552.2)	(258.3)	(311.4)	(352.6)	(263.9)
The total budget deficit after funding	(189.9)	(113.3)	35.8	(101.6)	(12.9)	(92.2)
People deposits in the banks	5,988.7	6,385.9	6,295.3	6495.5	6379.7	6621.3
Credit facilities	2,099.7	2,261.2	2,233.9	2,586.5	2587.7	2782.7
Total public debt			1,732	1,813	1,845	1,940
-to local banks			561	630	677	767.7

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics provided National Accounts, Labor Market, Price indices data, and the Palestinian Monetary Authority provided the Indicators of Public Finance and Banking Indicators).

* Figures of national accounts at constant prices (base year 2004). Figures of 2009 quarters have been revised more than once, and they are still subject to further revision. Figures of the first quarter of 2010 have been revised once. Since this is the first version of the 2010 second-quarter, it is open to revision and editing.

** Inflation rate for the quarters was calculated by comparing the index of consumer prices in each quarter with the previous quarter.

*** Part of the development expenses was included in the small capital expenditures in January, February and March, 2009.

The PNA's budget balance has seen a remarkable improvement, while domestic revenues rose by about \$50 million, and expenditure in 2010 decreased by about \$80 million. This improvement is further illustrated by the availability of surplus \$8 million in the current expenditure budget (provided foreign funding has been received). The budget deficit in the third quarter of 2010 was lower than it had been in recent years due to the amount of foreign funding currently being received by the PNA. Nonetheless, the lack of external funding in relation to developmental spending led to an overall budget deficit (after receiving foreign funding) of \$ 92 million. The deficit was financed by borrowing from domestic and external sources, raising the public debt to \$ 1.9 billion (about 37% of GDP).

The sectoral distribution of GDP has not changed substantially during the third quarter (see Table 2). It is noteworthy that a comparison between corresponding quarters is better than comparison between successive quarters when assessing the sectoral contribution of GDP. This is due to the seasonal fluctuations in sectoral activity, such as the construction boom during summer months. Comparing the third quarter of 2010 with the third quarter of 2009, there was an increase of construction-to-GDP ratio of four percentage points, while the services sector contribution was two points. Yet the services sector remains the largest contributor to GDP – contributing almost a quarter.

**Table 2: % Distribution of the sectoral contributions to GDP
(excluding Jerusalem) (constant prices, base year 2004)**

Economic activity	2009				2010		
	Q2	Q3	Q4	Total	Q1	Q2	Q3
Agriculture and fishing	5.1	4.1	5.2	4.8	5.0	5.5	3.9
Mining, manufacturing, water, electricity	14.5	14.4	14.4	14.6	14.5	12.4	11.5
Construction	8.2	7.6	6.9	7.4	7.5	9.7	11.1
Wholesale and retail trade	10.2	10.6	10.9	10.7	10.7	10.7	11.1
Transport, storage and telecommunications	8.4	8.5	8.7	8.7	8.5	8.6	8.8
Financial Intermediation	5.3	5.7	5.8	5.5	5.8	5.5	5.6
Services	24.3	23.4	22.8	23.7	22.8	22.3	21.6
Real Estate, Renting and Business	9.6	8.7	7.8	8.9	8.0	8	7.2
Community, social and personal service activities	1.9	1.9	1.7	1.8	1.9	1.9	1.7
Restaurants and hotels	1.2	1.5	1.5	1.3	1.5	1.7	1.7
Education	8.7	8.5	8.9	8.8	8.7	8	8.4
Health and social work	2.9	2.8	2.9	2.9	2.7	2.7	2.6
Public administration and defense	14.0	14.3	14.7	14.5	14.7	14.2	14.5
Home Services	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
Less: financial intermediation services, clearing indirect	-5.2	-5.4	-5.4	-5.3	-5.1	-4.8	-5
Plus: Customs duties	6.0	6.2	5.8	5.8	5.5	6	6.5
Plus: Imports net value added tax	9.1	10.5	10.1	9.5	10.0	9.8	10.3
GDP (%)	100	100	100	100	100	100	100
GDP	1,298.8	1,307.1	1,327.4	5,147.2	1,344.3	1,417.8	1,409.5

Source: Central Bureau of Statistics 2010, National Accounts Statistics, Ramallah - Palestine.

The total value of the public sector companies was distributed to the wholesale, retail, real estate, rental, commercial, education, restaurants and hotels activities.

Box 1: Economic activity in the Gaza Strip

Portland Trust, a British non-governmental organization, released in December 2010 a brief report outlining the economic situation in the Gaza Strip. Based on a survey conducted by the Palestinian Federation of Industries, the report focused on the conditions of the productive private sector there¹. The report reviewed the development of the labor force and employment in Gaza between 2006 and 2010*. Table 1 shows that although the rate of employment in Gaza remained the same between 2006 and 2010 (160,000), the distribution of employment across sectors changed significantly.

Table 1: Labor Force and employment distribution in the Gaza Strip

	2006		2010	
	Total	%	Total	%
Labor force	265,000		400,000	
Employment	160,000		160,000	
- in International organizations	22,000	14	15,000	9
- in the public sector	45,000	28	112,000	70
o PNA	45,000	28	77,000	48
o HAMAS	0	0	35,000	22
- in the private sector	93,000	58	33,000	21
o Agriculture	18,000	11	10,000	6
o Construction	4,900	3	1,150	1
o Industry	33,150	21	6,546	4
o Services	38,000	24	15,000	9

Source: The Private Sector in Gaza, the Portland Trust, December, 2010.

The share of the public sector in total employment rose from 28% in 2006 to 70% in 2010. This was coupled with a decline in the share of the private sector – from 58% to 21%. During this period, the labor force increased by 135,000, while the unemployment rate rose from 39% to 60%. The 2010 report indicated that despite the 16% growth from the previous year, and regardless of the prevailing optimism after the Israeli announcement – in June 2010 –that the blockade on Gaza would be eased, the situation on the ground did not significantly improve. Recently, some consumer goods in Gaza have become more widely-available, however, the import of construction materials and other vital production supplies have remained virtually unavailable. Furthermore, Gaza has almost completely lost its ability to export. In response to widespread international pressure, Israeli authorities have recently announced their intention to allow the export of three types of goods from the Strip: agricultural products, furniture and simple industrial goods. Despite this, there has been no visible impact on the economic situation in Gaza.

There are approximately 13,000 businesses registered with the Gaza Strip Chamber of Commerce. Most of these are small businesses. There is currently no credible data available regarding the number of business that have gone bankrupt, closed down, or are still operating. There are also some 1,600 facilities registered in the Palestinian Federation of Industries. These most likely are representative of the hub of Gaza's private sector economy.

Table 2 provides a comparison between industrial and construction companies operating in the Gaza Strip between 2006 and 2010. The table shows that the number of companies operating in Gaza decreased by two-thirds from 2,577. In addition, the number of workers in these companies fell by almost 80%. This decline was most apparent in the apparel and mineral industries. Regarding employment, the handicraft, paper, and chemical industries saw the largest number of lay-offs. Contrastingly, approximately 80-85% of Gaza's plastic factories and food and beverages companies are still operating. It must be noted that most companies have been operating at no more than one third of their capacity.

¹ The Private Sector in Gaza. Economic Feature. The Portland Trust. December 2010.

* Note: All the figures in the box are taken from the source, and thus MAS does not assume any direct responsibility for the content and figures presented.

Table 2: Comparison between the industrial and construction companies operating in the Gaza Strip in 2006 and 2010

Sector	2006		2010		
	No. of companies	No. of workers	No. of companies	No. of workers	Production capacity %
Clothing	928	16000	200	1500	20
Wood and furniture	600	6000	300	2200	30
Construction	495	4900	161	1150	14
Metals and engineering	300	3500	45	200	25
Plastic	70	3500	60	1500	25
Food and beverage	40	1800	32	1000	50
Chemicals and cosmetics	44	300	9	18	10
Paper and packaging	16	200	8	18	15
Textile	20	250	5	20	10
Leather industry	32	300	6	80	30
Hand traditional industry	32	1300	10	10	5
Total	2577	38050	836	7696	

Source: The Private Sector in Gaza, the Portland Trust, December, 2010.

2. Labor Market

There are three main indicators determining the number of workers in the economy: the number of working-age population, the rate of participation in the labor market, and the rate of unemployment. The role of the labor market in stimulating growth and promoting economic activity is determined by human capital indicators – the physical capital available to workers – and the nature of the institutions that have a direct and an indirect impact on the production process.

In general, labor market conditions are directly correlated with the Palestinian economy. During 2010, unemployment rose mainly due to increases in the working-age population. Since weak demand – stemming partly from low levels of investment – from the private and public sectors does not meet the supply of workers, high unemployment rates abound in both the West Bank and Gaza.

2.1 The Labor Force and Rate of Participation

Labor disparities continue to grow between the West Bank and Gaza Strip. Labor participation

rates in the third quarter of 2010 were 43.0% in the West Bank and 36% in the Gaza Strip. A major cause of this disparity is the low rate of female participation in Gaza (10%) compared to the West Bank (16.3%). Furthermore, the rate of female participation in Gaza declined from 13.5% in the first quarter of 2009 to 10% in the third quarter of 2010. This is the lowest rate of female participation in Gaza since the beginning of 2009 (see Table 3).

According to quarterly data, the number of employees declined from 755,900 in the second quarter of 2010 to 709,500 in the third quarter of 2010. Quarterly data indicates a 2.7% increase in the wage-earner rate during the third quarter of 2010, compared to the second quarter of the same year (increasing from 66.8% to 68.6%). The participation rate of business owners and unpaid workers in family-run enterprises fell by 19% in the second quarter and by 4% in the third quarter of 2010 (see Table 4).

Table 3: Labor force participation rates of persons aged 15 years and over in the Palestinian Territory by Region and Sex for the 4 quarters of 2009 and the first three quarters of 2010

Region and Sex	Percentage						
	Q1/2009	Q2/2009	Q3/2009	Q4/2009	Q1/2010	Q2/2010	Q3/2010
Both sexes							
The West Bank	42.8	44.4	43.7	44.1	43.2	43.9	43.0
The Gaza Strip	38.9	36.9	37.7	36.9	36.3	37.0	36.0
Palestinian Territory	41.4	41.7	41.6	41.5	40.7	41.5	40.5
Males							
The West Bank	68.5	69.6	69.5	70.5	70.0	69.6	69.1
The Gaza Strip	63.8	61.4	63.1	61.6	60.9	62.5	61.5
Palestinian Territory	66.9	66.7	67.2	67.3	66.7	67.1	66.4
Females							
The West Bank	16.5	18.7	17.3	17.1	15.8	17.6	16.3
The Gaza Strip	13.5	11.8	11.9	11.6	11.2	11.0	10.0
Palestinian Territory	15.4	16.2	15.4	15.1	14.1	15.2	14.0

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics (2010). Labor Force Survey 2008-2010.

Table 4: Distribution of workers in the Palestinian Territory by Employment, Status and Region- years 2008, 2009 and 2010

Employment Status and Region	Percentage										
	Q1/08	Q2/08	Q3/08	Q4/08	Q1/09	Q2/09	Q3/09	Q4/09	Q1/10	Q2/10	Q3/10
West Bank											
Employer	4.2	4.3	4.5	5.0	6.0	7.0	7.5	7.3	7.1	7.3	7.0
Self-employed	22.9	24.1	22.8	16.4	20.8	19.8	20.2	22.0	21.4	20.6	20.2
Wage-earner	64.2	60.4	62.2	67.9	64.6	62.5	63.1	62.0	63.3	62.3	64.9
Unpaid family member	8.7	11.2	10.5	10.7	8.6	10.7	9.2	8.7	8.2	9.8	7.9
Total	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
Gaza Strip											
Employer	2.9	3.3	4.6	3.5	5.3	3.9	3.6	4.8	4.3	4.7	4.7
Self-employed	27.3	16.9	15.7	12.0	14.9	13.2	15.4	16.3	17.1	13.6	14.0
Wage earner	58.5	71.3	73.3	79.0	73.7	79.5	78.2	74.2	75.0	80.0	79.1
Unpaid family member	11.3	8.5	6.4	5.5	6.1	3.4	2.8	4.7	3.6	1.7	2.2
Total	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
Palestinian Territory											
Employer	3.8	4.0	4.5	4.6	5.8	6.2	6.5	6.6	4.8	6.6	6.4
Self-employed	24.3	22.4	21.0	15.3	19.1	18.0	19.0	20.5	18.2	18.8	18.6
Wage earner	62.5	63.0	65.1	70.7	67.2	66.9	66.9	65.1	73.6	66.8	68.6
Unpaid family member	9.4	10.6	9.4	9.4	7.9	8.9	7.6	7.8	3.4	7.8	6.4
Total	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics (2010). Labor Force Survey 2008-2010

The quarterly data shows changes in the distribution rates of employees by economic activities. Compared to other sectors, agriculture witnessed the lowest participation rate in the third quarter of 2010 – particularly in the West Bank, where the rate of workers fell from 14.4% to 10.9% between the second and third quarters of 2010. In the Gaza Strip, there was a slight rise in the participation rate of workers in the agriculture sector (from 7.8% in the second quarter to 8% in the third quarter of 2010 (see Table 5).

During the third quarter of 2010, 63.5% of the workforce was employed in the West Bank, 26% in the Gaza Strip and 10.5% in Israel and settlements. The contribution of workers in the West Bank fell by only one percentage point between the second and third quarters, while the contribution of their counterparts in Gaza and Israel increased by less than one point each (see Table 6).

Table 5: Distribution of workers in the Palestinian Territory by Economic Activity and Region- years 2008, 2009 and 2010

Economic Activity and Region										Percentage	
Economic Activity and Region	Q1/08	Q2/08	Q3/08	Q4/08	Q1/09	Q2/09	Q3/09	Q4/09	Q1/10	Q2/10	Q3/10
Palestinian Territory											
Agriculture, fishing, and forestry	12.9	14.9	12.7	13.0	11.7	12.3	10.7	12.4	11.8	12.7	10.2
Mining, quarrying and manufacturing	13.0	12.1	12.4	11.1	12.6	11.4	11.8	12.6	12.6	10.9	11.4
Building and construction	9.4	10.8	12.7	10.8	11.1	12.3	12.2	11.4	12.7	13.4	13.8
Services and other branches	38.5	38.2	37.2	39.4	40.5	40.4	39.4	37.9	37.7	38.4	38.9
West Bank											
Agriculture, fishing, and forestry	13.0	15.7	13.5	15.0	13.1	14.9	12.6	14.2	12.5	14.4	10.9
Mining, quarrying and manufacturing	16.2	14.5	15.0	13.9	15.4	13.9	13.8	15.0	15.1	13.2	13.6
Building and construction	12.7	14.1	16.8	14.2	15.1	16.5	16.0	15.1	17.0	17.1	17.2
Services and other branches	32.8	30.9	29.1	29.8	31.6	30.9	31.5	30.0	29.9	30.1	31.6
Gaza Strip											
Agriculture, fishing, and forestry	12.5	12.3	10.6	7.1	8.4	4.8	4.9	7.3	9.9	7.8	8.0
Mining, quarrying and manufacturing	5.5	4.6	4.8	2.7	5.6	4.2	6.0	5.7	6.0	3.8	5.1
Building and construction	1.6	0.4	0.7	0.8	1.0	0.7	0.9	1.0	1.3	2.5	4.0
Services and other branches	52.0	61.4	60.7	67.9	16.9	67.0	63.2	60.1	58.2	63.0	59.9

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics (2010). Labor Force Survey 2008-2010.

Table 6: Employment among persons aged 15 and older in the Palestinian Territory - by Place of Work.: 2008, 2009 and 2010

Place of work	Q1/08	Q2/08	Q3/08	Q4/08	Q1/09	Q2/09	Q3/09	Q4/09	Q1/10	Q2/10	Q3/10
Manpower (per thousand)	2,169.1	2,190.3	2,211.7	2,233.4	2,255.1	2,276.8	2,298.6	2,320.7	2,342.4	2,365.0	2,387.2
Labor force	-	-	-	896.1	934.0	949.8	955.4	963.5	953.9	980.4	966.9
Employed (per thousand)	675.8	666.7	665.4	664.2	697.1	738.7	709.2	724.2	743.7	755.9	709.5
West Bank (%)	59.0	65.3	62.4	62.9	61.6	63.7	63.9	64.2	61.7	64.6	63.5
Gaza Strip (%)	29.8	23.9	25.5	25.0	28.4	26.1	25.4	25.8	27.2	25.3	26.0
Israel and Settlements (%)	11.2	10.8	12.1	12.1	10.0	10.2	10.7	10.0	11.1	10.1	10.5

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics (2010). Labor Force Survey 2008-2010.

2.2 Unemployment

Chronic and high unemployment rates plague the Palestinian economy. Unemployment rates before the Al-Aqsa Intifada were lower than they are today; however, they have remained high since the beginning of the Israeli occupation (starting in 1967). Beginning in 2008, the unemployment rate in the Gaza strip increased dramatically as a result of the Israeli blockade. The unemployment rate in Gaza

reached 40.5% in the third quarter of 2010 – one of the highest rates of unemployment in the world. Table 7 illustrates that during this period the unemployment rate also worsened in the West Bank; rising by more than 32% during the third quarter compared to the second quarter of 2010. This is mainly due to the cohorts of university graduates entering the workforce during the third quarter.

Table 7: Unemployment rate among persons aged 15 years and over (who are part of the workforce) in the Palestinian Territory: by Region and Sex- years 2008, 2009 and 2010

Region and Sex	Percentage										
	Q1/08	Q2/08	Q3/08	Q4/08	Q1/09	Q2/09	Q3/09	Q4/09	Q1/10	Q2/10	Q3/10
Palestinian Territory											
Males	22.7	26.5	27.3	29.1	25.7	21.6	24.9	24.3	21.1	22.4	25.4
Females	21.7	22.7	28.2	22.5	23.8	24.7	29.8	27.3	26.8	25.0	32.6
Total	22.6	25.8	27.5	27.9	25.4	22.2	25.8	24.8	22.0	22.9	26.6
West Bank											
Males	19.9	16.6	20.5	21.0	20.1	15.1	17.2	17.9	15.9	14.9	18.9
Females	15.0	15.2	21.6	14.9	16.8	18.8	20.3	19.1	19.1	16.4	25.3
Total	19.0	16.3	20.7	19.8	19.5	15.9	17.8	18.1	16.5	15.2	20.1
Gaza Strip											
Males	28.2	45.8	41.2	45.1	36.6	34.9	40.0	37.5	31.7	37.5	38.3
Females	39.3	43.3	45.7	42.9	39.0	41.6	54.7	48.9	46.0	49.7	53.9
Total	29.8	45.5	41.9	44.8	37.0	36.0	42.3	39.3	33.9	39.3	40.5

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics (2010). Labor Force Survey 2008-2010.

Unemployment characteristics in the Palestinian Territory:

- ✧ Workers aged 15-24 suffer from high unemployment (42.5%). This means that a large number of the unemployed are new entrants to the labor market (see Table 8).
- ✧ Concentrated among the least qualified males: In terms of years of education, there is a substantial difference between unemployed males and females. As illustrated in Table 9, lower education equates to a higher unemployment rate among males. However, this is the opposite among females. While the unemployment rate for females who completed 13 years or more of schooling is 41.6%, it has never exceeded 2.7% among uneducated females.
- ✧ The unemployment rate is significantly higher among females.

Table 8: Unemployment rate among persons aged 15 years and over (who are part of the workforce) in the Palestinian Territory: by Sex and Age Group- years 2008, 2009 and 2010

Age Group and Sex	Percentage										
	Q1/08	Q2/08	Q3/08	Q4/08	Q1/09	Q2/09	Q3/09	Q4/09	Q1/10	Q2/10	Q3/10
Both sexes											
15-24	37.0	39.7	42.1	41.7	39.1	35.7	40.9	39.7	35.3	37.4	42.5
34-25	21.9	25.6	27.8	26.7	25.1	23.2	26.9	24.6	22.4	23.8	28.0
35-44	16.6	20.5	18.7	22.0	19.5	14.7	16.8	16.7	15.5	14.2	16.6
45-54	15.7	18.2	19.7	19.7	17.0	15.1	17.3	18.0	14.7	14.8	18.2

Age Group and Sex	Q1/08	Q2/08	Q3/08	Q4/08	Q1/09	Q2/09	Q3/09	Q4/09	Q1/10	Q2/10	Q3/10
55+	11.1	11.9	15.3	19.4	15.6	10.9	10.3	13.7	12.3	15.6	15.5
Total	22.6	25.8	27.5	27.9	25.4	22.2	25.8	24.8	22.0	22.9	26.6
Males											
15-24	35.0	38.6	39.4	41.7	38.0	33.1	38.7	38.8	33.7	35.6	39.2
34-25	21.4	25.4	26.5	27.1	24.0	21.0	23.9	22.1	19.0	21.6	24.9
35-44	17.6	22.6	20.7	23.9	21.4	15.6	17.8	17.6	15.4	14.6	17.2
45-54	18.2	20.4	22.1	22.5	19.4	17.5	19.7	19.6	16.9	17.2	20.6
55+	13.4	14.6	18.2	23.3	17.9	13.1	11.4	15.3	14.5	18.8	17.4
Total	22.7	26.5	27.3	29.1	25.7	21.6	24.9	24.3	21.1	22.4	25.4
Females											
15-24	47.3	44.6	55.0	41.9	44.6	47.4	51.1	44.4	44.3	46.9	59.5
34-25	24.1	26.1	33.1	25.2	29.4	31.0	38.8	34.6	36.1	32.7	41.0
35-44	11.2	11.7	9.1	11.8	10.6	10.8	12.4	12.5	16.2	12.1	13.8
45-54	3.9	7.8	7.4	5.5	5.2	3.1	5.0	9.4	3.1	3.4	5.1
55+	2.9	1.7	2.3	3.0	6.0	0.9	4.6	5.0	1.5	1.7	2.1
Total	21.7	22.7	28.2	22.5	23.8	24.7	29.8	27.3	26.8	25.0	32.6

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics (2010). Labor Force Survey 2008-2010.

**Table 9: Unemployment rate among persons aged 15 years and over
(who are part of the workforce) in the Palestinian Territory:
by Sex and Years of Schooling- years 2008, 2009 and 2010**

Years of Schooling and Sex	Percentage										
	Q1/08	Q2/08	Q3/08	Q4/08	Q1/09	Q2/09	Q3/09	Q4/09	Q1/10	Q2/10	Q3/10
Both sexes											
0	7.8	11.9	16.9	11.9	14.5	13.1	14.8	16.9	10.5	14.4	15.9
6-1	23.7	28.9	30.1	33.9	29.2	23.8	27.8	26.6	24.5	24.9	28.0
7-9	22.4	27.5	29.1	29.8	27.2	22.0	26.8	25.9	23.2	23.9	27.7
10-12	23.8	25.2	25.4	29.5	26.3	22.6	25.1	24.1	20.8	22.9	24.9
13+	21.9	24.5	27.9	22.9	22.1	21.8	25.5	24.6	22.1	21.8	27.5
Total	22.6	25.8	27.5	27.9	25.4	22.2	25.8	24.8	22.0	22.9	26.6
Males											
0	16.0	25.3	27.5	21.6	25.8	23.9	22.7	32.0	20.7	27.2	24.4
6-1	26.3	32.9	34.4	38.1	32.8	27.2	31.2	29.3	27.2	28.4	30.6
7-9	23.8	29.0	31.1	31.7	28.3	23.4	28.4	27.2	24.1	25.3	29.1
10-12	25.4	26.5	26.6	30.6	27.1	23.3	26.0	25.1	21.5	23.9	25.2
13+	15.7	19.8	20.2	18.6	17.0	14.7	16.9	17.3	13.7	14.1	19.3
Total	22.7	26.5	27.3	29.1	25.7	21.6	24.9	24.3	21.1	22.4	25.4
Females											
0	1.2	2.3	4.8	3.1	4.5	0.7	5.3	2.7	-	1.5	2.7
6-1	8.5	7.5	6.3	7.2	4.9	4.0	6.0	6.4	5.1	3.5	5.2
7-9	5.5	11.0	4.4	6.8	11.8	5.5	6.1	10.0	10.6	7.7	7.7
10-12	7.3	14.2	12.1	18.1	19.1	15.3	13.1	12.8	13.4	10.7	20.8
13+	33.8	33.1	41.8	30.5	31.0	33.7	40.2	37.5	37.2	35.3	41.6
Total	21.7	22.7	28.2	22.5	23.8	24.7	29.8	27.3	26.8	25.0	32.6

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics (2010). Labor Force Survey 2008-2010.

2.3 Wage and working Hours

The average daily wage in the Gaza Strip in the third quarter of 2010 is only about 67% of that of the daily wage in the West Bank, and 37.5% of the wage rate of Palestinians working in Israel (Table 10). This represents a decline in the Gaza Strip from the previous quarter, where the average wage was 69% of

the wage rate in the West Bank. The median daily wage in Gaza reflects wage disparities between the Gaza Strip and the West Bank. Although large wage differentials existed prior to the Israeli siege and blockade of Gaza, the present situation has heightened wage differences and economic instability

Table 10: Average weekly working hours, monthly working days and daily wage of known-wage workers (in NIS) in the Palestinian Territory: by Place of Work- years 2008, 2009 and 2010

Place of work	Average weekly hours	Average monthly working days	Average daily wage	Median daily wage
Quarter 4, 2008				
West Bank	43.1	22.7	87.4	76.9
Gaza Strip	39.9	25.0	61.2	57.7
Israel & Settlements	44.7	21.6	138.0	134.6
Total	42.7	23.0	90.6	76.9
Year 2008				
West Bank	42.5	22.4	85.5	76.9
Gaza Strip	40.8	24.7	60.9	57.7
Israel & Settlements	43.6	20.9	139.7	146.2
Total	42.4	22.6	91.0	76.9
Quarter 1, 2009				
West Bank	42.0	22.1	83.8	76.9
Gaza Strip	38.8	21.3	62.2	57.7
Israel & Settlements	42.8	57.7	142.1	150.0
Total	41.5	62.2	89.5	76.9
Quarter 2, 2009				
West Bank	42.7	22.6	86.6	76.9
Gaza Strip	39.5	24.9	64.0	57.7
Israel & Settlements	42.5	20.1	145.9	150.0
Total	41.9	22.7	76.9	90.7
Quarter 3, 2009				
West Bank	43.3	22.7	87.5	76.9
Gaza Strip	41.2	23.9	62.1	57.7
Israel & Settlements	41.4	20.2	147.7	150.0
Total	42.5	22.5	93.2	76.9
Quarter 4, 2009				
West Bank	42.3	22.3	85.6	76.9
Gaza Strip	38.1	23.7	62.3	54.7
Israel & Settlements	40.2	20.2	156.4	150.0
Total	41.0	22.3	91.8	76.9
Year 2009				
West Bank	42.5	22.4	85.9	76.9
Gaza Strip	39.4	23.6	62.7	57.7
Israel & Settlements	41.7	20.3	148.1	150.0
Total	41.7	22.3	91.3	76.9
Quarter 1, 2010				
West Bank	42.8	22.0	85.7	76.9
Gaza Strip	39.1	23.1	56.9	46.2

Place of work	Average weekly hours	Average monthly working days	Average daily wage	Median daily wage
Israel & Settlements	39.6	20.1	160.8	150.0
Total	41.3	21.9	92.5	76.9
Quarter 2, 2010				
West Bank	43.6	22.6	84.1	76.9
Gaza Strip	38.8	23.7	58.1	50.0
Israel & Settlements	39.4	20.5	155.5	150.0
Total	41.8	22.3	89.8	76.9
Quarter 3, 2010				
West Bank	43.4	22.4	86.6	76.9
Gaza Strip	39.9	23.2	58.0	50.0
Israel & Settlements	39.4	21.3	154.7	150.0
Total	41.9	22.4	92.4	76.9

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics (2010). Labor Force Survey 2008-2010.

2.4 Vacancy Announcements

The Monitor keeps count of the number of vacancies advertised in the local daily newspapers in order to keep track of and record local demand for Palestinian labor. Although job openings advertised in the daily newspapers do not account for all employment opportunities available to Palestinians, they do provide for a better understanding of demand for certain specializations and academic degrees. In addition, they

demonstrate the geographical distribution of jobs. It should be noted that governmental vacancies must be announced to the public by law. Article (19) of the Civil Service Law No. (4) for 1998 states that “governmental institutions shall announce vacancies... in two daily newspaper two weeks after the position becomes available. The announcement shall include information about the job and conditions of employment.”

Table 11: Vacancy announcements in daily newspapers in the Palestinian Territory during quarters two and three of 2010

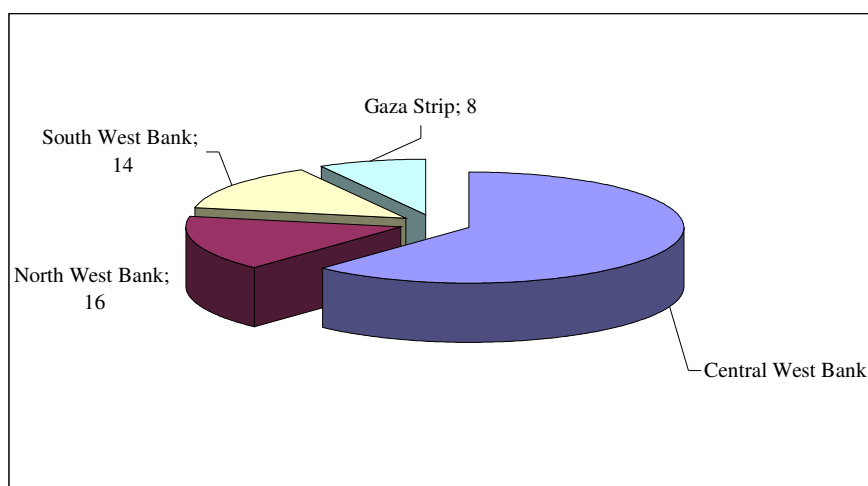
	Q2/2010				Q3/2010			
	April	May	June	Total	April	May	June	Total
By sector								
Private sector	163	202	196	561	260	177	242	679
Public sector	46	36	96	178	142	128	144	414
NGOs	169	267	148	548	220	224	187	631
By geographical area								
North West Bank	31	76	71	178	118	50	106	274
Central West Bank	273	285	307	865	377	356	332	1,065
South West Bank	46	53	41	140	95	53	98	246
Gaza Strip	28	91	21	140	32	70	37	139
By academic degree								
PhD	17	11	8	36	4	13	0	17
MA	34	26	25	85	26	60	14	100
BA	247	364	318	929	423	327	352	1,102
2-year Diploma	53	53	42	148	54	60	99	213
Less	27	51	47	125	115	69	108	292
Total								
	378	505	440	1,323	622	529	573	1,724

Source: Mas compiled this data from *Al-Quds*, *Al-Ayyam* and *Al-Hayat* daily newspapers and from the website www.jobs.ps

Job announcements in the third quarter of 2010² totaled 1,724, an increase of 30.3% from the previous quarter (see Table 11). The number of announcements that did not specify an actual number of vacancies was 117. This means that the number of vacancies was higher than the number of announcements. The percent increase of job announcements was highest in the public sector (132.6%) and lowest in the NGO sector (15%). Overall, the West Bank private sector offered the most

jobs, taking up 34% of announcement in the third quarter. Additionally, vacancy announcements in the north, south and central West Bank rose by 53.9%, 75.7% and 23.1%, respectively. In the Gaza Strip, there was virtually no change in the number of job advertisements (140 announcements in the 2 quarters). Figure 1 shows the relative distribution of vacancy announcements to the geographical areas in the third quarter of 2010.

Figure 1: Relative Distribution of the Vacancies Advertised in Newspapers by Geographical Area during the third quarter of 2010



Source: MAS collected this data from *Al-Quds*, *Al-Ayyam* and *Al-Hayat* daily newspapers and from the website www.jobs.ps

With regard to vacancy announcements by qualification in the third quarter of 2010, 63.9% of soliciting employers sought applicants with bachelor's degrees, while 17% were seeking applicants with secondary school certificates or less. Of the NGOs advertising job vacancies, roughly 75% requested applicants with bachelor's degrees,

and about 9% were seeking applicants with Master's degrees (See table 12).

The demand for administrative sciences and economics graduates took the lead in the third quarter of 2010 with a total of 37.5%. The demand for humanities and applied sciences came second, nearly 20% each.

Table 12: Number of job vacancies announced in daily newspapers- by Qualification and Sector during the second and third quarters of 2010

Quarter	Q2/2010			Q3/2010		
Qualification	Public sector	Private sector	NGOs	Public sector	Private sector	NGOs
PhD	1	0	35	7	0	10
MA	4	5	76	37	8	55
BA	141	364	424	225	407	470
Two-year Diploma	22	92	34	97	65	51
Less	10	100	15	48	199	45
Total	178	561	584	414	679	631

Source: Mas compiled these data from *Al-Quds*, *Al-Ayyam* and *Al-Hayat* daily newspapers and from the website www.jobs.ps

² The Ministry of Education in the Gaza Strip said that in August 2010, it appointed 1206 teachers in the Strip. These figures were not included in the analysis in order to avoid swelling in figures.

Table 13: Number of vacancies by specialization and sector during the third quarter of 2010

Specialization	West Bank			Gaza Strip			Total
	Public sector	Private sector	NGOs	Public sector	Private sector	NGOs	
Medical and health sciences (medicine, nursing, pharmacy, etc)	43	42	31	4	1	11	132
Human and social sciences (sociology, psychology, media, arts, etc.)	73	64	162	0	4	43	346
Applied sciences (engineering, information technology, physics, chemistry, etc.)	107	138	75	0	4	16	340
Administrative and economic sciences (management, marketing, accounting, etc.)	122	259	222	4	6	34	647
Other (artisans, technicians, maintenance, secretariat, etc.)	60	161	30	1	0	7	259
Total	405	664	520	9	15	111	1724

Source: Mas compiled these data from *Al-Quds*, *Al-Ayyam* and *Al-Hayat* daily newspapers and from the website www.jobs.ps

Box 2: Global Entrepreneurship Monitor: 2009 Regional Report The Middle East and North Africa

The Global Entrepreneurship Monitor (GEM) is an academic research consortium that produces and makes available high quality information and statistics regarding global entrepreneurial activity. The goal of the GEM is to make this information available to as wide an audience as possible. In December 2010, GEM released the 2009 regional report. This report was created by an academic research consortium of 13 countries spanning the Middle East and North Africa – of which the Palestine Economic Policy Research Institute (MAS) is a contributing member.²

The International Development Research Center (Canada) funded the participation of seven of these countries: Algeria, Jordan, Lebanon, Morocco, Palestine, Syria, and Yemen. MAS analyzed data from the Global Entrepreneurship Monitor in these seven countries and compared regional entrepreneur performance.

The report includes nine chapters. The first chapter overviews entrepreneurship rates in Middle Eastern and North African countries. Chapter II identifies entrepreneurs in the region under study – along with their motives for engaging in entrepreneurship. The third chapter discusses varying types of start-up businesses/activities present in these countries. Chapter IV features start-up requirements, including capital and sources of funding and training. Chapter V addresses the main causes of refraining from entrepreneurship in the countries of the region. Chapter VI reviews the cultural and social context of entrepreneurship. Chapter VII examines the impact of the global economic crisis on entrepreneurship. Chapter VIII seeks to devise policies and tendencies needed in order to support the survival of entrepreneurial enterprises and encourage more people to start new projects. Chapter IX summarizes the main features of entrepreneurship in the seven countries.

Entrepreneurship in the Palestinian Territory³:

Survey results show that the rate of entrepreneurship in the Palestinian Territory was only 3% (i.e., in 2009 there were around 56 thousand young entrepreneurs ages 18-64 who were attempting to start new ventures). Data also indicates that only 6% of Palestinians took part in new ventures (i.e., there are another 111,000 nascent entrepreneurs ages 18-64 who have start-up ventures of less than three years and a half). Perhaps these rates are not surprising given the difficult, unstable conditions in the Palestinian Territory (see the table).

² Global Entrepreneurship Monitor: 2009 Regional Report (the Middle East and North Africa). The International Development Research Center and Palestinian Economic Policy Institute (MAS), December, 2010.

³ There are many terms the Global Entrepreneurship Monitor uses as indicators. Entrepreneurship refers to the percentage of nascent entrepreneurs aged 18-64 (who are engaged in starting enterprises that they will own by themselves or in partnerships with others, provided that they receive no salaries or wages for their work in the enterprises for more than three months). The term may also refer to new business owners (individuals who own and manage a new business that has paid salaries for more than three months but less than 42 months. See the report for more details on the Global Entrepreneurship Monitor indicators.

**Table 1: Entrepreneurship in the Palestinian Territory
by Demographic Factors**

Entrepreneurship activity	Prevalence among 18-64 population (%)	Ranking among the 7 countries of the Middle East and North Africa
Activity stage		
Nascent entrepreneurs	3	7
New business owners	5.9	4
Entrepreneurs who may start a business within three years	26.2	6
Gender		
Nascent activity- males	13.6	7
Nascent activity- females	3.4	6
Age group		
18-24	5.2	7
25-34	10.5	7
35-44	10.2	6
45-54	7.9	5
55-64	10.4	3
Level of education		
Illiterate	4.4	7
Less than 12 years of schooling	6.7	7
12 years of schooling	8.8	7
BA	14.7	5
Graduate studies	25	1
Population classification by income		
Lower third	6	5
Middle third	7.1	7
Upper third	10.4	7
Region		
Urban	7.7	7
Rural	11	5
Workforce		
Full or part-time job	17.7	6
Looking for job	6.8	3
Student	4.5	4
Retired	4.5	5
Housewife	1.3	7

We can conclude from the table that:

- ✧ Entrepreneurship among males in the Palestinian Territory is four times higher than the rate among females (13.6% compared to 3.4%). This is the second largest gender gap among the Middle East and North Africa countries- after Syria.
- ✧ Entrepreneurship is lowest among adults aged 18-24 (5.2%). This rate rises to 8% among adults aged 45-54, while the rates are constant for other age groups (10%).
- ✧ Entrepreneurship rates are higher among people with high levels of education compared to those with low levels of education (25% and 4.4%, respectively).
- ✧ The higher the family income, the higher the rate of entrepreneurship (6% in the lower third compared to 10.4% in the upper third).
- ✧ Nascent entrepreneurship among rural adults is higher than among their counterparts from urban areas (11% compared to 7.7%).
- ✧ With respect to the labor force, entrepreneurship rates among adults who work full or part-time, reaching 17.75, are significantly higher than in other groups.

It is self-evident that the 3% rate of nascent entrepreneurs in the Palestinian Territory during 2009 was the lowest among Middle Eastern and North African countries⁴. Low entrepreneur participation rates in the Palestinian Territory prompted the authors of this report to suggest a set of recommendations that would increase rates of entrepreneurship among the Palestinians:

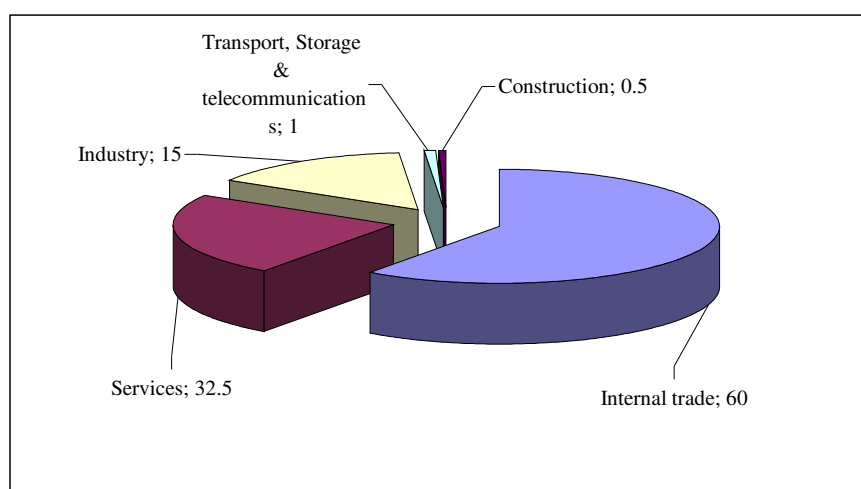
- ✧ Policy-makers should consider implementing measures that aim to promote entrepreneurship among women, thereby narrowing the gender gap.
- ✧ Entrepreneurship is lowest among 18-24 year-olds than the rest of the population. It is necessary for policy makers to promote entrepreneurship among young people to create a new generation of entrepreneurs in the future.
- ✧ A technical support center at the provincial level should be created in order to provide development services for businesses from the very beginning in order to be able to enter the market to avoid early failure.

3. Economic Institutions in the Palestinian Territory (2009 survey)

In October 2010, the Palestinian Central Bureau of Statistics released a survey concerning cultural institutions operating in the Palestinian Territory in 2009.⁶ The survey provided statistical data on most key economic indicators, such as the number of

institutions, the number of employees, production, indemnities for paid-employees, intermediate consumption aggregates, and value-added. Essentially, the survey provides a detailed database on numerous economic activities.

Figure 2: Relative distribution of the institutions operating in the Palestinian Territory- by Economic Activity, 2009



Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, Economic Surveys Series for the year 2009.

In 2009, 102,483 economic enterprises were operating in the Palestinian Territory (29,759 in the Gaza Strip and 72,724 in the West Bank). These institutions were grouped into five categories according to their primary economic activity: (1) internal trade activities, which accounted for 60% of the total

economic institutions operating in the Palestinian Territory in 2009 (about 61,340), (2) service institutions (24%), (3) industrial activities (with 15% contribution), (4) transport, storage and telecommunications (1%), and (5) the construction sector (0.5%) share of total institutions (see Figure 2).

⁴ The rate of nascent entrepreneurs in Yemen, for example, was more than 22% during 2009.

⁶ Palestinian Central Bureau of Statistics, *Economic Surveys Series* for the year 2009. November 2010.

3.1 Number of Employees

With an increase of 13.4% from 2008, the number of workers in enterprises operating in the Palestinian Territory rose to 292,609 in 2009 (Table 14). Despite the low number of institutions working in the construction sector, this sector reported the highest increase in the number of workers compared to other industries (an increase of 20% from 2008).

Similarly, the number of workers in the services sector increased by 17% during the same period. The Israeli blockade on the Gaza Strip has negatively affected the construction, transport and telecommunications sectors in Gaza. Consequently, Gazan construction workers accounted for only 14% of total West Bank workers in 2009.

Table 14: Number of workers in different economic enterprises in the West Bank and the Gaza Strip- 2009

Economic activity	West Bank	Gaza Strip	Relative weight % (Gaza-West Bank)
Industry	54,064	12,988	24
Construction	4,558	642	14
Internal trade	82,090	42,943	52
Services	61,407	24,349	40
Transport and telecommunications	8,107	1,461	18
Total	210,226	82,383	39

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics. Economic Surveys Series for the year 2009.

3.2 Total Production

Total production value generated by economic institutions operating in the Palestinian Territory in 2009 was \$ 5,717.2 million (an increase of 10% from 2008). The construction sector witnessed the highest increase, 40.9%, while internal trade and industrial activities had respective increases of 12.7% and 11.5%. Meanwhile, the service sector and the transport, storage and telecommunications sector saw slight increases in production of 2.7% and 2.6% respectively.

Regionally, Gaza only contributed about 16% to the total production of the Palestinian Territory in 2009 (see table 15). When comparing the 2009 output value with the previous year, we notice that⁷:

- ✧ The value of production increased in both the West Bank and the Gaza Strip during

2009 compared to 2008. While the West Bank saw a 6% increase, production in the Gaza Strip rose by 45%. For the most part, this boom is attributed to the partial opening of border crossings in 2009, compared to the strict closures in 2008.

- ✧ Construction companies in the West Bank reported the highest increase in production value during 2009 compared to 2008 (43% change). In the Gaza Strip, the largest growth in value of production during 2009 was reported in the industry sector (with a rise of 127% from the previous year).
- ✧ The Israeli blockage prohibits the importation of construction materials into the Gaza Strip, resulting in a lower production value of the institutions working in construction. This engendered a \$ 7.9-million decline in the value of production in the construction sector in 2009, compared to a decline of \$ 8.4 million during 2008.

⁷ PCBS defines production as the value of the final products and services produced by an organization, and these products and services are used by other units for the purposes of internal consumption or for gross fixed capital formation. Production encompasses two types of goods: final goods and under-operation products. Production is classified into marketed output; production outputs used for internal purposes; and other non-marketed output.

Table 15: Value of production in economic institutions operating in the West Bank and the Gaza Strip for 2008 and 2009

Million dollars

Economic activity	2008		2009	
	West Bank	Gaza Strip	West Bank	Gaza Strip
Industry	1,893.8	162.4	1,925.5	368.1
Construction	156.3	8.4	224.1	7.9
Internal trade	1,124.8	219	1,253.5	260.4
Services	752.4	142.8	775.7	143.6
Transport & telecommunications	730.8	8.4	749.8	8.5
Total	4,658.1	541	4,928.7	788.5

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics. Economic Surveys Series for the years 2008 and 2009.

3.3 Gross Value Added

In 2009, economic institutions operating in the Palestinian Territory had a gross value added (GVA) of \$3,692 million (an increase of 9.1% from 2008). The gross value added in the construction industry peaked at 82.1%. In regards to internal trade, the GVA increased by 15.3%, while it rose in the manufacturing industry by 8.1%. Finally, the GVA increased in the services sector and transport, storage and telecommunications sector by 1.4% and 2.7%, respectively. Table 16 draws a comparison between 2008 and 2009 in terms of the GVA of economic institutions operating

in the West Bank and the Gaza Strip. Two conclusions can be drawn from the table:

- ✧ In 2009 (compared to 2008) the GVA in the West Bank and the Gaza Strip rose by 6.4% and 36%, respectively.
- ✧ Despite the rise in GVA in the Gaza Strip during 2009, its ratio to the gross production was 51% compared with 55% in 2008. This is primarily due to the higher production costs in Gaza due to the blockade.

Table 16: Gross value added of the economic institutions operating in the Palestinian Territory- 2008 & 2009

Million dollars

Economic activity	2008				2009			
	West Bank	Share in gross production (%)	Gaza Strip	Share in gross production (%)	West Bank	Share in gross production (%)	Gaza Strip	Share in gross production (%)
Industry	925.9	50	42.5	26	928	48	118.5	32
Construction	47.8	30	3.5	42	90.9	40	2.3	29
Internal trade	894.6	80	157.7	72	1,021.1	82	191.7	74
Services	567.7	75	91.3	64	577.8	75	90.5	63
Transport and telecommunications	649.6	88	3.5	42	667.3	89	3.7	44
Total	3,085.6	66	298.5	55	3,285.1	66	406.9	51

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics. Economic Surveys Series for the years 2008 and 2009.

4. Public Finance

The third quarter of 2010 saw a remarkable improvement in the performance of the Ministry of Finance, particularly in tax collection, balancing public expenditure and net lending. However, it is paramount that other issues be addressed, including the rise in

spending and scarce domestic financial resources. The following is a summary of the most important developments in Ministry's financial operations during the third quarter of 2010 compared to the second quarter of the same year.

- ✧ The budget deficit dropped by \$169.7 million (more than 43%), which represents about 9.3% of GDP.
- ✧ The public debt rose by 5.1% (bringing it to \$1.9403 billion), which represents 36.2% of GDP (September, 2010).
- ✧ Total public revenues and donations declined by 12.1% to \$699 million due to a reduction of grants and foreign aid.
- ✧ Total public expenditure dropped by about 5% to \$768 million due to the decline in current expenditures.
- ✧ The austerity plan affected employment and net lending, two large sources of expenditures.

4.1 Budget Summary⁸

Data released by the Ministry of Finance shows that total cash domestic revenues during the third quarter of 2010 were \$504.2 million, compared with \$455.5 million in the second quarter of the same year. Given that revenue collected in the third quarter of 2009 was about \$453.8 million, the increase could have stemmed from a larger tax base (in terms of production and trade) and/or an improvement in the tax collection system.

Grants and foreign aid dropped about 42.7% compared to the second quarter and 71% compared with the corresponding quarter of

2009. This is consistent with the Ministry of Finance's goal of foreign aid independence, substituting the aid in the budget with local financing alternatives. As a result of the decline in donations and foreign aid, total public revenues decreased by 12.1% in the third quarter compared to the second quarter – and by 37.7% compared to the third quarter of 2009 – thereby lowering the total public revenues to \$699 million.

Public expenditure declined by about 5% to \$768 million during the third quarter compared to the previous quarter. This drop in current expenditures, coupled with an increase in revenues, led to a decline of \$169.7 million in the current deficit in the third quarter (compared with a deficit of about \$ 300.1 million in the second quarter). The limited access to grants and aid has caused the total deficit (after receiving grants) to increase by \$92.2 million in the third quarter (compared to \$ 12.9 million in the second quarter). However, the deficit was less than in the corresponding quarter of 2009 (113.3 million dollars).

The following is an analysis of the items that make up revenues and expenditures during the third quarter of 2010.

Table 17: Summary of the financial status of the Palestinian National Authority during the third quarter of 2010

Item	2009				2010		
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Public revenues and grants (net)	620.2	516.3	1122.3	691.4	656.9	795.3	699.0
Total domestic revenues (net)	342.1	355.3	453.8	397.3	447.1	455.5	504.2
Domestic revenues	352.6	359.4	554.7	408.4	448.2	463.7	513.1
Tax revenues	71.2	60.8	84.1	85.4	116.6	101.9	115.7
Non-tax ⁽¹⁾ revenues	40.2	39.6	158.6	45.2	43.7	59.9	91.5
Clearance revenues	241.2	259	312	277.8	287.9	301.9	305.9
Recoverable tax ⁽²⁾	10.5	4.1	100.9	11.1	1.1	8.2	8.9
External revenues (grants and aid)	278.1	161	668.5	294.1	209.8	339.8	194.8
To support the budget	259	148.3	663.4	284.2	207.6	317.6	177.9
To support developmental projects	19.1	12.7	5.1	9.9	2.2	22.2	16.9
Total public expenditure and net lending	734.7	706.2	1009	655.6	758.5	808.1	768.0
Current expenditures, including:	726	644.4	952.2	597	708.1	755.5	673.8
Wages and salaries ⁽³⁾	321.3	341.1	509	251.8	373.1	393.8	376.1
Non-wage expenditures ⁽⁴⁾	328.2	221.6	327.9	264	261.1	294.1	237.4

⁸ Data in this section are preliminary. They are released by the Ministry of Finance and are subject to updating and revision.

Item	2009				2010		
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Net lending	76.5	81.7	115.3	81.2	73.9	67.7	60.3
Developmental expenditure ⁽⁵⁾	8.7	61.8	56.8	58.6	50.4	52.5	94.2
Funded by the Treasury	10.4	49.1	51.7	48.7	48.2	30.3	77.3
Funded by donor countries	19.1	12.7	5.1	9.9	2.2	22.2	16.9
Current deficit (surplus)	383.9-	289.1-	498.4-	199.7-	261-	300.1-	169.7-
Total deficit (surplus) before grants and aid	392.6-	350.9-	552.2-	258.3-	211.4-	352.6-	263.9-
Total deficit (surplus) after grants and aid	114.5-	189.9-	113.3-	35.8	101.6-	12.9-	92.2-
Financing	114.5	189.9	113.3-	35.8-	101.6	12.9	92.2
Net financing from local banks	90.6	225.3	175.6-	35.5	97.7	23.3	112.6
Balance	23.9	-35.4	62.3	71.3-	3.9	10.4-	20.4-
Fiscal gap	0	0	0	0	0	0	0

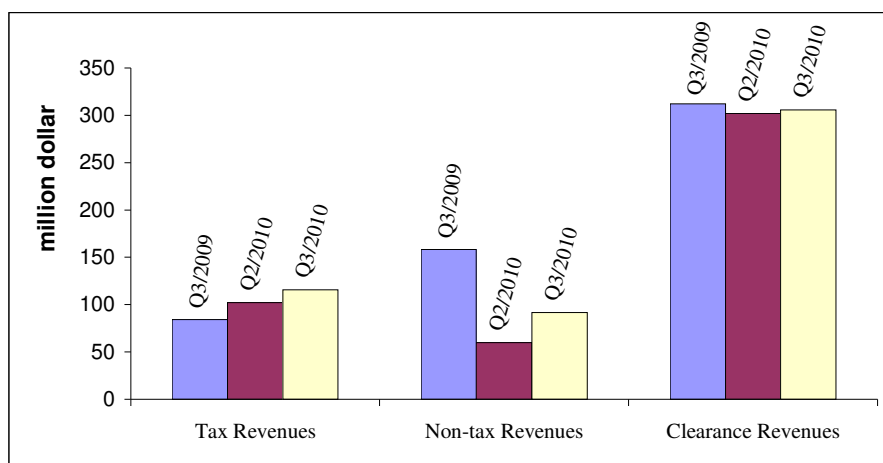
Source: Tables of financial operations, details of revenues, expenditure and sources of funding (cash basis), Ministry of Finance.

- (1) The third quarter of 2009 includes an amount of \$100 million as fees for licenses. This was received in July from Jawwal mobile company (\$60 million) and Zain Communications (\$40 million), when the two companies merged.
- (2) In the third quarter of 2009, recoverable taxes included \$90 million from the cumulative recoverable. This sum was transferred to the Petroleum Authority in July.
- (3) Payroll for September 2009 included two payments: \$131.4 million for September 2009, and \$148.5 million for October (paid in advance). Further, Payroll for November 2009 included two payments: \$132 million in November and \$118.9 million in December.
- (4) Non-wage expenditures for the months of January - September were reviewed to address the problem of repeated inputs. In addition, after the Council of Ministers' approval of the supplement to the budget law on September 29, 2009, the non-wage expenditure budget increased by \$300 million.
- (5) Part of the development expenditure is included in the small capital expenditures in January, February and March, 2009.

4.2 Analysis of Revenues and Expenditures

During the third quarter of 2010, total domestic revenues rose by about 10.7% compared to the second quarter, and by around 11.1% compared to the third quarter of 2009. The increase in revenues to \$504.2 million is due mainly to the tax and administrative reforms undertaken by the Ministry of Finance, particularly regarding the income tax and VAT. Total domestic revenues covered about 65.7% of total public expenditure in the third quarter, compared to 56.4% in the second quarter – about 45% in the third quarter of 2009. Among the components of domestic revenue, clearance revenues were the major contributor (60.7%). The income tax accounted for 22.9% and non-tax revenues accounted for 18.1%. Lastly, the share of recoverable taxes totaled 1.8%.

Figure 3: Structure of Domestic Revenues



Source: Table (17).

In spite of the increase in clearance revenues (1.3%) in the third quarter (from the previous quarter), these revenues declined 2% compared to the third quarter of 2009 by. Clearance revenues totaled about \$306 million in the third quarter compared to \$302 million in the second quarter, and \$312 million in the third quarter of 2009.

Tax revenues increased by 13.5% during the third quarter of 2010 and by 36% during the third quarter of 2009. This growth has increased total tax revenues to \$115.7 million. It should be noted that the average tax revenues during the first three quarters of 2010 was \$111.4 million versus \$72 million during the same period in 2009. Correspondingly, non-tax revenues rose in the third quarter of 2010 compared to the second quarter, but declined in comparison with the third quarter of 2009. The data indicates that non-tax revenues were \$91.5 million in the third quarter of 2010, compared to \$60 million in

the second quarter and \$158.6 million in the third quarter of 2009.

It is worth mentioning that the Ministry of Finance paid \$8.9 million during the third quarter of 2010 as recoverable tax, which is almost the same as the amount recovered during the second quarter of the same year (\$8.2 million).

In the third quarter of 2010, net domestic revenues accounted for around 27% of GDP, compared to 25% in the second quarter. During the first three quarters of 2010, combined revenues accounted for 73% of the 2010 budget's 'target amounts'. If economic performance and tax collection continue at the same pace during the last quarter of the year, generated domestic revenues will cover all the targets in the budget – a sign of efficient and effective performance by the Finance Ministries.

Table 18: Indicators of public revenues and grants during the third quarter of 2010

(Million dollars)

Item	2009				2010		
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Total domestic revenue (net)	342.1	355.3	453.8	397.3	447.1	455.5	504.2
As a percentage of total revenue and grants	55.2	68.8	40.4	57.5	68.1	57.3	72.1
As a percentage of current expenditure	47.1	55.1	47.7	66.5	63.1	60.3	74.8
As a percentage of GDP ⁽¹⁾	23.1	22.2	27.7	23.6	26.1	25.2	27.5
External revenues (grants and aid)	278.1	161	668.5	294.1	209.8	339.8	194.8
As a percentage of total revenue and grants	44.8	31.2	59.6	42.5	31.9	42.7	27.9
As a percentage of current expenditure	38.3	25.0	70.2	49.3	1.1	45.0	28.9
As a percentage of GDP	18.8	10.1	40.8	17.4	209.8	18.8	10.6
Public revenues and grants	620.2	516.3	1122.3	691.4	207.6	795.3	699.0
As a percentage of total public expenditure	84.4	73.1	111.2	105.5	2.2	98.4	91.0
As a percentage of GDP	41.9	32.3	68.5	41.0		43.9	38.1

Source: Table (17).

⁽¹⁾ Real GDP was changed into nominal GDP using the quarterly rate of inflation as a deflator:

] Nominal GDP_i = Real GDP_i * [(CPI_{it} - CPI₂₀₀₄) / CPI₂₀₀₄] * 100

Where 1,2,3,4 = i are quarters and t stands for 2009 & 2010.

For the most part, grants and aid received by the PNA were intended to finance current expenditures – 26.4% of current expenditures came from aid, compared to 42% in the second quarter of the same year and 69.7% in the third

quarter of 2009. Remaining grants and aid (\$16.9 million) were allocated to financing development projects. This is significantly less than the amount allocated in the second quarter (\$22.2 million).

In the third quarter, Arab countries donated \$60 million in aid, which constituted about 33.7% of the total grants allocated to support the budget (United Arab Emirates: \$43 million, Saudi Arabia: \$15.2 million and Egypt: \$1.9 million). The other 66.3% of the total foreign aid (\$118 million) came mainly

from the European Union (\$88.6 million) – aid delivered through the Palestinian - European mechanism. The World Bank also provided \$29.3 million worth of assistance. The United States did not provide anything during the third quarter of 2010.

**Table 19: Grants and Foreign Aid to the Palestinian Authority
in the third quarter of 2010**

Item	2009				2010		
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Budget support	259.2	148.2	663.5	284.2	207.7	318.5	178.0
Grants from Arab countries	73.9	21.1	217.8	148.9	0.0	57.5	60.0
International Grants	185.3	127.1	445.7	135.3	207.7	261.0	118.0
Palestinian - European Mechanism	94.2	120.3	163.9	54.7	106.5	72.2	88.6
World Bank	53.3	3.0	72.9	5.9	87.1	95.4	29.3
United States			198.6	74.7		74.8	
Other States *	37.8	2.7	10.3	0.0	9.9	15.9	0.0
Old grant for the ministries		1.1			4.2	2.7	0.1
Developmental Funding	19.1	12.7	5.1	9.9	2.2	22.2	16.9
Total foreign funding	278.3	160.9	668.6	294.1	209.9	340.7	194.9

Source: Ministry of Finance, Foreign Aid, (Table 7).

* India, France, Greece, and Turkey

A quick glance at *total foreign funding* (Table 19) during the four quarters of 2009 and the three quarters of 2010 clearly reveals a trend of sharp fluctuations in aid flow. This inconsistency directly influences the performance of the Ministry of Finances' capacity to meet its obligations and plan properly. This also forces the Treasury to borrow from the banking system in order to avoid both deterioration of its liquidity position and an accumulation of arrears.

4.3 Analysis of public expenditure items

Public expenditure and net lending in the third quarter of 2010 totaled \$768 million, a 5% decline from the second quarter – a 24% decline from the third quarter of 2009. Public expenditure and net lending represented 42% of the GDP during the third quarter, compared with 44.6% in the second quarter of the same year. This decline is attributed to PNA austerity measures, which include public spending cuts.

During the third quarter, the largest share of total public spending was allocated to current

expenditures and net lending (87.7% compared with 93.5% in the second quarter and 94.4% in the third quarter of 2009). Current expenditures in the third quarter of 2010 totaled \$673.8 million, a 10.8% decline from the second quarter, and nearly a 29% decline from the third quarter of 2009.

Looking at current expenditure items, data demonstrates that 55.8% of expenditure went toward wages and salaries of public servants. Non-wage expenditures totaled 35.2%, while 8.9% went for net lending during the third quarter. Despite the increase in the salary bill (\$376.1 million), its value declined by 4.5% from the second quarter and by 26.1% from the third quarter of 2009.

During the third quarter of 2010, non-wage expenditures (operational, services, cash payments and capital) totaled \$237.4 million, a drop of 19.3% from the second quarter and 27.6% from the third quarter of 2009. These expenditures constituted 35.2% of total current expenditures, compared to 38.9% in the second quarter.

Table 20: Indicators of public expenditure and net lending during the first and second quarters of 2010

Million dollars

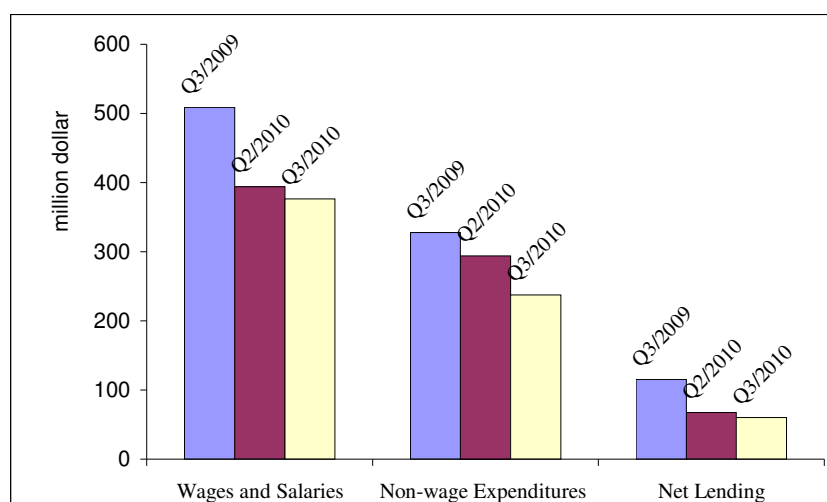
Item	2009				2010		
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Current expenditures, including:	726.0	644.4	952.2	597.0	708.1	755.6	673.8
As a percentage of public expenditure	98.8	91.2	94.4	91.1	93.4	93.5	87.7
As a percentage of GDP	49.0	40.3	58.1	35.4	41.3	41.7	36.7
Developmental expenditure	8.7	61.8	56.8	58.6	50.4	52.5	94.2
As a percentage of public expenditure	1.2	8.8	5.6	8.9	6.6	6.5	12.3
As a percentage of GDP	0.6	3.9	3.5	3.5	2.9	2.9	5.1
Total public expenditure	734.7	706.2	1009.0	655.6	758.5	808.1	768.0
As a percentage of GDP	49.6	44.2	61.6	38.9	44.2	44.6	41.9

Source: Table (17).

As a result of the accumulated spending cuts from the first three quarters, non-wage spending will be 22.9% less than the amount projected in the budget. In turn, this allows the government to use the surplus to pay insurance and pension fund arrears and/or to pay debts owed to the private sector.

Net lending⁹ during the third quarter amounted to \$ 60.3 million, a 10.9% decline from the second quarter – 47.7% from the third quarter of 2009. During the third quarter, expenditure on this item constituted 8.9% of total current expenditures, compared with 9% in the second quarter – decreasing lending is also part of the government austerity plan.

Figure 4: Structure of current expenditures



Source: Table (17).

In contrast to lending, development expenditure doubled, reaching \$94.2 million during the third quarter of 2010, compared with \$52.5 million during the second quarter of the same year – about \$56.8 million during

the third quarter of 2009; thus, making up 12.3% of total public expenditure and net lending, compared with 6.5% in the second quarter of 2010 and 5.6% in the third quarter of 2009. Furthermore, development

⁹ Net lending sums are transferred from the Treasury directly to the company generating and distributing electricity in Gaza and for reimbursing the debts owed by local government bodies, or indirectly through the amounts that are deducted from the clearing revenues and transferred to the utility companies in Israel.

expenditures made up 5.1% of nominal GDP during the third quarter of 2010, compared to 2.9% during the previous quarter of the same year. It should be noted that 18% of development expenditures were funded by grants and foreign aid during the third quarter of 2010, while the remaining part (82%) was financed by the PNA budget.

If developmental expenditure continue to grow at the same pace throughout the last quarter of 2010, the entire expenditure of 2010 will probably account for 39.2% of the target amounts stated in the budget – this will negatively affect total capital formation and future growth in the Palestinian Territory.

4.4 Financial Surplus (deficit)

Necessary current expenditures that keep the PNA afloat have generally eclipsed the smaller amounts of domestic revenues, creating chronic budget deficits. However, the current budget deficit fell by \$169.7 million during the third quarter, compared with \$300.1 million in

the second quarter, and \$498.4 million in the third quarter of 2009. In other words, the current third quarter deficit dropped by about 43.5% compared to the previous quarter of the same year and by about 66% compared to the third quarter of 2009. The current deficit in the third quarter accounted for about 9.3% of nominal GDP.

The total deficit (before grants and foreign aid) totaled \$263.9 million during the third quarter, a 25.2% decline from the previous quarter, and 52.5% from the third quarter of 2009. The total deficit represented 14.4% of the gross domestic product during the third quarter (compared to 19.5% during the second quarter and about 33.9% during the corresponding quarter of 2009).

Despite the decline in the deficit during the third quarter – before grants and foreign aid – the drop in foreign aid led to a deficit increase of \$79 million –after grants and foreign aid – compared to the second quarter.

Table 21: Indicators of fiscal deficit as a percentage of nominal GDP during the third quarter-2010

Item	(Million dollar)							
	2009				2010			
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	
The current deficit-GDP	-25.9	-18.1	-30.4	-11.8	-15.2	-16.6	-9.3	
The total deficit before grants and aid- GDP	-26.5	-22.0	-33.9	-15.3	-18.2	-19.5	-14.4	
The total deficit after grants and aid- GDP	-7.7	-11.9	6.9	2.1	-5.9	-0.7	-5.0	

Source: Table (17).

Since the treasury was not able to receive any additional foreign aid, not, it sought funding from the Palestinian banking system to finance the \$92.2 million deficit. During the third quarter, the treasury managed to pay arrears and recoverable taxes from \$112.6 million in bank loans.

4.5 Public Debt

The public debt during the third quarter of 2010 rose by about 5.1% compared to the previous quarter, bringing the total debt – until the end of September, 2010 – to \$1.9402 billion. During the third quarter, the external debt accounted for 55% of the public debt, while the domestic debt made up 45%. The external debt fell from 62.8% at the end of

2009, to 55.2% at the end of September – a clear signal of an overall downward trend. It should also be noted that the public debt constituted 36.2% of GDP at the end of the third quarter, compared to 27% at the end of 2009. Conversely, the share of domestic debt as total public debt was 45.1% by the end of September 2010, an increase of approximately 37.2% from the end of December 2009.

Domestic debt during the third quarter of 2010 stood at \$875.6 million, a 12.2% increase from the second quarter of the same year. Government debt to local banks is about 87.7% of total debt. Additionally, government loans from local banks grew by 51.8% and overdraft by 48.2%, compared to 63.9% and 36.1% (respectively) during the second quarter

of 2010. The Petroleum Authority's contribution was 11.3% of the total internal debt during the third quarter, while other public institutions contributed only 1% of the total domestic debt during the same period.

In contrast, there was no significant change in the balance of external debt during the third quarter, compared to the second quarter of the same year (\$1.0714 billion by the end of September, 2010). The external debt was made up of 51.6% from Arab financial institutions, 32.7% from international and regional institutions and 15.7% from bilateral loans.

Debt to Arab financial institutions during the third quarter stood at \$552.5 million, an increase of about 0.4% from the second

quarter. Debt included about 80.4% from Al-Aqsa Fund, 10%, from the Arab Fund for Economic and Social Development, and 9.6% from the Islamic Development Bank. However, debt to international and regional institutions – the World Bank, the European Investment Bank, OPEC, and the International Fund for Agricultural Development – declined by about 0.7%, down to \$350.6 million.

Finally, during the third quarter of 2010, bilateral loans jumped to \$168.3 million, a 4.4% increase from the second quarter. Spain was the main contributor (with approximately 55.2%). Italy, Sweden, Greece, and China contributed by 18.6%, 15.7%, 7.6%, and 2.9%, respectively.

Table 22: Public Debt- 2010

Item	(Million dollar)			
	2009 Q4	2010 Q1	2010 Q2	2010 Q3
Domestic public debt	644.79	745.43	780.69	875.64
Local banks	561.15	630.40	677.26	767.60
Loans	304.20	411.68	432.63	397.80
Overdraft	256.95	218.72	244.63	369.80
Petroleum Authority	78.37	106.99	95.50	99.27
Other public institutions⁽¹⁾	5.27	8.04	7.93	8.77
External public debt	1086.93	1067.55	1064.60	1071.38
Arab financial institutions	551.22	550.98	550.33	552.47
Al-Aqsa Fund ^{(3) (2)}	444.09	444.09	444.09	444.10
Arab Fund for Economic and Social Development	54.71	54.38	54.78	54.79
Islamic Development Bank ⁽³⁾	52.42	52.51	51.46	53.58
International and regional institutions	370.58	351.81	353.14	350.64
World Bank ⁽⁴⁾	308.22	305.95	305.91	304.00
European Investment Bank ⁽³⁾	41.51	25.23	25.53	24.63
International Fund for Agricultural Development	3.65	3.38	3.31	3.49
OPEC ⁽²⁾	17.20	17.25	18.39	18.52
Bilateral loans	165.13	164.76	161.13	168.27
Greece	12.85	12.85	12.85	12.85
Spain ⁽²⁾	92.95	92.95	92.95	92.94
Italy ⁽⁴⁾	29.75	29.67	27.53	31.28
China ⁽²⁾	4.77	4.77	4.81	4.86
Sweden ⁽²⁾	24.81	24.52	22.99	26.34
Total public debt end of the period	1731.72	1812.98	1845.29	1940.25

Source: Ministry of Finance, Table No. (8), Report of the public debt (internal and external).

⁽¹⁾ Loans from the Orphanage Foundation to the Petroleum Authority.

⁽²⁾ Preliminary information needs to be confirmed.

⁽³⁾ Include loan securities.

⁽⁴⁾ Include lending.

Box 3: World Bank: "We did not succeed, but we should not be blamed for the failure!"

The World Bank released in October 2010 a report assessing the performance of the World Bank Group Institutions in the Palestinian Territory over the past decade 2001-2009⁵. The report was prepared by the Independent Evaluation Group (IEG), an independent office within the World Bank Group. The World Bank Group comprises three main institutions: the International Bank for Reconstruction and Development (IBRD) and its subsidiary the International Development Association (IDA), the International Finance Corporation (IFC), and the Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA).

Unlike the report which was released in 2002 to assess the performance of the World Bank Group in the West Bank and Gaza during 1993-2000, the 2010 report provided more comprehensive coverage and deeper analysis of the group's activities. Further, the report provided a more honest, realistic and defiant assessment of the work of the World Bank in the Palestinian territory. The key finding read "Today this objective seems to be even more distant and difficult to attain than in the beginning of the Bank supported process." Based on this finding, the report framed a key recommendation: "In order to better position itself to help achieve medium-term development outcomes that go beyond humanitarian assistance, the World Bank Group needs to rethink its mandate, role, and scope of activities in the West Bank and Gaza. The Bank Group program needs to recognize that the long-term development effectiveness of its support is heavily dependent on the Israeli-Palestinian political framework, as well as close alignment of its efforts with those of other donors." In other words, the report makes it very clear that the prospect of economic development in the Palestinian Territory, and the success of the World Bank in performing its role, hinges - to a large extent- on the political settlement. This conclusion is very crucial as the World Bank, and other large international institutions believe that the economic development of Palestine is possible under Israeli occupation, and that a healthy economy can take precedence over politics.

From the very beginning, the report acknowledges that the assessment of the World Bank's performance is not easy because there is no document outlining the strategic goals of the institutions' work in the West Bank and Gaza – as is the case in other countries where the World Bank operates. This is why the evaluation committee has implemented a series of implicit goals. The committee classified these strategic goals into four groups: governance (public finance management and fiscal reform); private sector development; infrastructure development; and finally social and human development. The committee further categorized the strategic goals of these four groups into sub-goals. The committee then evaluated all of the projects carried out by the World Bank Group and estimated the degree of attainment for each of the set objectives (see Table 1).

Table 1: Evaluation of the performance of the World Bank Group in the West Bank and Gaza: 2001-2009

Strategic Goals	Outcome ratings
Governance (public finance management and fiscal reform)	Moderately Satisfactory
Fiscal management and fiscal stability	Moderately Unsatisfactory
Transparency and accountability	Satisfactory
Municipal finance and development	Moderately Satisfactory
Private Sector Development	Moderately Unsatisfactory
Reducing barriers to private sector development	Unsatisfactory
Improving business climate	Moderately Satisfactory
Improving competitiveness	Moderately Satisfactory
Infrastructure Development	Moderately Unsatisfactory
Water and sanitation	Unsatisfactory
Solid waste	Satisfactory
Electricity	Moderately Satisfactory
Transport	Unsatisfactory

⁵ The World Bank Group in the West Bank & Gaza 2001-2009. Evaluation of the World Bank Group Program. IEG, World Bank, Washington, 2010.

Strategic Goals	Outcome ratings
Telecommunications	Moderately Satisfactory
Social and Human Development	Moderately Satisfactory
Maintaining basic services (access, quality, and reaching the poor).	Moderately Satisfactory
Institutional capacity for service delivery	Moderately Unsatisfactory
Social and economic security	Moderately Satisfactory

In terms of goals attainment, the report evaluated the overall performance of the World Bank Group in the West Bank and Gaza as ‘Moderately Satisfactory’. This, in fact, is an accurate assessment. The report admits that (high-flying rhetoric aside) the performance is highly frustrating and the achievement is far from what had been expected: “Overall, after almost two decades of active engagement, little progress had been made toward achievement of the overarching objectives of the Bank Group. Despite some recent progress, institutional development is uneven. Most infrastructure sectors continue to face technical and political issues. Recent economic growth is driven mainly by donor subsidies.” In spite of the modest evaluation of the achievements, the report reiterates more than once that it is not the Bank to blame and that the Bank should not be held responsible for the situation: “However, the Bank Group should not be blamed for lack of success because the main constraints to securing peace and achieving Palestinian statehood were beyond its control.”

Of course there are different views on this matter. Some development experts say that the World Bank is to some extent responsible for this failure. The acknowledgment that it is impossible to achieve development under the severe restrictions imposed by Israel on the freedom of movement and the exploitation of natural resources- came too late. Further, it took the Bank too much time to admit that the process of institution-building is not just a technical matter that can be accomplished under the political and security constraints placed by Israel. The World Bank has wasted much effort and a lot of resources (and resources from other donors since the Bank is the leader of international development efforts) on the illusionary coexistence of occupation and development. It also took the Bank too much time to realize its dilemma: a task of a political nature (selling a political settlement for the Palestinians) without securing a real path of peace.

Thus, after two decades, in which 11 billion dollars (from the international community during 2001-2008 only) were spent, the goals seem more hardly attainable than they were in the past. Yet, in the end, what matters is that the diagnosis of the World Bank was right. After all, to be late in knowing and admitting the truth is better than not knowing it at all!

5. Banking Sector

From the consolidated balance sheet of banks operating in the Palestinian Territory during the third quarter of 2010, we can infer that the main items of the budget, including assets and liabilities, have undergone remarkable growth compared with the previous quarter of the same year. The findings are summarized below:

Assets

- ✧ Growth of the bank’s net assets by 5.2%.
- ✧ Rise of bank’s overseas assets by 0.7%¹¹.

¹¹ Overseas assets are funds that banks operating in the occupied Palestinian territory deposited outside Palestine.

- ✧ Increase in net direct credit facilities of more than 7.5%¹².
- ✧ Increase of the bank’s assets with the Monetary Authority by 2.5%.

Liabilities

- ✧ Growth of total deposits by 5.5%¹³.
- ✧ Growth of public deposits by 3.8%.
- ✧ Rise in total capital by 3.8%.
- ✧ Increase of assets held by Monetary Authority and banks by 37.6%.

¹² Credit facilities are made up of direct loans, overdraft facilities and finance lease.

¹³ Total deposits include bank deposits and non-bank deposits (deposits of the public and those of the customers).

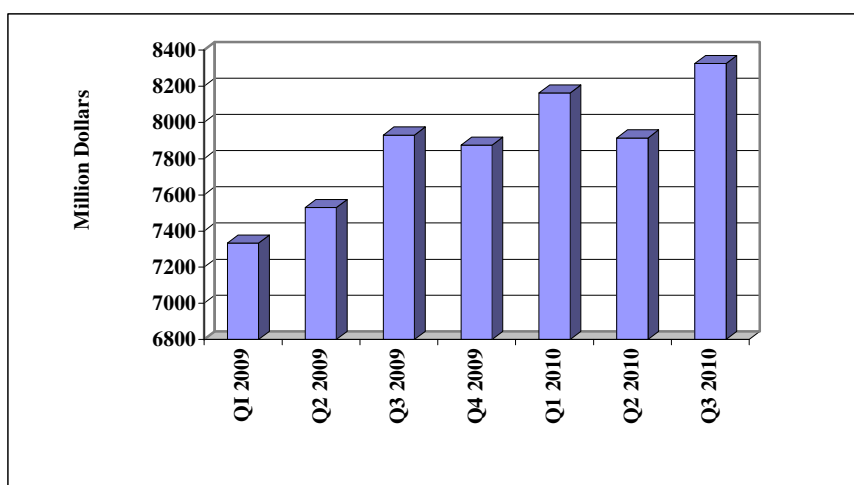
5.1 Major Developments in the Consolidated Balance Sheet of Banks

✧ Assets

Net assets of banks operating in the Palestinian Territory recovered in the third quarter of 2010 after a decline in the preceding quarter. The data from the consolidated balance sheet of the banks show that by the end of September, the

net assets increased by 5.2% compared to the end of June. The increase confirms the upward trend of the assets of banks operating in the Palestinian Territory.

Figure 5: Net assets of banks operating in the Palestinian Territory during the period from the first quarter of 2009 until the third quarter of 2010

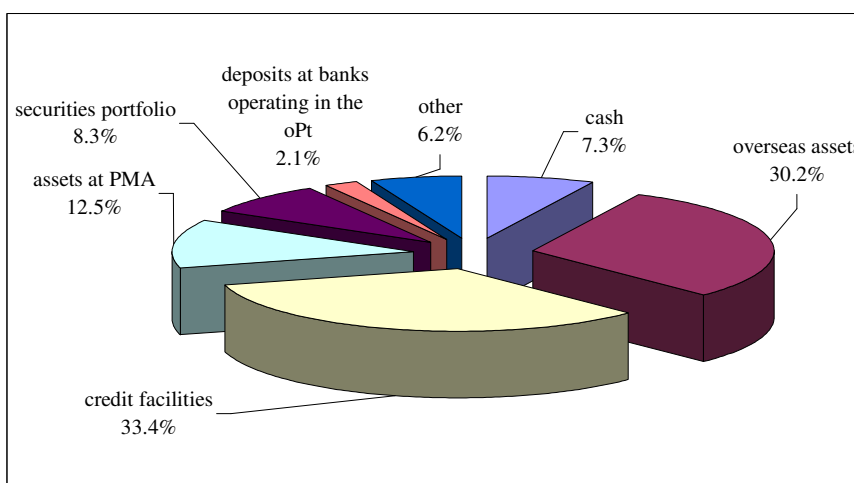


Source: Palestinian Monetary Authority - the consolidated balance sheet of banks, 2009-2010

Reported net assets by the end of the third quarter of 2010 were \$8,325.8 million. The 'cash' item rose by 30% during the third quarter. Assets of banks (at the Palestinian

Monetary Authority) increased by 2.5% during the period. Furthermore, inter-bank deposits rose by 3.8%.

Figure 6: Structure of banks assets: as of the end of the third quarter 2010



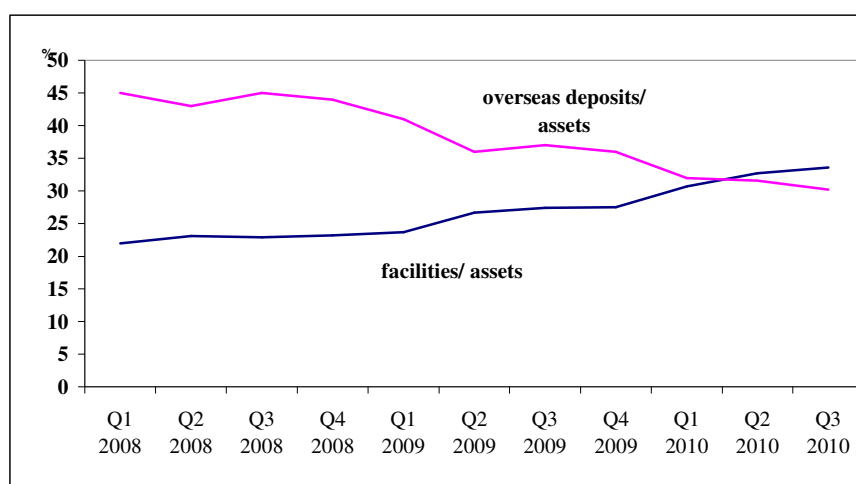
Source: Palestinian Monetary Authority - the consolidated balance sheet of banks, 2010. Other: bank acceptances, investments, fixed assets, and other assets.

Out of country bank deposits – the main source of external investments in the Palestinian Territory – have increased less than 1%. Furthermore, the ratio to total deposits decreased in the third quarter, a reflection of the overall decline in external investments. These investments maintained alignment with the rules and guidelines of the Palestinian Monetary Authority¹⁴. The proportion of external investments to total deposits (46.4%) declined during the third quarter of 2010. Moreover, the ratio of overseas bank deposits to net assets fell by 30.2% during this period. Also, the portfolio

investments increased by 1%, as the held-for-trading portfolio decreased by 5.3%.

Net direct credit facilities continued rising during the third quarter of the year, a growth of \$2.7827 billion. This was an increase of more than 7.5% from the previous quarter. That is, the ratio of credit facilities to bank assets has increased steadily, and stood at 33.5% by the end of the third quarter. Thus, the ratio of credit facilities to bank assets outnumbers the ratio of overseas assets to bank assets (30.2%).

Figure 7: Development of the direct credit facilities and overseas deposits as a percentage of the total assets of banks- years 2008, 2009 and 2010



Source: Palestinian Monetary Authority - the consolidated balance sheet of banks.

There has been improvement in the ratio of credit facilities to total public deposits; an increase of 42% during the third quarter, 1.5% during the second quarter, and about 7% from the corresponding quarter of 2009.

Direct credit facilities were made up of loans (70.5%), overdraft (29.3%) and rental financing (0.2%). This distribution indicates an increase of 2.5 percentage points in overdraft facilities at the expense of loans during the third quarter. Similarly, no significant change was reported in the distribution of credit facilities by sector during the third quarter of the year. The share of the public sector in credit facilities was 31.8%, while that of the private sector stood at 68.2%. Most of the direct credit facilities to

the public sector went to the Palestinian National Authority (99% of the total facilities provided to the public sector). The Gaza Strip's share of such facilities fell by half a percentage point in the third quarter of 2010. The West Bank currently holds 93.5% of the facilities.

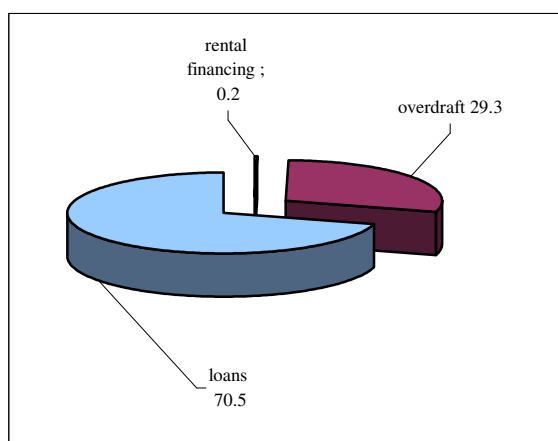
With regard to the distribution of credit facilities by currency at the end of the third quarter of 2010, the U.S. dollar accounted for the largest share of the facilities (61%). The Israeli shekel and the Jordanian dinar contributed 29.6% and 8.8%, respectively, while the collective contribution of all other currencies remained marginal (about 0.6%). By comparing these rates to those at the end of the previous quarter, it is clear that the rate of

¹⁴ Palestinian Monetary Authority Instructions require that overseas investments by banks must not exceed 55% of total deposits.

the facilities granted by the U.S. dollar has dropped by three percentage points for facilities granted by the Israeli shekel, while the rates of the Jordanian dinar and other currencies have remained unchanged. The

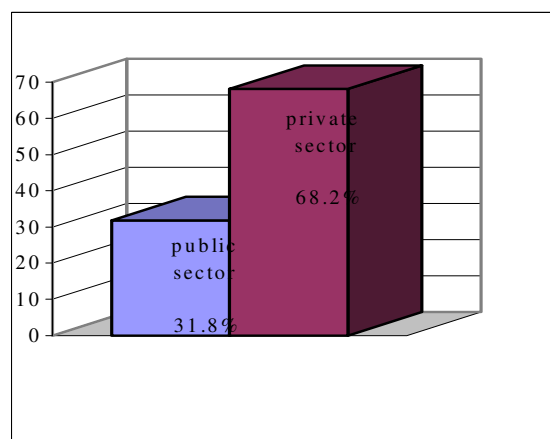
fluctuations in the exchange rates of international currencies – particularly the U.S. dollar against the Israeli shekel – have contributed to the change of these ratios.

Figure 8: Distribution of credit facilities by Type end of 3rd Quarter 2010



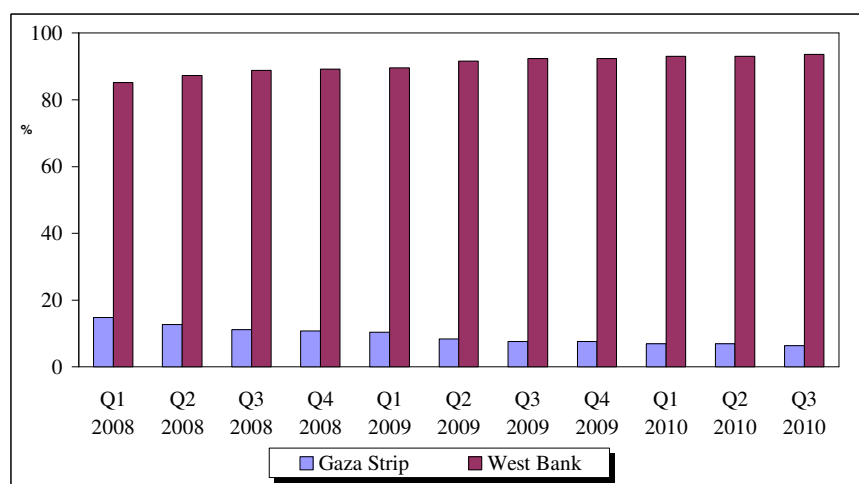
Source: Palestinian Monetary Authority- The consolidated balance sheet of banks.

Figure 9: Distribution of credit facilities by Target Sector- end of 3rd Quarter 2010



Source: Palestinian Monetary Authority – The consolidated balance sheet of banks.

Figure 10: Share of each of the West Bank and Gaza from the total facilities-years 2008, 2009 and 2010



Source: Palestinian Monetary Authority – The consolidated balance sheet of banks.

Table 23: Distribution of direct credit facilities portfolio- from third quarter of 2008 until the third quarter of 2010

Item	Million dollars								
	2008		2009				2010		
	Q1	Q2	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2**	Q3
By geographical distribution									
West Bank*	1603.1	1625.5	1650.7	1924.2	2087.3	2061.2	2408	2402.8	2604.3
Gaza Strip	204.4	202.7	192.2	175.5	173.6	172.7	178.5	185.0	178.4
By beneficiary									

Item	2008		2009				2010		
	Q1	Q2	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2**	Q3
Public sector	544.8	532.7	581.6	748.8	722.2	637.4	870.1	824.7	885.3
Resident private sector	1129.6	1165.9	1123.2	1216.2	1365.2	1448.6	1662.4	1712.5	1844.6
Non-resident private sector	133.1	129.6	138.1	134.7	151.0	147.9	54	50.6	52.8
By type of facilities									
Loans	1109.2	1114.2	1159.0	1338.9	1500.2	1566.8	1873.6	1885.9	1960.9
Overdraft	687.8	703.7	673.6	750.7	753.3	659.3	705.1	694.0	814.3
Rental financing	10.5	10.3	10.3	10.2	7.5	7.8	7.9	7.9	7.5
By currency									
\$ US	1163.1	1190.2	1225.9	1301.7	1388.6	1427.4	1602.4	1656.8	1700.7
JD	146.2	147.5	142.5	200.3	208.5	218.0	220.9	229.7	243.1
NIS	483.9	474.3	460.6	582.7	650.7	579.0	753.4	688.5	822.4
Other currencies	14.3	16.2	13.8	15.0	13.1	9.5	9.8	12.8	16.5

Source: Palestinian Monetary Authority – The consolidated balance sheet of banks.

* Loans in the West Bank include loans provided to the Palestinian National Authority, as well as loans to non-residents.

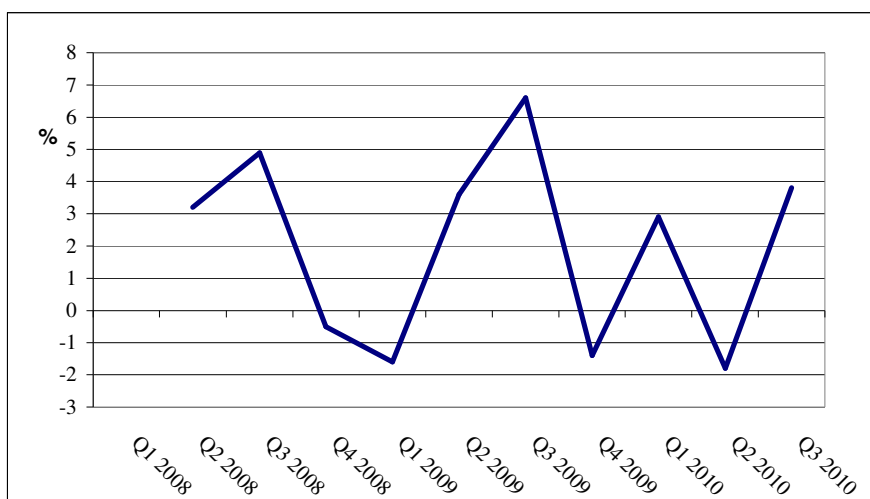
** Data until the first quarter of 2010 show the total facilities (facilities + benefits), while the second quarter of 2010 shows net facilities only.

✧ Liabilities

The total deposits (public deposits + bank deposits) made up 84.5% of the liabilities (\$7 billion). Public deposits are the main component of liabilities in the consolidated balance sheet of banks, accounting for 79.5%

of the liabilities of banks operating in the Palestinian Territory – a value of \$6,621.3 million. This rate increased by 3.8% during the third quarter of 2010, compared with a decline of 1.8% in the second quarter.

Figure 11: The developments of the growth in deposits of the public from the first quarter 2008 until the third quarter 2010



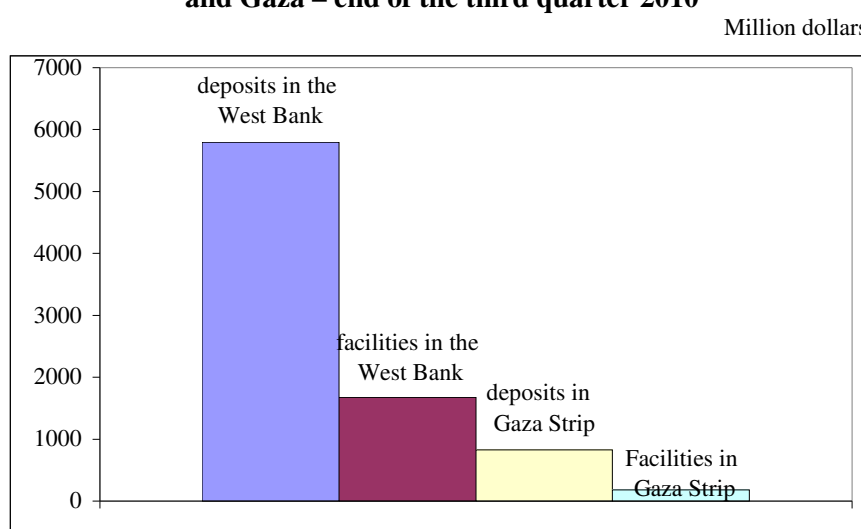
Source: Palestinian Monetary Authority – The consolidated balance sheet of banks.

Public deposits are made up of deposits from both the private sector (90.3%) and the public sector (9.7%). Private sector deposits include resident deposits (96%) and non-resident deposits (4%).

Given the continuing deterioration of the political and economic situation in the Gaza

Strip, the share of public deposits continued to decrease (to 12.5%) during the third quarter, declining by about one percentage point from the previous quarter. By contrast, the West Bank's share rose to 87.5% of the total public deposits in the Palestinian banking system.

Figure 12: Credit facilities and the public deposits in the West Bank and Gaza – end of the third quarter 2010



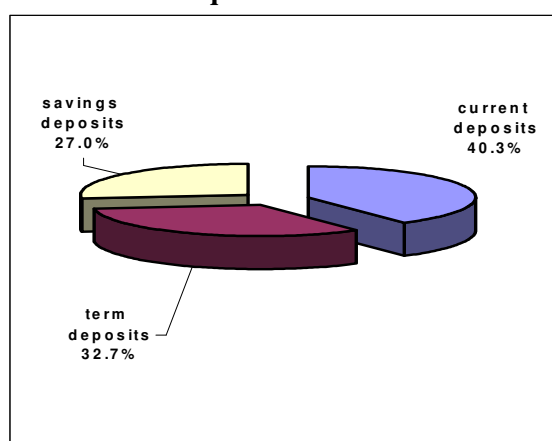
Source: Palestinian Monetary Authority – The consolidated balance sheet of banks.

Public deposits are divided into current deposits (40.3%), term deposits (32.7%) and saving deposits (27%). A comparison between these rates and those of their counterparts (in Quarter two) shows a marginal growth (about a percentage point) in the current deposits at the expense of the term deposits.

The U.S. dollar accounted for 41.2% of the total public deposits, while deposit rates of the Israeli shekel was 27.7% and the Jordanian dinar 27.3%. The other currencies accounted for only about 5.8% of total public deposits.

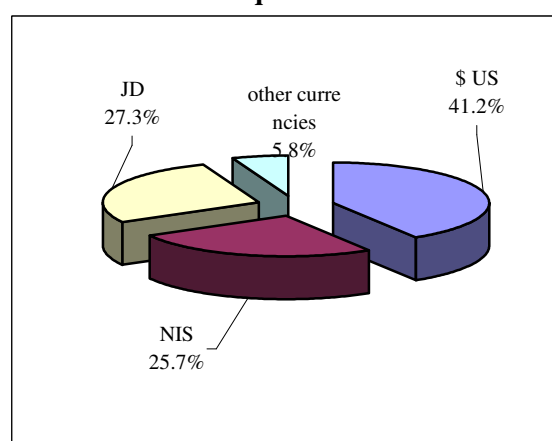
Data shows that the share of Jordanian dinar deposits has continued to decline in the face of the growing value of the Israeli shekel. This can be attributed to – as explained in previous volumes of the Monitor – the inherent volatility of the Jordanian dinar; the JD is linked to the U.S. dollar at a fixed rate, while the Israeli shekel is not. Thus, when the U.S. dollar loses value – as it has in recent years – the JD falls with it; meanwhile the Israeli shekel may lose or gain value during the same period.

Figure 13: Distribution of the public deposits by deposit type- end of the third quarter 2010



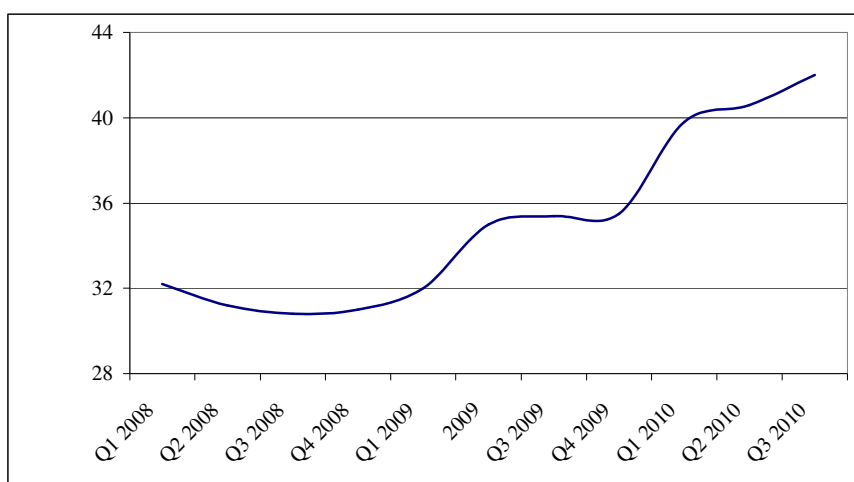
Source: Palestinian Monetary Authority- The consolidated balance sheet of banks.

Figure 14: Distribution of the public deposits by depositing currency- end of the third quarter 2010



Source: Palestinian Monetary Authority – The consolidated balance sheet of banks.

Figure 15: Ratio of credit facilities to the total deposits of the public- from first quarter 2008 until third Quarter 2010 (%)

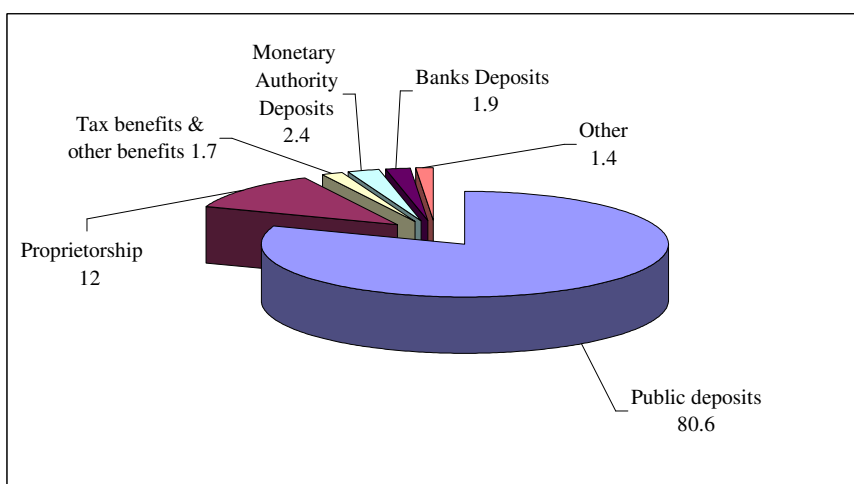


Source: Palestinian Monetary Authority – The consolidated balance sheet of banks.

By the same token, ‘capital items’ (or equity) increased in bank liabilities by 2.7% during the third quarter (compared with a decline of 2.1% during the second quarter of the year). This rise is attributed to the increase in paid-up capital. Stocks of the Monetary Authority and

banks increased by 37.6% during the third quarter. Because the share of this item in the total bank liabilities does not exceed 4%, the disparities in this item, though large, have a limited impact on total liabilities.

Figure 16: Structure of liabilities of banks operating in the Palestinian Territory- end of third quarter 2010



Source: Palestinian Monetary Authority.
Other liabilities include stocks of banks outside Palestine.

Table 24: Consolidated budget of the Palestinian banking system- from the second quarter of 2008 until the third quarter of 2010

Item	2008 \$ million			2009 \$ million				2010 \$ million		
	Q1	Q2	Q3	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Budget Statement										
Cash and precious metals	367.5	273.9	346.2	334.6	501.0	515.8	534.9	551.5	465.7	605.4
Deposits at Monetary Authority & Banks	4332.2	4708.9	4674.0	4513.5	4086.8	4265.3	4185.5	3935.8	3681.7	3732.6
Portfolio	217.9	214.4	206.6	233.1	429.7	467.5	535.6	685.6	689.3	691.3

Item	2008 \$ million			2009 \$ million				2010 \$ million		
Budget Statement	Q1	Q2	Q3	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Direct credit facilities	1746.6	1807.5	1828.2	1842.9	2099.7	2261.2	2233.9	2586.5	2587.7	2782.7
Banker's acceptances	4.2	4.3	6.2	3.2	3.5	4.2	3.9	3.6	4.9	4.5
Investments	188.6	173.5	144.6	188.1	172.8	165.7	162.2	127.6	133.7	132.4
Fixed assets	224.4	225.9	237.3	243.9	252.8	255.9	267.9	140.0	142.8	138.5
Other assets	236.0	249.3	197.3	213.2	208.7	220.9	167.3	205.8	209.2	238.4
Assets (total)	7308.3	7657.6	7640.4	7570.7	7755.0	8156.5	8091.1	8249.1	7915.0	8325.8
Deposits of Monetary Authority & Banks	466.0	456.2	442.9	417.6	426.4	383.6	381.4	457.3	318.7	438.7
Total deposits of the public	5599.0	5873.6	5846.9	5772.5	5988.7	6385.9	6295.3	6495.5	6379.7	6621.3
Executed and existing banker's acceptances	15.9	15.2	21.0	9.3	10.7	13.2	12.4	11.7	13.4	14.4
Other liabilities	155.7	158.3	135.2	144.0	111.9	115.7	93.2	101.1	118.5	126.0
Tax benefits & other benefits	320.3	337.5	341.5	346.3	337.2	346.6	341.4	126.8	134.8	139.1
proprietorship	751.5	817.0	853.0	880.9	880.1	911.5	967.8	970.4	949.8	986.3
Liabilities (total)	7308.3	7657.6	7640.4	7570.7	7755.0	8156.5	8091.1	8249.1	7915.0	8325.8

Source: Palestinian Monetary Authority – The consolidated balance sheet of banks.

Note: The net credit facilities, as well as net assets- included in the table above- have been taken as of the second quarter 2010. So please be careful when making comparisons.

5.2 Performance Indicators of the Banking System¹⁶

The consolidated balance sheet (3rd quarter) of banks operating in the Palestinian Territory an improvement in the key performance indicators of the Palestinian banking sector. The share of credit facilities to both total deposits and non-bank deposits has continued

to rise; total deposits have risen by 0.8 percentage points, and non-bank deposits have risen 1.5 percentage points. Furthermore, the ratio of credit facilities to total assets, has increased by 0.7 percentage points during the same period.

Table 25: Indicators of the performance of the banking system- from 2008 until the third quarter of 2010

Indicator	2008	2009				2010		
		Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3
Credit facilities / Total deposits	29.1	29.8	32.7	33.4	37.2	37.2	38.6	39.4
Credit facilities / Non-bank deposits	31.3	32.0	35.1	35.4	39.8	39.8	40.6	42.0
Credit facilities / total assets	24.0	24.3	27.0	27.7	31.4	31.4	32.7	33.4
Credit facilities of the private sector / private sector deposits	24.7	24.1	24.6	26.6	29.4	29.4	30.7	31.8
Credit facilities of the resident private sector / deposits of the resident private sector	22.8	22.3	23.3	25.4	30.3	30.3	32.2	32.2
Overseas holdings / total deposits	52.1	52.4	42.5	43.2	37.7	37.7	37.3	35.6
Customer deposits / total assets	76.6	76.2	77.2	78.4	78.7	78.7	80.6	79.5

Source: Palestinian Monetary Authority – The consolidated balance sheet of banks.

Note: The net credit facilities, as well as net assets- included in the table above- have been taken as of the second quarter 2010. So please be careful when making comparisons.

¹⁶ For more details on this topic, and other developments concerning the Palestinian banking sector, please see the Financial Stability Report which was started in 2010 by the Palestinian Monetary Authority.

The share of the facilities granted to the Palestinian private sector from private deposits has risen by about one percentage point, whereas the ratio of facilities to deposits of the resident private sector has remained stable at 32.2%. In contrast, overseas bank assets have continued to decline; now amounting to 35.6% of total deposits, a decline of 1.7 percentage points from the previous quarter. Furthermore, customer deposits to total assets have decreased by 0.9 percentage points.

5.3 Clearing-house activities

Data from the Palestinian Monetary Authority (PMA) clearing-houses – in both Ramallah and Gaza – indicate growth in the number and value of checks presented to the PMA for clearing. During the 3rd Quarter, the number of checks presented for clearing rose by 6.5%, while the value increased by 1.4%. Moreover, the returned checks increased by about 1.2 percentage points in terms of number and by one percentage point in terms of value.

Table 26: Number and value of checks presented for clearing and returned-from 2008 until first quarter 2010

Period	Checks presented for clearing		Returned checks		Percentage of checks returned/presented for clearing	
	Number of checks	Value (\$ million)	Number of checks	Value (\$ million)	No. %	Value %
2008/Q1	603,281	1935.3	72,649	136.4	12.2	7.0
2008/Q2	647,267	2144.3	72,762	132.4	11.2	6.2
2008/Q3	686,097	2179.4	81,125	144.6	11.8	6.6
2008/Q4	717,579	2009.4	86,669	147.0	12.1	7.3
2009/Q1	668,531	1749.4	88,789	141.8	13.3	8.1
2009/Q2	741,186	2016.6	76,523	109.2	10.3	5.4
2009/Q3	813,545	2089.7	91,833	144.1	11.3	6.9
2009/Q4	845,135	2247.8	101,896	155.4	12.0	6.9
2010/Q1	817,520	2220.1	80,071	127.2	9.8	5.7
2Q2010/	882,782	2347.8	83,098	131.8	9.4	5.6
3Q2010/	940,280	2380.1	99,652	156.6	10.6	6.6

Source: Palestinian Monetary Authority - Monthly Statistical Bulletin

5.4 Palestine Stock Exchange

Securities markets assume a crucial role in attracting capital and investment. Financial markets provide resources for companies to finance investments. They can also be catalysts for businesses to improve economic performance and increase profitability in order to maintain or raise stock value.

In theory, effective financial markets are characterized by the fast response rates of stock market companies/investors to new information about the current and future status of the companies listed, whether at the productive or at the financial level, such that a company's share price reflects the information available on a variety of financial and economic indicators. For a financial market to be efficient, there should be sufficient information available to all at the same time

and at reasonable costs. Moreover, participatory financial firms should be able to trade (sell and buy), any number of shares without high transaction cost. In order to avoid individual influences on the activities and prices of shares in the market, it is preferable to have a large number of listed corporations or mutual organizations. The following financial indicators monitor the Palestine Stock Exchange and its developments:

Financial market Indicators:

- ✧ **Market capitalization** is measured by dividing the market value of listed equities in the market to GDP at current prices. This index is used to measure the importance and role of the financial market in the national economy. It should be noted that this rate is calculated for the

entire year and not for the individual quarters. The rate was reported at 46.4% in 2009¹⁸, which means that the value of capital traded in the Palestinian stock market is roughly 50% of the Palestinian production.

- ✧ The **Number of listed companies** reflects the market depth and diversity. The number of companies listed on the Palestine Stock Exchange at the end of the third quarter of 2010 totaled 40, this number includes the three companies that were suspended from trading.

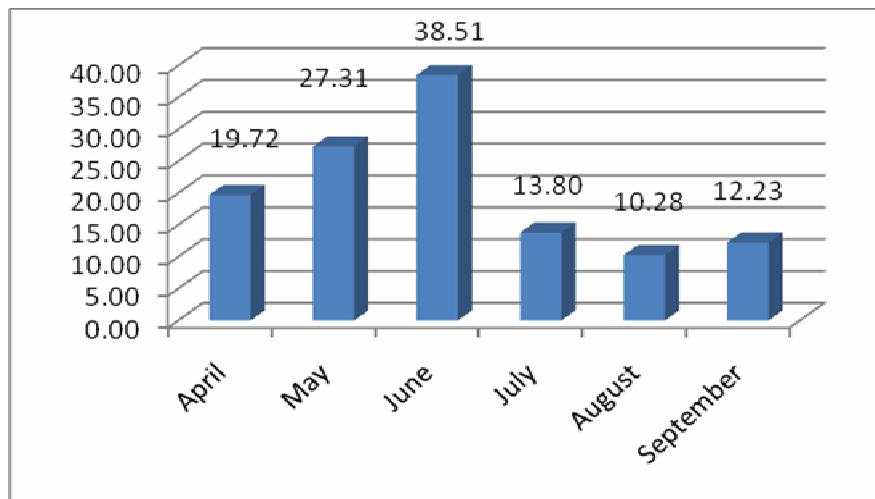
Liquidity Indicators:

- ✧ The **Ratio of traded shares to GDP** was 5% in the third quarter of 2010, compared to 10.5% in the second quarter. This is mainly due to the decline in the number of shares traded during the third quarter.
- ✧ Turnover is calculated by dividing the total value of shares traded by the total value of shares listed on the market. This rate was 2.75% in the third quarter of 2010, compared to 5.8% in the second quarter. Evidently, the market has

undergone a decline in turnover during the third quarter compared with the second quarter, probably because of the relatively high value of shares traded in the second quarter compared to the third quarter. On the margin, this could also be due to vacations/holidays, which increase in the 3rd quarter and often cause investors to liquidate their shares or to refrain from speculation in order to keep cash for other expenses.

- ✧ **Degree of Concentration** is used to determine the influence of some giant companies on changes in stock market indices, especially the stock prices. The influence is measured by calculating the contribution of the top five or ten companies to the value of shares traded in the stock market. In the third quarter of 2010, the five largest companies in the Palestine Stock Exchange acquired 80.3% of the total value of shares traded, compared to 77.8% in the second quarter. This high concentration, in principle, allows the five major companies to heavily influence the stock market indices¹⁹.

Figure 17: Number of shares traded on the Palestine Stock Exchange- the second and third quarters of 2010 (Figures in millions)



Source: Palestine Stock Exchange www.pse.com

¹⁸ Because national accounts data for 2009 are available only at constant prices, the ratio was calculated based on fixed (not current) prices.

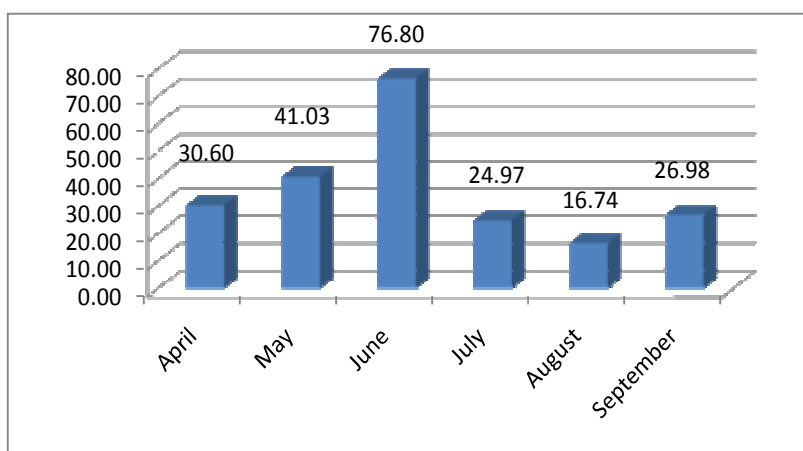
¹⁹ There are four companies that maintained the largest share of the total value of stocks traded during the third quarter of 2010: Palestine Development and Investment (PADICO), Palestinian Telecommunications (PALTEL), Bank of Palestine (POB), and Palestine Industrial Investment Company (PIIC).

Concerning the developments in the Palestine Stock Exchange during the third quarter of 2010, indicators show a significant decline in the market during the third quarter compared to the previous quarter of 2010. The numbers of shares traded fell by 57.6% from the previous quarter (and a 28.6% decrease from the third quarter of 2009, i.e., it was below the annual average). The shares traded during the third quarter of 2010 totaled 36.3 million (see Figure 17).

The value of shares traded during July and August fell sharply, yet they rose slightly in September as a result of the increase in the number of shares traded, posting a decline of \$ 53.7% between the end of the third quarter and second quarter of 2010 (see Figure 18).

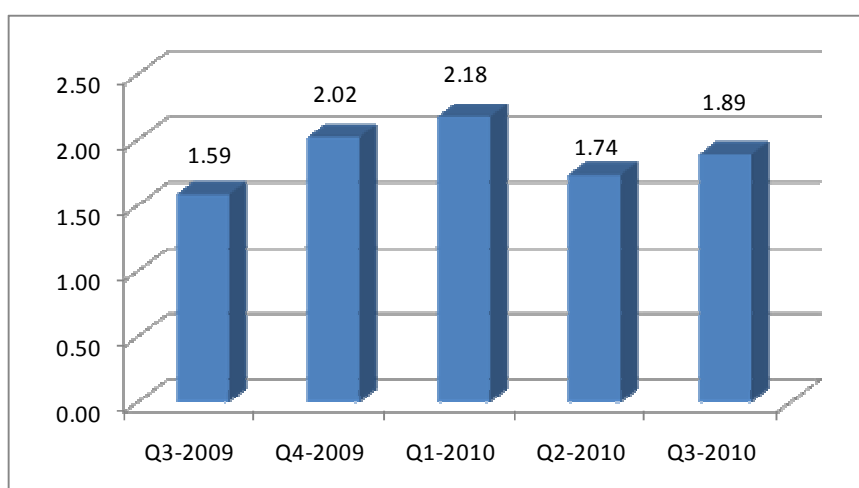
Palestine Stock Exchange data revealed that the average price per share grew by 9% compared to the average share price in the previous quarter (see Figure 19).

Figure 18: Value of shares traded on the Palestine Stock Exchange- the second and third quarters of 2010 (Million dollars)



Source: Palestine Stock Exchange www.pse.com

Figure 19: Average share price in Palestine- third quarter of 2010 and previous Quarters

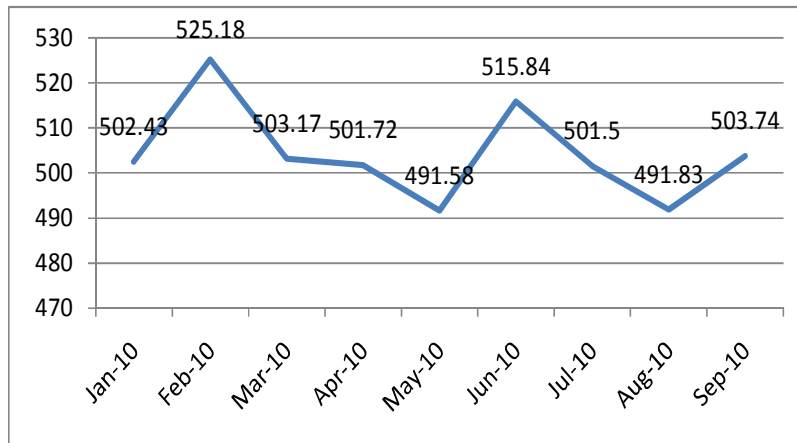


Source: Palestine Stock Exchange www.pse.com

By the end of the third quarter, Al-Quds index closed at 503.74 points, down by 2.4% (12.1 points) from the end of the second quarter of

2010, and up by 0.11% compared with the end of the first quarter (see Figure 20).

Figure 20: Al-Quds index- the first three quarters of 2010

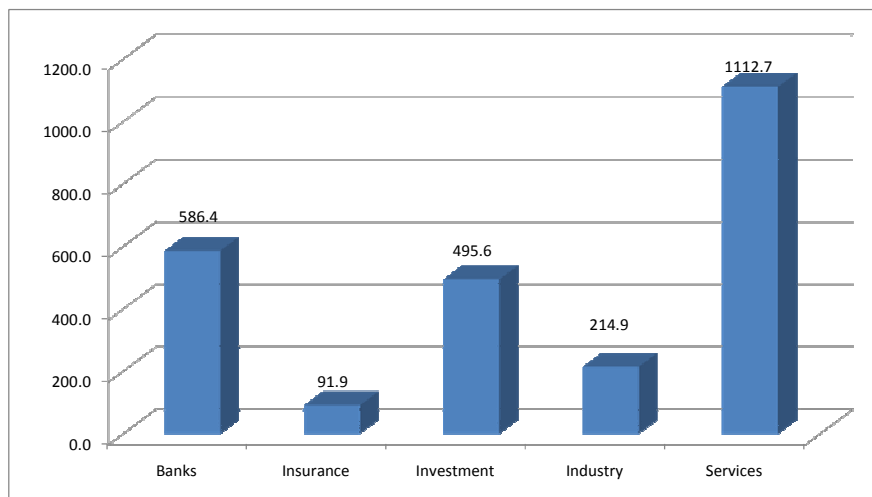


Source: Palestine Stock Exchange www.pse.com

The number of companies listed on the Palestine Stock Exchange in July, August and September was 41, 41 and 40, respectively. At the sector level, with a total of \$1,112.7 million, the services sector had the largest share of the value of stocks listed on the Palestine Stock Exchange during the third

quarter of 2010. This value represents 44.5% of the total value of shares listed on the market. The second largest contributor was the banking sector with a share of 23.4%. The investment sector, the industry sector and the insurance sector accounted for 19.8%, 8.6% and 3.7%, respectively (See Figure 21).

Figure 21: The value of stocks listed on the Palestine Stock Exchange by Sector- third quarter of 2010 (Million dollars)

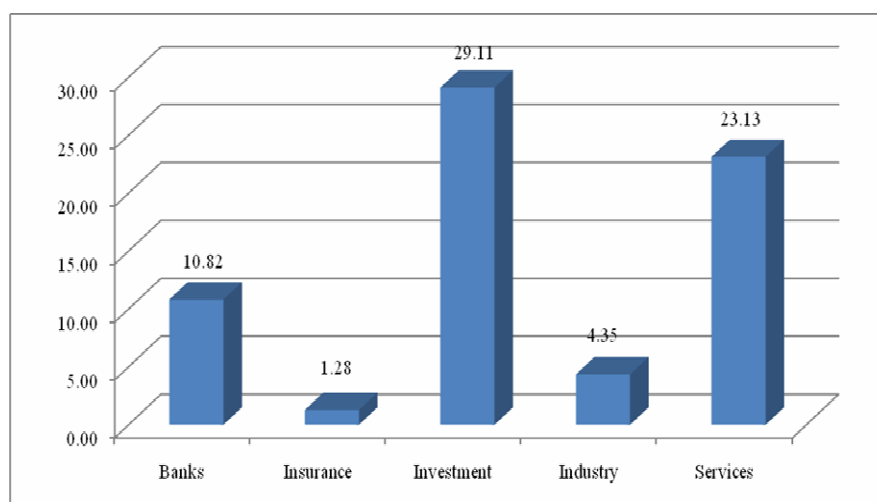


Source: Palestine Stock Exchange www.pse.com

In regards to the value of traded shares (\$29.11 million), the investment sector accounted for the largest share of the value of stocks traded on the Palestine Stock Exchange (42.4% of the total value of shares traded in the market). The services sector came second, with a share of

33.7%. The banking sector and the industry sector contributed 15.7% and 6.3%, respectively. Finally, the insurance sector share was the least, with a contribution of 1.9% of the total value of shares traded in the third quarter of 2010 (see Figure 22).

Figure 22: The value of stocks traded on the Palestine Stock Exchange by Sector- third quarter of 2010 (Millions of USD)



Source: Palestine Stock Exchange www.pse.com

6. Investment Indicators

6.1 Registration of companies

The Ministry of National Economy (MNE) registers companies in the Occupied Palestinian Territory under various company laws in effect in the West Bank and the Gaza Strip. This volume of the Monitor only considers new companies registered in the third quarter of 2010 in the West Bank because the MNE in Ramallah does not have any data on the registration of companies in the Gaza Strip in the third quarter of 2010. The number of registered companies in the West Bank in the third quarter of 2010

declined significantly by about 62% compared to the previous quarter (see Table 27). Registered West Bank Firms held capital totaling about 23 million Jordanian dinars, down by 68.7% from the previous quarter. This decline is attributed to the new procedures in the registration of companies, where the applications are to be approved by the Bar Association at a cost of JD 500 for the general-trading companies and JD 700 for the shareholding private companies, in addition to the routine fees²⁰.

Table 27: Development of the number of new companies registered in the West Bank during the period from 2008 until 2010

Quarter	2008	2009	2010
1	247	454	334
2	334	412	428
3	315	349	164
4	287	438	
Total	1,183	1,653	

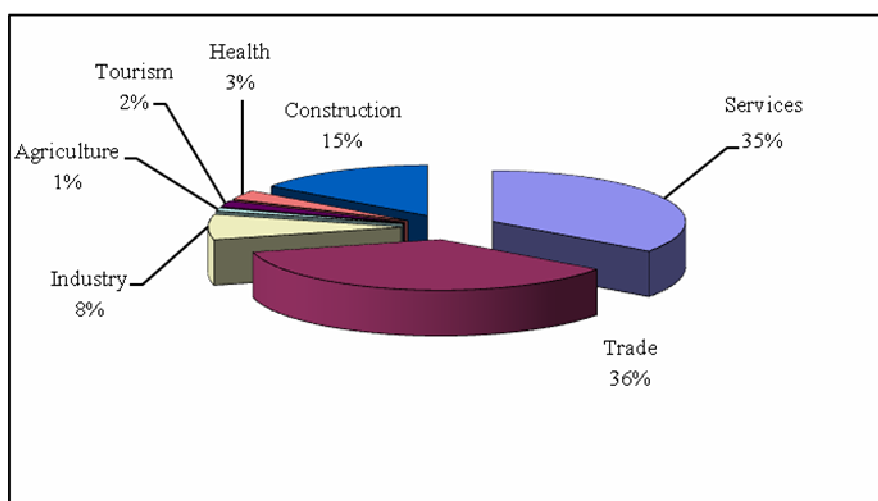
Source: The Ministry of National Economy, Department of Company Registration, 2010.

²⁰ This is based on telephone interview conducted with Mr. Yousef Joda, head of adjustments department at the Ministry of National Economy on Sunday, November 28, 2010.

Differences are evident in the capital distribution of registered companies by economic sector between the third and second quarter of 2010. Although the service sector held the largest share of new company capital, its share declined to 35% (down from 41% in the previous quarter). The share of the trade

sector, by comparison, rose to 36% (up by 8% from the previous quarter). The share of the industrial sector remained stable at 8%. The construction sector fell by about two percentage points. The contributions of health, agriculture and tourism sectors were 2.6%, 1.2% and 1.9%, respectively (see Figure 23).

Figure 23: Distribution of the capital of new companies registered in the West Bank by Economic Activity during the third quarter of 2010 (%)



Source: The Ministry of National Economy, Department of Company Registration: years 2008-2010.

With regard to the legal status of companies registered in the third quarter of 2010, data confirms that there has been a significant change compared to the second quarter. The share of private joint stock companies fell by about 43.8% (53.6% in the previous quarter).

Furthermore, the share of limited companies rose from 29.2% in the second quarter to 43.3% in the third quarter while the share of foreign private corporations dropped to 12.9%, a decline of 17.2% from the previous quarter (see Table 28).

Table 28: Distribution of the value of capital of companies registered in the West Bank- by Legal Classification: the four quarters of 2009 and the second quarter of 2010 (JD)

Year	Legal Form							Total
	Ordinary Limited	Foreign Public Shareholding	Foreign Ordinary	Foreign Private Shareholding	Public Shareholding	Private Shareholding	Public Ordinary	
Q1/2009	100,000	0	0	1,603,770	0	69,548,440	22,179,040	93,431,250
Q2/2009	0	0	0	413,528,125	0	197,102,459	15,076,424	625,707,0
Q3/2009	0	0	0	300,000	0	22,895,540	17,987,800	41,183,340
Q4/2009	0	0	0	1,173,000	0	32,396,000	30,384,000	63,952,600
Total	100,000	0	0	416,604,499	0	321,942,439	85,627,264	824,274,202
Q1/2010	0	0	0	595,376	0	22,224,935	20,808,628	43,628,940
Q2/2010	0	0	0	12,604,830	0	39,354,540	21,399,180	73,358,550
Q3/2010	0	0	0	2,958,330	0	10,043,550	9,941,300	22,943,180

Source: The Ministry of National Economy, Department of Company Registration, 2010.

Regarding the geographical distribution of newly-registered companies, the third quarter (2010) data showed that the largest contributors – just like the previous quarters – were found in the governorates of Ramallah, Hebron and Nablus, by 29.3%, 13.4% and 11.6%, respectively. It is possible that healthier nature of infrastructure in these governorates (compared to other governorates) may explain these high shares. Conversely, the number of companies registered in the Jenin governorate fell from 40 to 14, and their

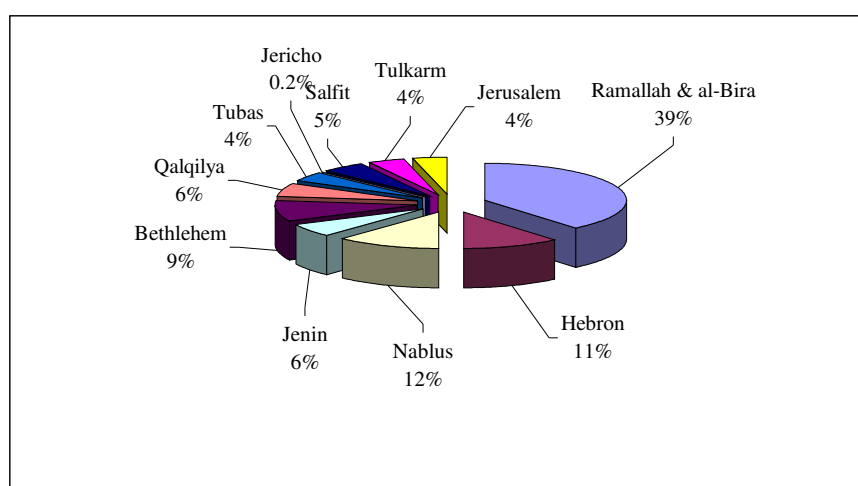
contribution to the total number declined from 9.3% to 8.5%. In the outskirts of Jerusalem, the number of registered companies dropped from 25 to 12 companies; however, their total contribution to the amount of registered companies rose from 5.8% in the second quarter to 7.3% in the third quarter of 2010. Finally, the number of companies registered in Jericho and the Jordan Valley governorate fell from 15 companies to only one company in the third quarter (see Table 29).

Table 29: Distribution of the number of newly-registered companies in the West Bank- by Governorate: the four quarters of 2009 and the second quarter of 2010

Governorate	Q1/2009		Q2/2009		Q3/2009		Q4/2009		Q1/2010		Q2/2010		Q3/2010	
	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%
Ramalla & al-Bira	144	31.7	152	37	123	28.2	138	13.5	113	34	167	39	48	29.3
Hebron	91	20	58	14.1	51	15.5	88	20.1	54	16.2	58	13.6	22	13.4
Nablus	66	14.5	63	15.3	71	22.1	99	22.6	49	14.7	44	10.3	19	11.6
Tulkarm	22	4.8	19	4.6	4	0.7	16	3.7	8	2.4	16	3.7	9	5.5
Jenin	57	12.6	42	10.2	47	14.7	40	9.1	34	10.2	40	9.3	14	8.5
Jericho & Jordan Valley	7	1.5	7	1.7	6	2.4	6	1.4	4	1.2	15	3.5	1	0.6
Jerusalem outskirts	18	4	12	2.9	14	3.3	12	2.7	15	4.5	25	5.8	12	7.3
Bethlehem	33	7.3	35	8.5	19	9.4	23	5.3	23	6.9	38	8.9	19	11.6
Qalqilya	9	2	10	2.4	10	2.7	12	2.7	16	4.8	11	2.6	10	6.1
Salfit	7	1.5	13	3.2	4	1.0	3	0.7	9	2.7	14	3.3	9	5.5
Tubas	-	-	-	-	-	-	-	-	8	2.4	0	0	1	0.6
Total	454	100	412	100	349	100	437	100	333	100	428	100	164	100

Source: The Ministry of National Economy, Department of Company Registration, 2010.

Figure 24: Percentage Distribution of the capital new companies Registered in the West Bank- by Governorate: the first quarter of 2010 (%)



Source: The Ministry of National Economy, Department of Company Registration, 2010.

6.2 Building Licenses

The number of building licenses issued during a given period may be taken as a significant

indicator of investment activity in general and investment in the housing sector in particular.

The number of building licenses issued depends to a large extent on weather conditions (ie. Yearly seasonal changes) during the period. Usually, construction activity increases during the second and third quarters (summer), while it declines during the

fourth and first quarters (winter). It should be made clear that the number of licenses issued does not include all building activities in the construction sector, since part of the construction activities, especially in rural areas, are not registered or licensed.

Table 30: Some indicators of building licenses and licensed areas in the West Bank- from the first quarter of 2009 until the third quarter of 2010

	Q1/2009	Q2/2009	Q3/2009	Q4/2009	Q1/2010	Q2/2010	Q3/2010
Total licenses issued	1,219	1,309	1,296	1,482	1,528	1,741	1,449
Residential building	1,052	1,144	1,135	1,296	1,330	1,470	1,258
Non-residential building	167	165	161	186	198	271	191
Total licensed areas (1000 Square meters)	469.2	522.9	510.3	593.7	531.4	663.9	650.1
Licensed housing units							
New units	No.	1,266	1,485	1,311	1,668	1,513	1,976
	Area (1000 sq. m)	245.6	311.2	241.4	297.8	293.2	375.6
Existing units	261 No.	261	322	495	423	461	420
	Area (1000 sq. m)	74.3	85.6	88.5	74.5	95.4	74.4

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics (2010): Building Licenses Statistics, Ramallah - Palestine.

Building license statistics show an increase of 12% in the number of building permits in the West Bank during the third quarter of 2010 compared to the corresponding quarter of 2009.⁶ The total area licensed during the third quarter of 2010 was about 650,000 square meters, up by about 27% from the corresponding quarter of 2009. The number of licensed dwelling units rose significantly to 1,921 during the third quarter of 2010, compared with 1,311 residential units in the previous year (an increase of 47%). The total area of newly-licensed housing units also saw an increase of 44% (See Table 30).

6.3 Cement Import

Weather conditions also serve as determinants of the volume of cement imported. Data shows an increase of the amount of cement imported into the West Bank during the third quarter of 2010, up by 9% from the third quarter of 2009 (no data is available on the import of cement into Gaza). This rise is attributed to two factors: the increased activity in the construction sector, and the importation of cement from Jordan – as of February 2010²¹. Neshar (an Israeli Company), remained the main supplier of cement in the third quarter of 2010, providing 96% of all imports of cement into the Palestinian Territory (see Table 31).

Table 31: The amount of cement imported into the West Bank- from the first quarter of 2009 until the third quarter of 2010

Period	From Israel	From Jordan	Amount
Q1/2009	275,269	0	275,269
Q2/2009	361,430	0	361,430
Q3/2009	285,128	0	285,128
Q4/2009	303,148	0	303,148
Q1/2010	301,385	5,029	306,414
Q2/2010	368,665	12,915	381,580
Q3/2010	297,839	13,205	311,044

Source: Palestinian Company for Commercial Services

⁶ There is no data available on building licenses in the Gaza Strip on account of the split between Fatah and Hamas.

²¹ Based on a telephone call with Sales and Marketing Director of the Palestinian Commercial Services Company on December 12, 2010

6.4. Hotel Activity

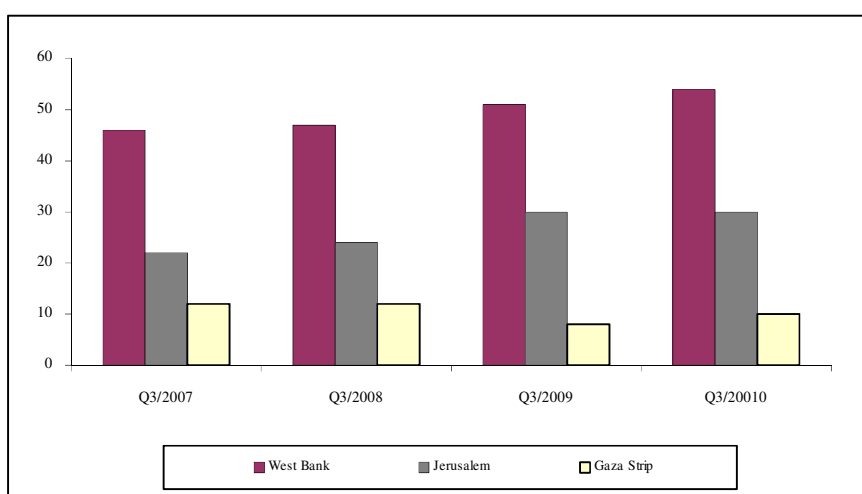
Tourism has enjoyed some growth in the Palestinian Territory since the beginning of 2007. In the third quarter of 2010, hotel activity increased; however, this development was limited to the West Bank.

The number of hotels in the Occupied Palestinian Territory totaled 102 – including those operating and those temporarily closed down. The number of operating hotels varies from month to month. In September 2010, for

example, only 94 hotels were operating; with a capacity of 10,252 beds in 4,811 rooms (see Figure 25).

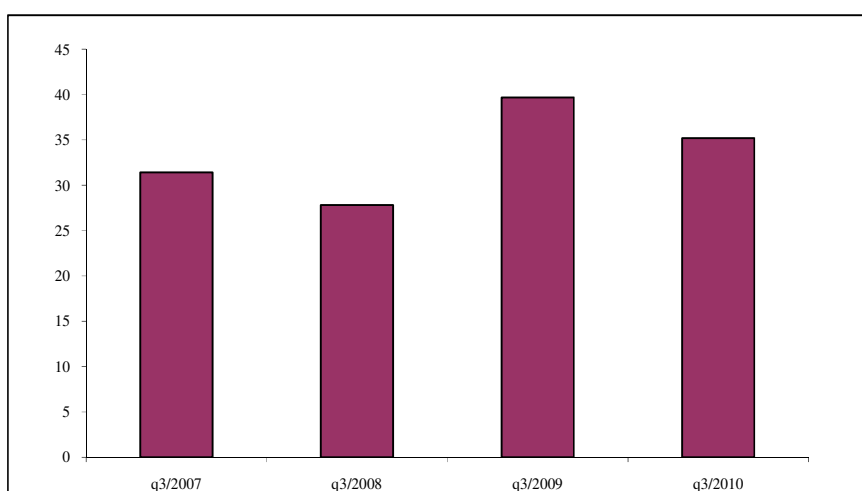
In the third quarter of 2010, the number of guests in the country's hotels totaled 137,733, of whom 11.1% were Palestinians and 35.1% were from European Union countries. This is a 1.7% decline from the second quarter of 2010 and a 1.3% increase from the third quarter of 2009.

Figure 25: Number of Operating Hotels in the Occupied Palestinian Territory, quarter three 2007-2010



Source: PCBS, 2010, Hotel Activity in the Occupied Palestinian Territory, 3rd Quarters 2007 - 2010.

Figure 26: Hotel Room Occupancy Rates, Quarter Three 2007-2010



Source: PCBS, 2010, Hotel Activity in the Occupied Palestinian Territory, 3rd Quarters 2007 - 2010.

The average daily room occupancy in hotels operating in the Palestinian Territory was 1,700 rooms, or 35.2% of the total number of rooms (see Figure 26). Guests staying in Jerusalem hotels comprised 45.6% of the total number of guests, while those in the south and the central West Bank represented 34.3% and 14.8%, respectively. The share of guests in the northern West Bank hotels was only 5%, while Gaza's share was insignificant (only 0.3%).

During the third quarter of 2010, the number of nights spent in Palestinian hotels totaled 304,504, including 10.4% and 37.1% of the total nights occupied by Palestinians and

European nationals, respectively. The share of US and Canadian guests was 11.1%. This was a 2% decline from the corresponding quarter of 2009 and a 4.6% decrease from the second quarter of 2010.

In the third quarter of 2010, the average length of stay in Palestinian hotels was 2.2 nights per guest. The highest average length of stay was in the Gaza Strip (with 2.8 nights per guest). In the northern region of the West Bank and the central region of the West Bank, the rates were 1.3 and 2.5 nights per guest, respectively. Finally, in Jerusalem hotels, the average length of stay was 2 nights per guest (see Table 31).

Table 32: Change in Hotel Activity in the third quarter of 2010 compared to the second quarter of 2010 and the third quarter of 2009

Indicator	Percentage Change compared to Q2 2010	Percentage Change compared to Q3 2009
Number of Operating Hotels at the end of the Quarter	0.0	5.3
Average Number of Employees during the Quarter	4.3	14.6
Number of Hotel Guests	* (1.7)	1.3
Number of Nights stayed	* (4.6)	* (2.0)
Average Room Occupancy	3.1	* (7.4)
Average Bed Occupancy	* (6.1)	* (2.0)
Rate of Room Occupancy (%)	2.6	* (12.8)
Rate of Bed Occupancy (%)	* (6.2)	* (5.0)

Source: PCBS (2010). Hotel Activity in the Occupied Palestinian Territory, 3rd Quarter 2010.

* Figures in brackets indicate negative values.

Box 4: Research and development in the Occupied Palestinian Territory

Research and Development plays a key role in the economies of countries in general, and developed countries in particular. Studies show that increases in research and development – in terms of expenditure and employment – are bound to positively affect production and exports, bringing about high rates of economic growth.⁷ The top ten countries by expenditure on research and development (as Table 1 above shows) are among the top twenty countries by GDP per capita (except for Israel and Korea, where expenditure on research and development is high while their GDP does not place them among the top twenty).

Despite the low rate of spending on research and development in the West Bank (0.5%) compared to developed countries (about 2.5%), it is well higher than the rates reported in neighboring countries. Data show that rates of expenditure on research and development in Jordan, Lebanon and Egypt were 0.3%, 0.30% and 0.19%, respectively.

⁷ The role of research and development in enhancing the competitiveness of the Palestinian private sector- (MAS): 2008.

Table 1: Top ten countries by spending on research and development as a percentage of GDP

Ranking	Expenditure/GDP ratio*	State	GDP Per capita (U.S. \$) **	Sequential order of States by GDP
1	4.46	Israel	27,500	1
2	3.74	Sweden	47,667	2
3	3.46	Finland	43,134	3
4	3.15	Japan	42,325	4
5	3.01	Iceland	39,563	5
6	2.68	United States	47,132	6
7	2.64	South Korea	20,165	7
8	2.63	Denmark	55,113	8
9	2.57	Switzerland	67,074	9
10	2.49	Germany	40,512	10

*World Bank (various years)⁸

** International Monetary Fund, 2010⁹

In November 2010, the PCBS released the results of a survey of research and development indicators in the West Bank during 2009. The survey included data from higher education institutions, NGOs and Palestinian government institutions. The survey reveals that total expenditure on research and development in the West Bank totaled \$29 million in 2010- about 0.54% of total GDP. The government sector made up 34.2% of total expenditure on research and development, while NGOs and higher education institutions accounted for 17.5% and 48.3%, respectively¹⁰.

The survey also included data concerning researchers within these organizations. In the West bank, the number of full-time researchers per million people (a human capital indicator) rose from 150 in 2008 to 232 in 2009. In addition, the number of staff working in research and development increased significantly (90%) in 2009 compared to 2008 (2,951 in 2009 compared to 1,542 in 2008). Additionally, the number of both male and female researchers approximated half the staff size (1,550 in the West Bank). This represented a 56% increase from the previous year, although female participation did not exceed 18%.

In conclusion, research and development experienced a rise of investment across the board which, in theory, should allow public and private institutions to improve planning and growth. However, the Israeli occupation and internal security apparatus function in a way that prohibits research and development from having an overall positive effect on growth in the Palestinian Territory.

7. Prices and Purchasing Power

7.1.Consumer Prices²⁸

Overall inflation increased moderately in the 3rd quarter of 2010. Indices of consumer prices in the Palestinian Territory rose by 1.32% during the third quarter of 2010, compared to

the previous quarter. This increase indicates a consistent trend since the beginning of 2010. During the third quarter, alcoholic and tobacco product prices rose by 8.66%, the sharpest

⁸ http://www.nationmaster.com/graph/eco_res_and_dev_exp_of_gdp-economy-research-development-expenditure-gdp
⁹ <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2010/02/weodata/index.aspx>

¹⁰ Information retrieved from PCBS does not include indicators of research and development in the Gaza Strip.

²⁸ The Palestinian Central Bureau of Statistics updated the base year in calculating the index of consumer prices in accordance with international standards (a transition from 1996 to 2004). The year 2004 was selected as it was the most stable among the years following the second intifada. In addition, goods were classified by 'individual consumption by purpose' (COICOP). This classification was published by the European Union. It is based on classifying groups into twelve core groups instead of ten. It changes the distribution of some goods within some groups.

increase among consumer goods. Prices of food and soft drinks rose by 2.14%, while the prices of 'miscellaneous goods and services' grew by 1.42%. The prices of textiles, clothing

and footwear rose by 0.64%. In contrast, prices of housing and related supplies declined by 0.95% (see Table 33).

Table 33: Average Change in CPI by Commodity Group in the Palestinian Territory in the third quarter of 2010, Compared to the second quarter of 2010 and the third quarter of 2009 (Base Year: 2004 = 100)

Group	Percentage Change (Q2 – Q3 2010)	Percentage Change (Q3 2009 – Q3 2010)
Food Stuff and soft drinks	2.14	2.91
Alcohol beverages and Tobacco	8.66	12.10
Textiles, apparels, and footwear	0.64	3.42
Housing and related supplies	(0.95)	3.86
Furniture & home products and appliances	(0.63)	1.40
Medical care	(0.32)	0.76
Transportation & travel	(0.08)	1.14
Telecommunications	(0.14)	(2.89)
Recreational & cultural goods & services	0.16	1.68
Educational Services	0.14	5.74
Restaurant, Cafe, and Hotel Services	0.34	3.02
Miscellaneous goods and services	1.42	6.19
General CPI	1.32	3.18

Source: PCPD.

** Figures in brackets indicate negative values.

Prices of consumer goods have undergone various changes during the third quarter of 2010. Table 34 shows the movement of prices

of some commodity groups in the Palestinian Territory during the third quarter of 2010.

Table 34: Price movement of main commodity groups in the third quarter of 2010 Compared to the second quarter of 2010

Group	Percentage Change (Q2 – Q3 2010)
Automobiles fuel	0.02
Domestic fuel	1.53
Vegetables	11.61
Fresh Meat	0.42
Sugar	8.52
Rice	(3.65)
Fresh Chicken	1.72
Flour	(4.31)
Dairy Products & eggs	(0.79)
Fresh Fruit	6.03

Source: The PCBS, prices department, 2010

Prices of vegetables, especially tomatoes, rose by 11.61%. Two reasons explain the high increase in tomatoes prices. The first is the agricultural damage caused by the 'Toto Obsoleta' pest, and the second reason is the high temperatures that destroyed a

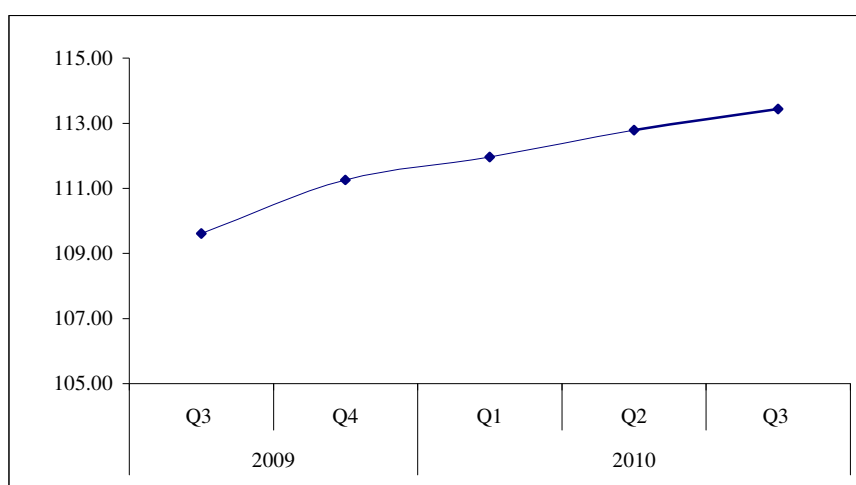
considerable part of the crop, causing an acute undersupply of tomatoes in the West Bank. Contrastingly, many basic food staples, such as flour and rice, have witnessed a significant drop in prices.

7.2. Producer Prices and Wholesale

The Producer Price Index¹¹ increased by 0.58% during the third quarter of 2010 compared to the second quarter (see Figure 27). This resulted from a 1.07% rise in the prices of agricultural commodities (which constitute 35% of the producer price basket).

The prices of mining and quarrying (which represent 1.3% of producer price basket) also edged up by 0.73%. Further, manufacturing goods (which constitute 63.5% of producer price basket) increased by 0.30% during the third quarter of 2010, compared with the second quarter.

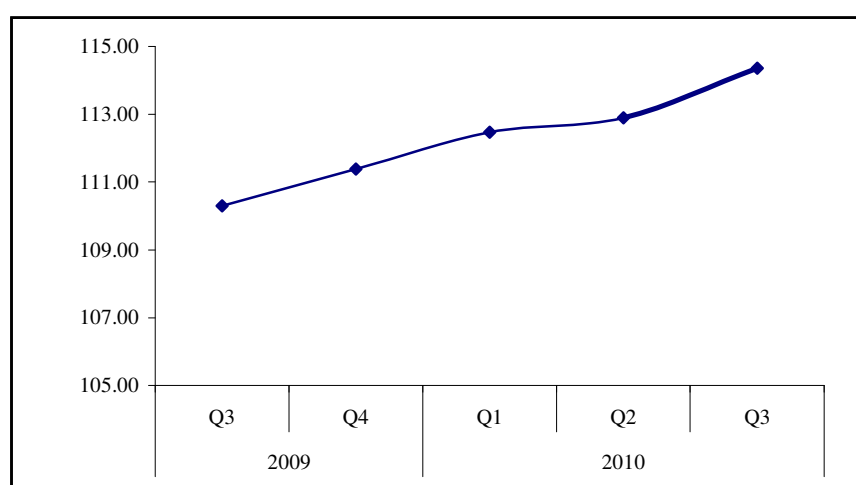
Figure 27: General trend of the producer prices indices in the Palestinian Territory, quarter three 2009 and quarter three 2010 (Base year: 2007 = 100)



Source: PCBS, prices department, 2010

Note: The PCBS updated the base year used for the calculation of producer prices index (PPI) from the year 1996 to 2007, in line with the international recommendations.

Figure 28: General trend of the wholesale prices indices in the Palestinian Territory, quarter three 2009 and quarter three 2010 (Base year: 2007 = 100)



Source: PCBS.

Note: The PCBS updated the base year used for the calculation of wholesale prices index from the year 1996 to 2007, in line with the international recommendations.

¹¹ prices received by domestic producers for their output after all taxes are deducted, including VAT and freight/shipping costs

Producer prices during the third quarter of 2010 rose by 3.49% (compared to Quarter three of 2009). This was caused by an increase cost of locally produced products (which edged up by 0.63%) and exported products (which rose by 0.26%).

Wholesale prices¹² increased by 1.29% during the third quarter of 2010, compared to the second quarter (see Figure 28). This increase resulted from a 1.88% rise in the prices of agricultural commodities (which make up 29% of the wholesale price basket). Prices of manufactured goods increased as well, by 1.05% (with a 70% weight of the wholesale

price basket). The prices of mining and quarrying products increased by 0.61% during the third quarter compared with the second quarter. At the same time, the wholesale price index ballooned by 3.69% in the third quarter of 2010 compared to the corresponding quarter of 2009. This increase in prices was caused by the rising costs of imported (up 1.44%) and locally produced goods (up 1.29%).

7.3. Construction and Road Costs Index

The construction cost index¹³ for residential and non-residential buildings in the West Bank rose by 0.42% in the 3rd quarter (see table 25).

Table 35: Average monthly and quarterly percentage changes in the construction cost index (CCI) in the West Bank, quarter two and quarter three 2010 (Base Month: January 2007 = 100)

Period	CCI	Monthly Percentage Change in CCI	Quarterly Percentage Change in CCI
April, 2010	110.55	2.20	
May, 2010	110.04	(0.47)	
June, 2010	109.23	(0.73)	
Average/ Q2	109.94		1.83
July, 2010	109.31	0.07	
August, 2010	109.62	0.29	
September	109.53	(0.09)	
Average/ Q3	109.48		(0.42)

Source: PCBS, (2010).

*Figures in brackets indicate negative values.

Similarly, during the third quarter of 2010, costs of road construction in the West Bank

increased by 0.22% compared to the second quarter.¹⁴ (see Table 36).

Table 36: Average monthly and quarterly percentage changes in the road cost index (RCI) in the West Bank, quarter two and quarter three 2010 (Base Month: January 2008 = 100)

Period	RCI	Monthly Percentage Change in the RCI	Quarterly Percentage Change in the RCI
April, 2010	107.93	1.07	
May, 2010	107.99	0.05	
June, 2010	107.59	(0.37)	
Average/ Q2	107.84		1.56
July, 2010	107.50	(0.08)	
August, 2010	107.71	0.19	
September	107.57	(1.13)	
Average/ Q3	107.60		(0.22)

Source: PCBS, (2010).

*Figures in brackets indicate negative values.

¹² The sale of goods or merchandise to retailers, to industrial, commercial, institutional, or other professional business users, or to other wholesalers and related subordinated services; including VAT and freight/shipping

¹³ measures the changes that occur in the prices of construction materials and services used in the Palestinian Territory

¹⁴ The road cost index detects changes in the prices of materials and services used in the construction of roads in the Palestinian Territory.

7.4. Currency Exchange Rates and the Purchasing Power

The exchange rates of major currencies traded in the Palestinian market remained volatile. During the second quarter of 2010 the U.S. dollar had gained 2.9 % in value, however, it then lost 3.1% against the Israeli shekel in the continuing quarter. Since the Jordanian dinar is pegged to the US dollar on a fixed exchange rate base, the relative decline in the dollar's value affected the exchange rate of the JD, which lost 3.3% of its value against the Israeli shekel, in the third quarter. Since the beginning of 2010, the U.S. dollar declined by 1.4% against the Israeli shekel, while the

Jordanian dinar lost 1.5%. As a result, this led to a relative decline in the purchasing power of both the U.S dollar and the Jordanian dinar in the Palestinian market during that period²⁹.

The purchasing power of a currency unit is negatively correlated with the CPI and positively correlated with the exchange rate. This means that the purchasing power of the U.S. dollar and the JD depends (given that income remains constant) on the index of consumer prices (which is measured in NIS) as well as on their exchange rate with the Israeli shekel.

Table 37: Average monthly exchange rates (U.S. \$ and JD against NIS) and changes in purchasing power

Month	Change in the CPI (%)	US \$			JD		
		Average Exchange Rate	Change Rate (%)	Change Rate in the Purchasing Power (%)	Average Exchange Rate	Change Rate (%)	Change Rate in the Purchasing Power (%)
December 2007	0.34	3.8952	(0.85)	(1.19)	5.5241	(0.96)	(1.30)
December 2008	(0.52)	3.8276	(1.32)	(0.80)	5.4427	(0.51)	0.01
January 2009	(0.71)	3.9012	1.92	2.63	5.5107	1.08	1.79
February	(0.02)	4.1074	5.29	5.31	5.7726	4.92	4.95
March	1.05	4.1626	1.34	0.29	5.8710	1.71	0.65
April	(0.22)	4.1877	0.60	0.82	5.8972	0.45	0.67
May	0.41	4.0736	(2.73)	(3.13)	5.7456	(2.57)	(2.98)
June	0.35	3.9276	(3.58)	(3.93)	5.5678	(3.09)	(3.44)
July	0.60	3.8989	(0.73)	(1.33)	5.4997	(1.22)	(1.82)
August	1.11	3.8291	(1.79)	(2.90)	5.4006	(1.80)	(2.91)
September	0.54	3.7701	(1.54)	(2.08)	5.3174	(1.54)	(2.08)
October	(0.05)	3.7242	(1.22)	(1.17)	5.2530	(1.21)	(1.16)
November	0.63	3.7710	1.26	0.63	5.3189	1.26	0.63
December	0.58	3.7874	0.43	(0.15)	5.3476	0.54	(0.04)
January 2010	0.06	3.7173	(1.85)	(1.91)	5.2430	(1.96)	(2.02)
February	(0.27)	3.7480	0.83	1.10	5.2864	0.83	1.10
March	(0.03)	3.7431	(0.13)	(0.10)	5.2794	(0.13)	(0.10)
April	0.05	3.7086	(0.92)	(0.97)	5.2308	(0.92)	(0.97)
May	0.08	3.7880	2.14	2.06	5.3427	2.14	2.06
June	0.24	3.8512	1.67	1.43	5.4422	1.86	1.63
July	0.47	3.8626	0.30	(0.17)	5.4380	(0.08)	(0.55)
August	0.30	3.7915	(1.84)	(2.15)	5.3477	(1.66)	(1.96)
September	1.39	3.7314	(1.59)	(2.97)	5.2629	(1.59)	(2.97)

Source: Calculations based on data provided by the PMA and the PCBS.

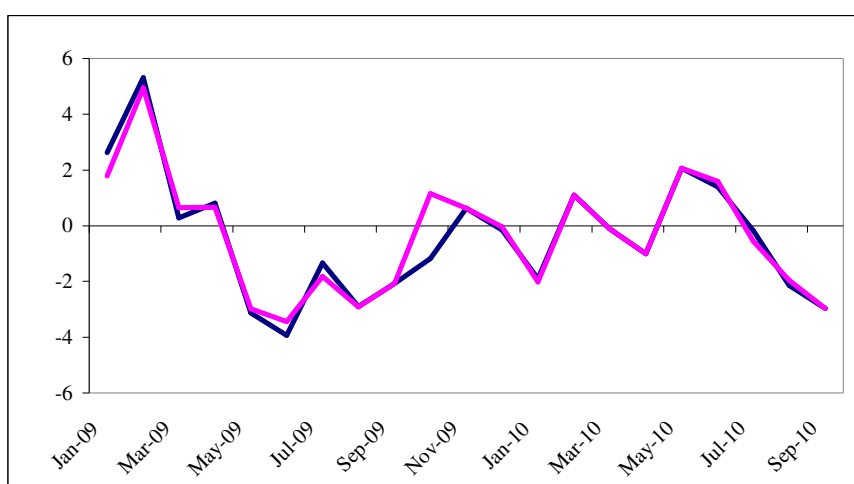
* Figures in brackets indicate negative value.

²⁹ Purchasing power refers to the number of goods/services that can be purchased with a unit of currency. The purchasing power depends on the consumer income and changes occurring to this income. It also depends on the index of consumer prices. In Palestine, people use the NIS, the U.S \$ and the JD in trading, while only the NIS is used to calculate the CPI. Therefore, the exchange rate of the USD and the JD against the NIS affects the purchasing power (the purchasing power of the currency = the change in the currency exchange rate – the change in the CPI).

During the third quarter of 2010, the purchasing power of the U.S. dollar declined by about 5.3%, compared to a gain of about 2.5% in the second quarter of 2010. Similarly, during the third quarter of 2010, the purchasing power of the Jordanian dinar dropped by about 5.5%, compared with a 2.7%

gain in the second quarter of the same year. According to this information, the first nine months of 2010 saw a decline in the relative purchasing power of both the US dollar and the Jordanian dinar (3.7% and 3.8%, respectively).

Figure 29: Monthly change in the purchasing power of the US \$ and JD in the Palestinian Territory



Source: Calculations based on data provided by the PMA and the PCBS.

Box 5: Successes and failures of high-technology industry in Israel

In its first issue of 2011, the Economist published an article about the activities of high technology in Israel¹⁵. It stated that over the past two decades, Israel has been transformed from a semi-socialist backwater into a high-tech 'superpower.' The article further claimed that Israel leads the world in the number of high-tech start-ups and the size of the venture-capital industry. What's more: Israel has become a 'Start-Up Nation' (the title of a book recently issued by Shaul Singer on the 'Israeli Miracle').

Despite admitting that Israel should be proud of its entrepreneurship and the large volume of high tech shares of start-up companies offered for subscription to, and despite the considerable economic growth achieved (4% between September 2009 and September 2010), the author of the article casts doubt on the sustainability of this achievement in the long term. There are four troubling issues:

1. The technological economy rests on too narrow base. High-tech industries employ only 10% of the workforce but account for 40% of exports.
2. Israel has proved so bad at turning start-ups into domestic giants. It has 3,800 high-tech start-ups but only four high-tech companies with sales of more than \$1 billion a year.
3. Israel might not be capable of producing content for the internet as it is able to produce hardware and software that constitute its plumbing.
4. The land of the 'high-tech miracle' has one of the rich world's lowest labor-participation rates, just 55%.

The article underscores that going beyond Israel's 'Start-Up Nation' model is not an easy thing to do. The country's business culture focuses more on deal-making than on company-building. Further, the army's technological prowess, which provided the know-how behind many a start-up, does not translate as well into providing the internet with content as it did in providing it with plumbing.

The article concludes that the main obstacle to Israel's long-term economic success lies in its failure to assimilate into its business culture both Arab-Israelis and ultra-orthodox Jews, who will together be about one-third of the population by 2025.

¹⁵ The Economist, January 1, 2011.

8. Legal and Legislative Environment

The Palestinian Legislative Council is presently paralyzed while national reconciliation efforts attempt to bring about an agreement on the date of the legislative and presidential elections.

Meanwhile, the President of the Palestinian Authority did not issue any decision concerning laws pertaining to the economic situation in the Palestinian Territory. Most of the decisions issued by the President during this period were related to administrative affairs such as appointments, promotions and allocation of land for ministries and local councils.

Significant progress was made concerning the presidential decision to boycott goods produced in Israeli settlements and replace them with local products. National teams of volunteers started inspecting all businesses in all governorates of the West Bank to make sure they were free of the Israel settlements products and services. The PA rewarded compliant businesses with the 'National Reward of Dignity', a precondition for licensing businesses. Presently, the governorates of Ramallah, Hebron and Nablus were declared settlement products-free.

On August 23, 2010 the presidential cabinet decided to recall the cars of government officials and put them under control of ministries and governmental institutions. This decision formed part of the governmental austerity plan to cut expenditure and reduce the public budget's reliance on foreign aid. The recall was suppose to be in effect by late November, 2010 and was going to curve the circulation of about 600 vehicles with maintenance and fuel costs totaling ninety million shekels in 2009. However, Public Staff Union, along with other stakeholders, voiced strong opposition to the decision since it affects staff members whose rankings are

lower than that of an Undersecretary of a Ministry.

The Public Staff Union filed a case with the Supreme Court, which on November 7th, 2010 temporarily suspended the implementation of the resolution pending consideration of the case. On December 9th, 2010 the Supreme Court of Justice issued its final decision, which rejected Union claims by declaring the cabinet decision legal.

The resolution was finally put into effect in mid-January 2010. On January 13, 2011 the General Directorate of Governmental Transport in the Ministry of Transport started a campaign to control the use of government vehicles in all governorates of the country in order to ensure the appropriate use of government vehicles.

9. Israeli Violations

9.1. Palestinians killed and Injured

Twenty-two people were killed by the Israeli military during the third quarter of 2010 (17 in Gaza and 5 in the West Bank). On Thursday (July, 22, 2010) at dawn, Bilal Mahmoud Abu Libda of Qalqilya were killed at the entrance to the 'Borkan' settlement near Haris village-Salfit. Four other Palestinians from the West Bank were killed in September of 2010. In the Gaza Strip, four Palestinians were killed in July, two in August and eleven in September. During the third quarter, the number of the wounded totaled 158, of whom 99 were from the West Bank. Finally, Israel detained 673 Palestinians during the third quarter- two from the Gaza Strip and the rest from the West Bank (see Table 38).

Table 38: Israeli violations in the Palestinian Territory- quarter three 2010

Incident	July		August		September		Total
	West Bank	Gaza Strip	West Bank	Gaza Strip	West Bank	Gaza Strip	
Killed	1	4	0	2	4	11	22
Wounded	29	29	19	13	51	17	158
Detained	231	2	218	0	222	0	673
Total	261	35	237	15	276	28	852

Source: Monthly Reports of the Palestinian Monitoring Group PMG (2010) for July, August and September.
Website: <http://www.nad-plo.org>.

9.2. Obstacles to the Movement of People and Goods

The Israeli military continued placing permanent and temporary roadblocks in Gaza, effectively closing crossings between the Gaza Strip and Israel as well as international crossings into the Strip. The number of temporary roadblocks in the West Bank fluctuated from 613 in July, 484 in August and

979 in September (a 102% increase from August). The Israeli forces closed crossings between Gaza and Israel 300 times in the third quarter of 2010 (101 in July, 96 in August and 103 in September). They also closed the crossings between Gaza and Egypt 95 times during the same period (see Table 39).

Table 39: Total closure of border crossings with Israel- quarter three 2010

Barriers	July	August	September	Total
Temporary roadblocks in the West Bank	613	484	979	2076
Closure of crossings between Gaza and Israel	101	96	103	300
Closure of international crossings between Gaza and Egypt	31	31	33	95
Total	745	611	1115	1996

Source: Monthly Reports of the Palestinian Monitoring Group PMG (2010) for July, August and September. Website: <http://www.nad-plo.org>.

9.3. Violations Against Education and Health Sectors

During the third quarter of 2010, Israeli forces violated various education and health institutions throughout the West Bank. In July, the occupying forces raided an Islamic School in Hebron. Four other assaults were reported in September, the first of which occurred in Jerusalem. In Hebron, Israeli occupying forces attacked a school in the old city and arrested two students while on another occasion they evacuated a Palestinian school to allow Israeli settlers to take part in a celebration. A fourth

attack was reported in Nablus, where soldiers took control of the roof of a Palestinian school. Two violations against the health sector were reported during the third quarter of 2010. In the first attack(August, 2020), the Israeli military stopped an ambulance in Qalqilya and arrested an injured Palestinian. In September the same year, the Israeli military assaulted and searched a medical center in Hebron (see table 40).

Table 40: Israel attacks on education and health sectors in the West Bank- quarter three 2010

Assault	July	August	September	Total
On education sector	1	0	4	5
On health sector	0	1	1	2
Total	1	1	5	7

Source: Monthly Reports of the Palestinian Monitoring Group PMG (2010) for July, August and September. Website: <http://www.nad-plo.org>.

9.4. Israeli Attacks on Palestinian Homes in the West Bank (excluding Jerusalem)

Israeli occupation forces continue to intimidate and marginalize Palestinians throughout the West Bank by means of housing destruction and home invasion. Israeli forces demolished 6 houses in the West Bank (three in Hebron).

They also occupied 35 houses in 2010, 21 of which were in Hebron (see table 41). These figures, however, do not cover the part of the city that is under Israeli security control (known as H2).

Table 41: Israeli attacks on Palestinian homes in the West Bank (excluding Jerusalem)

Month	Demolition	Occupation
July	5	8
August	1	12
September	0	15
Total Q3	6	35

9.5 Violations in Jerusalem

In December 2010, Al-Maqdisi Foundation for Community Development released a statistical report of houses and buildings threatened with demolition and seizure. The report covered

demolitions in Jerusalem from the beginning of 2010 until the end of November, 2010. Table 42 summarizes the most notable of these attacks:

Table 42: Israeli attacks on Jerusalem during 2010

Assault	No. of assaults	No. of people displaced as a result of the assault
Demolished buildings	50	75
Buildings threatened with demolition	1322	3655
Occupied buildings	39	167
Buildings threatened with seizure	26	65

A statistical report on demolition of houses and buildings threatened with demolition and seizure in 2010. Al-Maqdisi Foundation for Community Development

Table 42 demonstrates that Israeli occupying forces demolished at least fifty houses in Jerusalem (whether directly by these forces or indirectly through demolition notices). As a result, 35 adults and 40 children were displaced after their homes were demolished. Demolition mainly occurred in the Al-Tour and Isawiya neighborhoods.

At the time of the report, a number of buildings were threatened with demolition and seizure. The number of demolition orders totaled 1,322. The destruction of these building would result in the displacement of 3,655 people (including 1,699 children). Orders mainly targeted east Jerusalem, including Silwan and Beit Hanina. During the same period, 39 buildings/apartments were seized by the Israel military- displacing 167 people (including 85 children) while 26 buildings/apartments had been threatened with seizure.

10. Survey of Cultural Institutions in the Palestinian Territory (2010)

In October of 2010 the Palestinian Central Bureau of Statistics released a survey of the cultural institutions¹⁶ working in the Palestinian Territory during 2009. The survey aimed to provide data on the volume of cultural institutions, their nature of distribution, property, programs, staff and affiliated persons.

Cultural institutions totaled 611, of which 475 functioned in the West Bank and 136 in the Gaza Strip (see table 43). Nablus and Hebron host 91 and 83 institutions, respectively. Tubas, Jericho & the Jordan Valley host the fewest, with only 7 institutions each.

¹⁶ Cultural institutions have been classified into six types, namely *cultural centers; museums; radio stations and TV channels; public libraries; theaters; and publishing houses.*

Table 43: Distribution of Cultural Institutions in the Palestinian Territory by Type and Governorate- 2010

Area/ Governorate	Operating Cultural Institutions						Total
	Cultural Centers	Museums	Theatres	Public Libraries	Publishing & Distribution Houses	Radio Stations and TV Channels	
Palestinian Territory	471	6	15	65	9	45	611
WEST Bank	350	6	14	52	8	45	475
Jenin	52	–	1	7	1	5	66
Tubas	6	–	–	1	–	–	7
Tulkarm	19	–	1	9	–	3	32
Nablus	70	1	2	6	2	10	91
Qalqilya	4	–	–	2	–	2	8
Salfit	21	–	–	2	–	–	23
Ramallah & al-Bireh	39	1	4	9	3	8	64
Jericho & the Jordan Valley	1	–	2	1	–	3	7
Jerusalem	33	1	3	3	–	–	40
Bethlehem	40	2	–	5	1	6	54
Hebron	65	1	1	7	1	8	83
Gaza strip	121	–	1	13	1	–	136
North Gaza Strip	34	–	1	4	–	–	39
Gaza city	30	–	–	2	–	–	32
Deir al-Balah	24	–	–	2	–	–	26
KhanYounes	18	–	–	3	1	–	22
Rafah	15	–	–	2	–	–	17

Source: PCBD (2010), Survey of cultural institutions, 2010, the main findings.

Below we review the main findings on cultural institutions:

Cultural Centers

Cultural centers held the largest share of total cultural institutions operating in the Palestinian Territory during 2010. Furthermore, 74% of these centers have capacity building programs aimed at young leaders as well as projects that seek to prepare young workers for the labor market. Results also indicate that 64% of cultural centers in the Palestinian Territory are financially and/or morally backed by their own communities (68% in the West Bank and 52% in the Gaza Strip).

Museums

During 2010, six museums operated in the Palestinian Territory (all are in the West Bank). Two of them are based in Bethlehem while the rest are located in the cities of Hebron, Nablus, Ramallah and Jerusalem. In total, the museums are staffed by 14

employees, including 9 males and 5 females. Only five of these employees work on a full-time basis. Because the Palestine museum guide (2009) enumerates about thirty museums and museum collections in the Palestinian Territory³³, the above information suggests that a large number of museums – usually under the management of the Ministry of Tourism – have been closed or are unprepared to receive visitors

Radio stations and TV channels

As of 2010, 45 radio stations and TV channels were operating in the West Bank, compared to eleven in the Gaza Strip. The survey results showed that more than 50% of broadcasting services in the West Bank are radio stations;

³³ Museums Guide in Palestine (2009). Department of Antiquities and Cultural Heritage, the Ministry of Tourism and Antiquities, Ramallah

17 are TV channels; and 3 of them are both TV and radio stations. In terms of distribution, the report found that 10 of these services are based in Nablus, while 16 are evenly distributed between Ramallah and Hebron. There is no data available on Radio stations and TV channels in the Gaza Strip.

Public Libraries

The number of public libraries operating in the Palestinian Territory totaled 65 (52 in the West Bank and 13 in the Gaza Strip). According to the survey, 140 people were employed in these libraries. Of these libraries, 94% have a section especially for children. The results also showed that of the libraries that have computers, 76.5% provide users with Internet service. It was also found that only 15.6% of public libraries have an indexing system. In 2010, 90,040 individuals benefited from public library services in the Palestinian Territory.

Theaters

The survey found that during 2010 there were fifteen theatres in the Palestinian Territory (fourteen in the West Bank and one in the Gaza Strip). These theatres employed 87 people, the majority of them males (more than 60). Over 60% of the people working in the theaters are volunteers.

Publishing and Distribution Houses

Nine publishing and distribution houses were operating in the Palestinian Territory during 2010 (eight in the West Bank and one in the Gaza Strip). One of the nine publishing houses only does offset printing, while two only provide printing services, and six provide both printing and publishing services. These publishing houses employ 21 people, including six females.

Box 6: Happiness Index

It is the consensus of many academics and politicians that purely economic indicators such as income or GDP per capita are not alone sufficient or real indicators to gauge social welfare. Social happiness in individuals, according to many sociologists, cannot only be measured by their income or by financial indicators. For example, a study found that the average number of people who said they were happy in Japan between 1958 and 1987 remained the same despite the fact that Japan's per capita income has increased fivefold during the same period. The number of Americans who say they are 'very happy' with their lives has remained at a constant rate (about 30%) since the mid 20th century even though income per capita and GDP have risen dramatically in the last sixty years.¹⁷

Last year, French President Nicolas Sarkozy adopted a proposal developed by two leading contemporary economists, Amartya Sen and Joseph Stiglitz (the Nobel prize-winning economists). Both called on leaders of the world to abandon quantitative economic indicators as population welfare measures. Moreover, they asked leaders to reduce the reliance on production as a measurement, to give greater importance to humanitarian indicators and to pay attention to the negative effects of development and growth on the environment. The French president announced that he will seek to develop an index measuring people's happiness in France, and that this index would be more accurate than the conventional economic indicators in measuring well-being and economic development.

These ideas resonated throughout Europe as illustrated by the British government's November 2010 announcement of support for this new standardization. The UK government announced it would ask the national census office to develop a periodical index to gauge the well-being of the British people. Furthermore, the office of the Prime Minister has commissioned a renowned statistician to formulate the questions that will be added to a 2011 survey designed to measure the welfare and happiness of the British people. According to the British government, this index can be issued on a quarterly basis. This index will develop and formulate a series of questions that will be asked to a large sample of the population.¹⁸

'Statistics Canada' (Canada's national statistical agency) issues a periodical index about satisfaction and happiness of the Canadian people, however, this index has not seen the same successes as its French counterpart. So far, initiatives have been limited to Europe and North America. In terms of the happiness index becoming a global reality, we still have a ways to go.

¹⁷ See R. Layard: Happiness-Lessons from a New Science. Penguin, 2005

¹⁸ See Guardian Newspaper, 14th November 2010

Will an equivalent happiness index emerge in Palestine? Maybe in some future; but it is doubtful that such an index would have any meaningful value in the Palestinian Territory given the present situation. The reality of the Israeli Occupation would, in practical survey and analysis terms, add to many complications to the index. Clear-cut cause and effect relationships would be distorted by a combination of factors, most important of which are the occupation and the internal political divisions within the Palestinian population. So until there is an end to Israeli occupation, any kind of index trying to measure things as complex as welfare and 'happiness' will undoubtedly face an almost impossible task.

Key Economic Indicators in the West Bank* and the Gaza Strip, 1994-2009

Indicator	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
Population by MidYear (Thousands)																
Occupied Palestinian Territory	-	-	-	2,871.6	2,962.2	-	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25
West Bank	-	-	-	1,838.8	1,891.2	-	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4
Gaza Strip	-	-	-	1,032.8	1,071.1	-	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8
National Accounts																
GDP**	3,012.3	3,193.2	3,286.0	3,701.6	4,147.9	4,511.7	4,118.5	3,765.2	3,264.1	3,749.6	4,198.4	4,559.5	4,322.3	4,554.1	4,820.9	5,147.2
GDP per capita (US \$)**	1,406.2	1,388.2	1,347.8	1,437.7	1,558.4	1,640.3	1,450.2	1,287.9	1,084.8	1,210.9	1,317.0	1,387.2	1,275.4	1,303.2	1,340.4	1,389.9
Household Expenditure**	3,061.5	3,093.3	3,106.1	3,493.3	3,806.8	4,180.2	3,982.0	3,901.4	3,627.8	4,103.1	4,400.3	4,467.5	4,197.5	4,591.2	4,803.2	-
Public Expenditure	568.4	609.0	735.7	814.7	924.4	1,010.6	1,100.7	1,022.7	947.9	903.1	1,048.9	833.3	870.4	892.7	963.4	-
Gross Capital Formation**	1,051.5	1,065.0	1,160.7	1,310.6	1,531.2	2,081.2	1,561.1	1,120.0	954.1	1,204.0	1,022.3	1,265.7	1,347.2	1,122.9	1,315.1	-
Net Balance of Goods Trade**	(1,609)	(1,522)	(1,652)	(1,786)	(1,951)	(2,636)	(2,432)	(2,055)	(2,082)	(2,382)	(2,210)	(2,009)	(1,668.6)	(1,970.5)	(2,169.8)	-
Commodity Imports**	2,021.6	1,980.4	2,163.5	2,326	2,601.4	3,271.4	2,978.5	2,418.6	2,423.8	2,776.8	2,622.1	2,466.5	2,203.8	2,508.3	2,763.6	-
Commodity Exports**	412.5	458.1	511.7	539.9	650.7	635.4	546.6	363.2	341.8	394.4	412.3	457.5	535.2	537.8	593.8	-
Prices and Inflation																
Average Exchange Rate of the US \$ Against the Shekel	3.010	3.010	3.239	3.554	3.802	4.162	4.086	4.208	4.742	4.550	4.478	4.482	4.454	4.110	3.567	3.93
Average Exchange Rate of the JD Against the Shekel	4.304	4.304	4.548	5.007	5.351	5.839	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.042	5.54
Inflation Rate (%)***	-	-	-	7.6	5.6	5.5	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75
Labor Market																
Number of Employees (thousands)	-	417	429	481	549	588	600	505	477	564	578	633	622	666	648	717
Participation Rate (%)	-	39	40	40.5	41.4	41.6	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.7	41.3	41.9	41.3	41.6
Unemployment (%)	-	18.2	23.8	20.3	14.4	11.8	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.6	21.5	26.0	24.5
Social Conditions																
Poverty Rate (%) ****	-	-	23.6	22.5	20.3	-	-	27.9	-	-	25.6	29.5	30.8	34.5	-	-
Deep Poverty Rate (%) ****	-	-	14.3	14.2	12.5	-	-	19.5	-	-	16.4	18.1	18.5	23.8	-	-
Public Finance (Million US \$)																
Net Domestic Revenues *****	-	-	-	807	868	942	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.4
Current Expenditures and Net Lending	-	-	-	862	838	937	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,919.6
Externally Supported Development Expenses	-	-	-	500	520	474	469	340	252	395	0	287	281	310	م.غ	46.8
Surplus (deficit) Budget before Support	-	-	-	(55)	30	5)260((822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,412.7)
Total Grants & Assistance	-	-	-	520	530	497	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	م.غ	1,401.9

Indicator	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
Total Surplus (deficit) Budget	-	-	-)35(40	28)219()313()259()268()125()275(34	61	270.2	(144)
Public Debt	-	-	-	212	309	309	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	99.8
Banking Sector (Million US \$)																
Assets/Liabilities	-	-	-	2,908	3,337	3,857	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893
Equity	-	-	-	216	222	246	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910
Clients' Deposits	-	-	-	2,090	2,415	2,875	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111
Credit Facilities	-	-	-	578	777	967	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109
Number of Banks	7	13	15	19	21	21	21	21	20	20	20	20	21	21	21	20

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, the Palestinian Monetary Authority.

- * West Bank: means the West Bank except that part of the Jerusalem governorate which was annexed forcefully by Israel following its occupation of the West Bank in 1967 (with the exception of the data on unemployment).
- ** Data in constant prices. The base year for the 1994-2003 is 1997; the base year for 2004-2009 is 2004. Data for 2009 is preliminary and subject to revision and amendment and is based on quarterly estimates.
- *** According to the inflation rate based on the comparison of average indices of consumer prices for the comparison year with its average in the previous year. The base year for the period 1994-2006 was 1996 (1996=100), the base year for 2007, 2008, and 2009 is 2004 (2004 = 100).
- **** The PCBS defines poverty in relation with the family budget. Deep Poverty: any standard family (6 members: two adults and 4 children) possessing a budget that is less than NIS 1,886 monthly (2007) to cover for the expenses of food, clothing, and housing. Relative poverty: any standard family (6 members: 2 adults and 4 children) possessing a budget less than NIS 2,362 monthly to cover the expenses of food, clothing, housing, health, education, transportation, and others.
- ***** The total net income is the total current income after the deduction of tax returns.
- Figures in brackets are negative.

Monetary and Fiscal Institutional Information: Palestine

Monetary Policy	
Introduction	<p>Monetary affairs in the Palestinian Territories are managed by the Palestine Monetary Authority (PMA). The PMA's responsibilities and functions are governed by two documents: the Paris Protocol on Economic Relations between Israel and the PLO, signed in 1994, and the PMA's Law issued by the Palestinian Authority in 1997. A new draft law regulating the works of the PMA and updating the old one has been prepared by the PMA in consultation with international experts. The new law is expected to be issued officially in the coming future.</p> <p>The PMA is a unique institution since Palestine has no national currency and uses three currencies (the New Israeli shekel-NIS, Jordanian dinar and American dollar). The PMA is not a national bank, although it has strong aspiration to become one. The basis for such a shift is secured in the new law of the PMA.</p>
Objective and Targets	<p>Paris Protocol states that the PMA will act as the PA's official economic and financial advisor and sole financial agent. Furthermore, the PMA will license, regulate and supervise the work of banking sector and will establish a clearing house in order to clear money orders between the banks operating in the Territories.</p> <p>The PMA Law adds to the PMA duties the issuing (in due time) of national currency and the preparation/publication of the Balance of Payments for the Palestinian Territories (which is being carried out in cooperation with Palestine Central Bureau of Statistics, PCBS.)</p>
Instruments	<p>The greatest challenge the PMA face is to conduct monetary policy in absence of national currency. This situation leaves very little room for monetary policy. So far one main instrument has been used: the Banks reserve ratio (although Paris Protocol dictates that reserve ratio on various kinds of NIS deposits will not be less than 4% to 8%.) Also, the PMA has been active in regulating the maximum ratio of investment abroad to total deposits in order to encourage domestic lending. This ratio has been reduced recently from 65 to 55%.</p> <p>The other main instrument which the PMA is planning to use is the Inter Bank Certificates of Deposits (CD). These CDs, expected to be launched in 2011, can be used by banks, as well as the PMA, to borrow and lend between themselves.</p> <p>In as far as the regulatory role with regard to the banking system, the PMA has done admirable work in supervising the 19 foreign and local Banks (200 branches) in the Palestinian Territories. The latest achievement in this regard is the establishment of the Credit Bureau. This Bureau consists of three systems; the first is the PMA Credit Registry System which is a comprehensive database with credit and demographic information on individual and company borrowers and their guarantors. The second is the bounced checks system, and the third is the credit scoring system.</p> <p>Also the PMA has issued a new Bank Law which escape most of the shortcomings of previous law and introduces best international practice in banking. The Law was signed by the PNA's President and published in the Official Gazette in 2010.</p>
Governing board appointment and mandate	<p>The PMA governor and his deputy are appointed by the PA President based on nomination from the Council of Ministers. The PMA is managed by a Board with 9 members: the Governor, his deputy, a representative of the Ministry of Finance (MoF) and six independent economists and legal experts (technocrats or academics). The President nominates and appoints 2 members, the Cabinet nominates three members (along with nominating the Governor and his deputy), the MoF nominates its representative, and one member is nominated by the Governor. The tenure for the Governor and his deputy is a renewable 4 years while it is 3 years for the members of the Board.</p>
Government financing by the central bank	<p>The PMA Law makes clear that, upon the request of the Finance Minister, the PMA <i>may</i> provide interest-free loans to the PA's treasury to cover its budget provided that the loan does not exceed 10% of the domestic revenues (as in the estimated budget) and for a period of three month that can be renewed for a maximum of 4 three-month rounds.</p> <p>The President, the Minister of Finance and the Cabinet are called upon to consult</p>

	<p>with the Governor when dealing with matters related to money and credit. Also, when dealing with fiscal matters that have some effects on monetary and credit in the Palestinian Territories. The opinion of the governor regarding monetary and fiscal policy is not obligatory for the president.</p> <p>The PMA can (if it chooses) buy and sell treasury bonds directly or indirectly.</p> <p>So it appears that the PMA enjoys a great deal of independence from the executive authorities, although the PA's President has some influence on appointment of the members of the Board, the external auditor. However, it is difficult to judge the real independence of the PMA on the ground and in actual experience since the instruments at the disposal of this institution are not yet as powerful and significant as in the case of a normal central bank.</p>
Accountability	The PMA's Board is the highest authority in the PMA and has a full mandate to design and supervise the policies. However, the Board is held accountable to the PNA's President, and it has to submit a quarterly detailed report including its work and activities, the banking and monetary environment. In addition to an annual, brief report within 3 months after the end of the fiscal year.
Fiscal Policy	
Medium term – results oriented budgeting	To reduce dependency on international aid. International aid to support the PA's budget amounted to about \$ 1.28 billion in 2010 (\$ 1,147 m for the recurrent budget and 130 m for the development budget) compared with about \$ 2 b in 2008 (\$1,760 m and 250 m respectively). The goal of the government is to reduce the need for international support to the recurrent budget to \$1 billion in 2011, and to become fully self-finance for recurrent expenditures by the end of 2013.
Public debt management	<p>A new Public debt law was introduced in 2005. The law established a committee headed by the Minister of Finance and include the PMA Governor and DG of Palestine Capital Market Authority as members, with a mandate to design strategies for public debt management. Also a department of public debt was established at the MoF to provide technical support with regard to debt and foreign loans. The law imposed a ceiling on public debt should (not exceeding 40% of GDP) and defined the specific expenditure purposes for which government may borrow</p> <p>The PA's total public debt at the end of 2010 amounted to \$ 1,883 m, 55% of which was foreign public debt.</p>
Budget Classification	In full conformity with international best practices.
Efficiency of Fiscal Management	Following the deep and comprehensive reform and re-structuring since 2005, the IMF has highlighted the PA's financial transparency as a model of good governance among the developing countries. Full and up to date data on the financial stance of the PA are posted regularly on the MoF's web site.
Commodity Subsidies	<p>No food or fuel subsidies in the classical meaning of the term.</p> <p>However, the Palestinian Territories receive considerable amount of food aid annually (mainly from the UNRWA and World Food Program WFP). Total food aid amounted to some 224,000 tons of grain equivalents in 2009. The two agencies provided food aid to some 1.9 m persons, i.e. to some 47% of the entire population in the Territories. Also, part of bills of electricity and water purchases from Israel which the Palestinian municipalities fail to pay is paid for from the budget.</p>